تشريح الجريمة

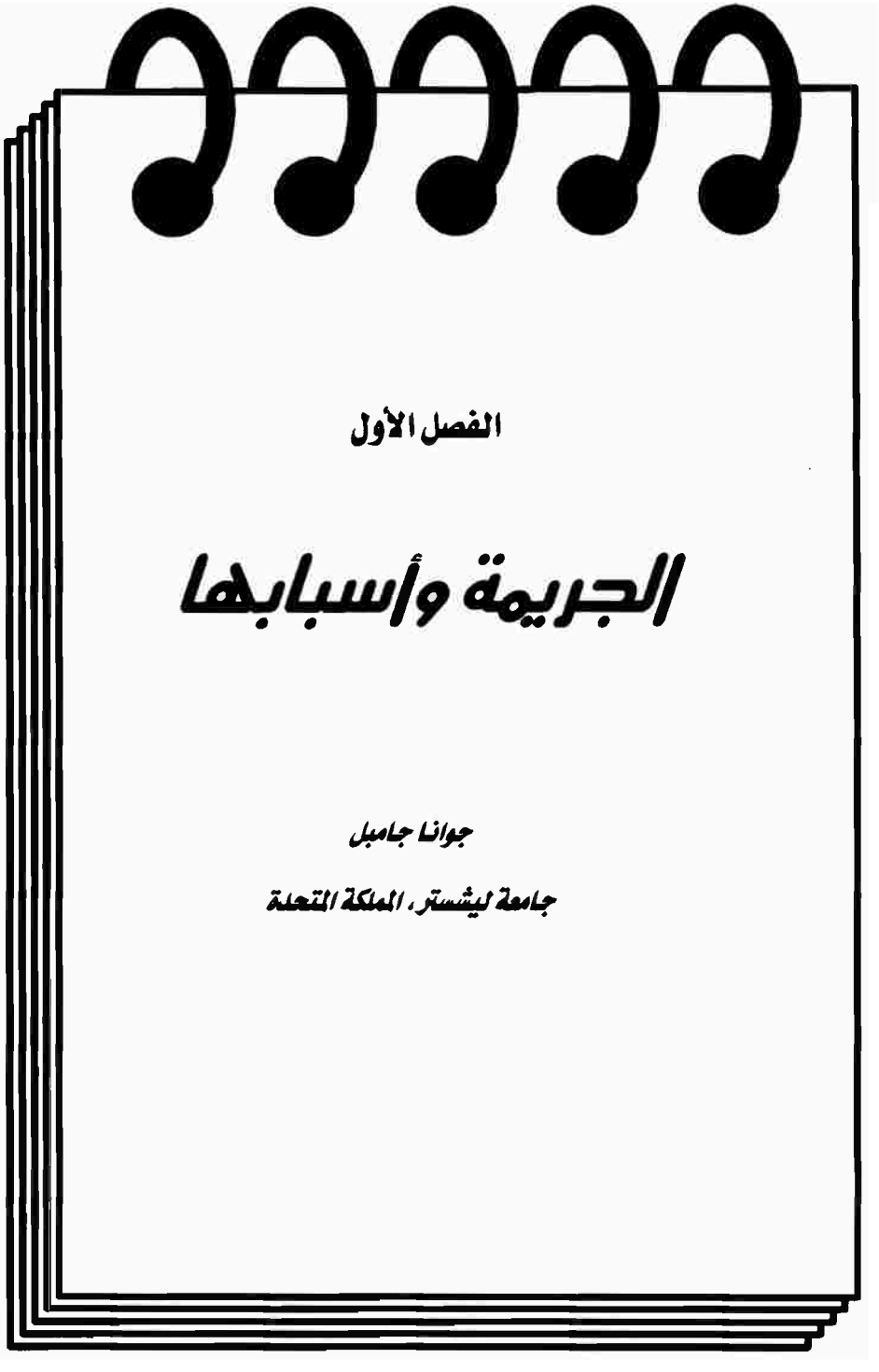

الفصل الأول

الجريمة وأسبابها

جوانا جامبل

جامعة ليشستر، المملكة المتحدة

الفصل الأول
الجريمة وأسبابها

يعتنق كل شخص وجهة نظر مختلفة بشأن ما يشكل السلوك الإجرامى وما عليه أن يفعله حيال هذا السلوك. ومن الوجهة التاريخية، ما كان يحدد السلوك على أنه سلوك إجرامى كان يتأثر إلى حد كبير بالأعراف الأخلاقية والضغوط السياسية. فعلى سبيل المثال ـ فى المملكة المتحدة ـ تم تجريم ممارسات الجنسين المثليين بين الذكور المقرين بالتشريع المعدل للقانون الجنائى ١٨٨٥ الذى قضى بأنها "ممارسات الفحش الجسيمة" بين الرجال؛ سواء كان ذلك علنا أو سرًا تستوجب العقاب بعقوبة السجن تصل إلى سنتين مع الأشغال الشاقة (ويكس، ١٩٨١)، وهو الإجراء القانونى الذى تم رفع تجريمه فقط فى عام ١٩٦٧ (بادفيلد، ٢٠٠٢). أيضًا، تجاهل القانون الاعتداء الجسدى والاغتصاب فى نطاق السياق العائلى وفى سنة ٢٠٠٤ فقط أصبح العنف العائلى موضوع لتشريع جديد وملح فى ظل قانون ضحايا الجريمة والعنف العائلى (هيئة معلومات القطاع العام، ٢٠٠٧).

تختلف تعريفات الجريمة طبقًا لمن يصوغها؛ فعلى سبيل المثال، أولئك الذين يرتكبون جرائم السرقة يبررون هذا العمل على أنه ليس فعل إجرامى، لأن ضحاياه يستطيعون أن يعوضوا الخسائر من خلال تأميناتهم، أو قد يعتبر مجرمى الياقات البيضاء (الاختلاس) ممارسة مقبولة لأن الشركة تستطيع أن تغطى هذه الخسائر. وهكذا، قد تتغير تعريفات السلوك الإجرامى بناءً على من يقوم بتعريف هذا السلوك (والش وبول، ١٩٨٣).

يقدم هذا الفصل تمهيدًا لموضوع الجريمة العام، والعوامل التى تسهم فى السلوك الإجرامى.

والموضوعات الرئيسة التى يتناولها هذا الفعل هى كالآتى:ـ

ـ كيفية تصنيف الجريمة.

ـ كيفية قياس الجريمة.

ـ تفسيرات للأسباب التى تجعل أفرادًا بعينهم يشاركون فى السلوك الإجرامى والتحول إلى الأعمال الإجرامية.

ـ الاهتمام المتزايد بمنظور الضحية ورجوع الضحية إلى مرحلة المركز السياسى.

ما الجريمة؟

لتناول السلوك الإجرامى بالمناقشة، علينا أولًا أن نقوم بتعريفه. اعتبر كريس (١٩٥١) أن تصنيف الجريمة مسألة ضرورية للأسباب التالية:

١- كان يجب على الهيئات الديمقراطية والقانونية أن تقصر استخدام هذا المصطلح على السلوكيات التى تنطوى على انتهاك القانون.

٢- وفقًا لافتراضات المنهج العلمى السديدة، لتيسير التعريف المدقق "للظواهر تحت البحث فى علم الجريمة". اعتبر بادفيلد "الجريمة على أنها ارتكاب خطأ قانونى، قد يفضى إلى العقوبة".. ويعتقد بعض الباحثين فى علم الجريمة أن الجريمة هى سلوك مُقدَّر: لا يستطيع الأفراد تجنب ارتكاب الجريمة لأنها موجودة فى طبيعتهم، وهى وجهة نظر موضحة. ستتم مناقشة نظرياته على نحو أكثر تفصيلا فى الجزء الخاص بالتفسيرات البيولوجية للسلوك الإجرامى.

القانون الجنائى هو عبارة عن مجموعة القوانين التى تحدد التعديات كجرائم ومرتكبى هذه التعديات كمجرمين؛ وتقدم مجموعة القوانين هذه إرشادات خاصة بالأحكام فيما يتعلق بالعقوبة المناسبة. وسن الشرائع والقوانين له أصوله فى القانون

العام بإنجلترا وويلز والذى يرجع تاريخه إلى زمن الفتح النورمندى. قد تختلف القوانين بين البلاد والقارات لكن هناك أنواع محددة من السلوكيات التى تبدو غير قانونية عمومًا، بصرف النظر عن أصل البلد مثل: السطو على البنوك والمحلات.. إلخ، السرقة، إحراق المبانى وغيرها من الممتلكات عمدًا، السطو على المنازل ليلًا، ارتكاب جرائم القتل والاغتصاب (بلاكبورن، ٢٠٠١). وقد يُفهم السلوك الإجرامى على أنه تعد على القواعد أو المعايير المحددة اجتماعيًا، التى توصى بأنماط السلوك المقبولة اجتماعيًا، والتى يمكن أن تختلف عبر الزمن بين البلاد. لكن ما الأهداف الأساسية للقانون الجنائي؟

أولًا: يهدف سن القوانين إلى الحفاظ على المعايير الأخلاقية العامة.

ثانيًا: حماية الضعفاء والمستضعفين فى المجتمع.

ثالثًا: من خلال ربط العقوبات التأديبية بخرق القانون، ردع السلوك الإجرامى من قبل أفراد المجتمع الآخرين.

رابعًا: يمكن سن القوانين الجنائية أحيانًا لإعادة تأهيل المجرمين من خلال إخضاعهم لبرامج تدخل علاجية إجبارية (مثل برامج الوقاية من الانتكاس فى تعاطى المخدرات)، الذى يستهدف الأسباب الأساسية المحتملة (مثلا، سوء استخدام المخدرات) فيما يتعلق بسلوكياتهم الإجرامية بينما تسير أيضًا العقوبة المعتمدة قانونيًا مثل الحبس (الذى يؤدى إلى تقييد حريتهم الشخصية).

إن تعريف أنواع محددة من السلوك على أنها إجرامية قد يستخدم أيضًا ليخدم الاهتمامات السياسية لذوى النفوذ فى المجتمع وتعريفهم للسلوكيات الأخلاقية المناسبة والمقبولة من قبل الجمهور. وبتقسيم السلوكيات إلى أجزائها الأساسية كما حددت فى ظل القانون العام الأصلى، فإن السلوكيات التى اعتبرت سلوكيات بشرية فطريًا قد وصفت باللاتينية على أنها mala in se، بينما حددت السلوكيات

غير الأخلاقية المجرمة[1] اجتماعيًّا على أنها mala prohibita. بالإضافة إلى هذه العوامل المرتبطة بالسلوك الأخلاقى، يجب أن يتم تقديم عاملين رئيسين لتحديد أفعال وسلوكيات على أنها أفعال إجرامية:ـ

١- يجب أن يكون الشخص متعمدا ارتكاب الفعل. وللمزيد من الإيضاح، يجب على الشخص أن يخطط أو يتعمد ارتكاب سلوك معين، مثل أن يدهس شخصًا على نحو قصدى مقارنة بصدم أحد المشاة فى الطريق قضاءً وقدرًا. وقد تؤثر عوامل أخرى على صفة التعمد مثل قلة الإحساس بالمسئولية، فعلى سبيل المثال، فى قضية ر. ف. أهلاواليا (١٩٩٢)، تحملت امرأة سنوات من العنف العائلى، ومن ثم فى أحد الليالى بعد أن هددها زوجها بضربها مرة أخرى، أشعلت فيه النار بينما كان نائما. وقد أدينت مبدئيًا بجريمة القتل العمد، غير أنها فى الاستئناف حكم عليها بأنها مذنبة بسبب عدم أهليتها للمسئولية، والذى آثار حفيظة دفاعها: فقد مفاجيء ومؤقت من التحكم والذى أفضى إلى أفعال عنيفة (بادفيلد، ٢٠٠٢). والعوامل الأخرى المتعلقة بتحميل الشخص على ارتكاب الفعل تتضمن اختلال العقل والتوحد (عدم قدرة الفرد على الشعور بالانفعالات) (مثلا، حيث يرتكب المجرم الجريمة أثناء النوم).

٢- إن المكون المحورى الآخر فى الفعل الإجرامى مؤداه أن يقوم الفرد بارتكاب الفعل طوعًا وبناء على ذلك لم يكن مجبرًا فعلى سبيل المثال، إذا قرر مرتكب الفعل فى حالة الاغتصاب أن الضحية كانت موافقة على الاتصال الجنسى، عندئذ يدحض هذا.

يعزز القانون الجنائى أيضًا طبيعة المجتمع الأبوية فى الضبط الاجتماعى لسلوكيات الافراد الأخلاقية. ويمكن أن يفضى ذلك إلى تحولات نموذجية فيما يختص بتجريم سلوكيات محددة طبقًا للاهتمامات السياسية للحكومة فى ذلك

---

(١) التى يعتبرها المجتمع جريمة.

العصر. فعلى سبيل المثال ـ كما نوهنا سابقا ـ الأفعال الجنسية المثلية بين اثنين من الذكور الراشدين المتفقين على ما يقومان به خفية رفعت العقوبة عنها فى عام ١٩٦٧، ولكن لم يحدث هذا حتى صدور قانون تعديل الجرائم الجنائية (٢٠٠٠) بأن سن الموافقة على الاتصال الجنسى بين الذكور والجنس مثليين هو نفس سن الاتصال الجنسى بين الجنسين المختلفين (١٦ سنة). ويمكن استخدام تمثيل وسائل الإعلام لسلوكيات إضافية لزيادة المساندة لتمرير قانون تشريعى معين؛ فعلى سبيل المثال، القانون الذى هدف إلى تخفيف الإرهاب، ولكنه القانون الذى انتهك الحريات المدنية (بيرنت ووايت، ٢٠٠٥). إن وسائل الإعلام تشكل أيضًا اجتماعيًا قضايا فيما يختص بأنماط معينة من السلوك التى تلمح إلى أنها سبب إثارة للقلق لدى الجمهور العام تشكل ضغطًا سياسيًا على الحكومة لتجريم هذه السلوكيات، مثل سن قانون هذه المطاردة (من أجل القتل أو الإجبار على الجنس). ويقرر بيلو وسوثيل (٢٠٠٠) أن وسائل الإعلام تقدم وسيلة لتيسير القيم الأخلاقية والدعم الأخلاقى.(انظر الفصل السادس).

دراسة حالة

ر. ق. أهلواليا

إن حالة أهلواليا هى من الحالات التى تحتاج إلى المزيد من الدراسة لأن هناك عدد من العوامل المهمة التى قد يكون لها تأثير على النتيجة. أولًا، هذه الحالة اشتملت على امرأة أسيوية متعلمة تعليم جيد والتى قامت بقتل زوجها دفاعًا عن النفس. حيث سكبت البنزين على زوجها وأشعلت فيه النار وهو نائم، ودفاعها الرئيسى الذى استخدمته كان الاستفزاز حيث قررت أن ما ارتكبته من أفعال كان نتيجة لعشر سنوات من الإساءة التى ارتكبها الضحية ضدها. وحكم عليها بالسجن مدى الحياة بسبب جريمتها حين لم يتم الاعتراف بالظروف المخففة وهى تعرضها للإساءة لسنوات، لذلك كانت توجيهات القاضى الأهلية إلى هيئة المحلفين أن يدرسوا عما إذا كان شخص

عاقل لديه الخصائص الاجتماعية والديموجرافية التى لدى المتهمة (مثلا، عرقها، طبقتها الاجتماعية وتعليمها) سيكون رد فعلها بهذه الطريقة. وكان الأساسى الذى اعتمدت عليه دعوى الاستئناف هو أنه كان ينبغى أن تتضمن توجيهات القاضى أن المتهمة أهلواليا كانت تعانى مرحلة أعراض المرأة المسحوقة (هذه الحالة الطبية هى أحد أشكال زملة أعراض ما بعد الصدمة)، والتى أحد أعراضها الاكتئاب الشديد والذى حدث نتيجة لسنوات من العنف الأسرى فى وقت الحادثة. وقد تم أيضًا إلقاء الضوء على أن أهلواليا لم تكن على علم بخيار أن تعترف أنها مذنبة بالقتل أمام القاضى على أسس المسئولية المنتقصة. وقد رفعت دعوة الاستئناف فى ضوء هذه المعلومات الإضافية. وتم إخلاء سبيل أهلواليا تبعًا لذلك. بينما استخدمت مرحلة الأعراض هذه غالبًا فى الدفاع عن المجرمات، إلا أنها يمكن أن توصف بأنها "مرحلة أعراض الشخص المسجون" لأنها ليست محددة بجنس معين. تلقى هذه الحالة الضوء مرة أخرى على تصنيف المجرمات على أنهن إما مجنونات أو شريرات". ولتقديم دعوى استئناف ناجحة اضطرت أهلواليا أن تقبل النعت "مجنونة" وبذلك مداواة جسم الأنثى. غير أن أهمية هذه الحالة تكمن فى تأثيرها الأساسى على التشريع البريطانى، لأنه كنتيجة لمحاكمة أهلواليا، تستطيع ضحايا العنف الشديد الآن أن تستخدم ادعاء تخفيف سنوات العنف العائلى. وهكذا، ضحايا الإساءة العائلية الذين يقتلون فى النهاية مرتكبى الإساءة إليهم لا يُعاملون كالقتلة الذين دبروا الهجوم عمدًا وببرود. التمييز هنا هو نية المجرم لأن أهلواليا لم تقصد أن تقتل زوجها ولكن أن تؤذيه لتجعله يقاسى ما قاسته من إساءة. غير أن اختيار الدفاع الذى استخدمته أهلواليا له أثاره المترتبة عليه والملازمة له فيما يختص بمحامى المدعى عليه وقولبة سلوك المتهم فى الشكل الذى يفهمه المجتمع. وعلى الرغم من أن هذا الدفاع كان ناجحا فى حالة أهلواليا.

"تأييد إجمالى لآداب السلوك". تشجع هذه الإشارات الرمزية على التأييد الاجتماعى للقواعد الراسخة، مثل التشريع.

إن فهم السلوك الإجرامى هو مسألة فى غاية الأهمية لتدبر العوامل السيكلوجية التى قد تسهم فى الاعتداء الإجرامى. ويستخدم علم النفس الشرعى فى العديد من السياقات المختلفة من المساعدة فى المراحل الأولية لعملية التحقيق كما وضعها بوكل (١٩٦١)، والتى تركز على وضع إجراءات قياس وتقدير الخطر، تقييم فعالية برامج علاج المجرمين، التعامل مع المجرمين، مساندة الضحايا ـ والمساعدة بشكل عام فى عملية العدالة الجنائية من خلال تقديم التدريب والخبرة المهنية.

ستتم مناقشة تفسير علم النفس الفردى لأسباب السلوك الإجرامى فيما بعد فى هذا الفصل. غير أنه لا ينبغى على الإخصائيين النفسيين أن يبحثوا السلوك الإجرامى الفردى فى فراغ اجتماعى.

بمراكز القوى فى المجتمع تتأثر الاهتمامات الأخلاقية المجتمعية بالتحولات النموذجية فى سياسة الحكومة أو فى نزعة وسائل الإعلام الجماهيرية. وسيتم ـ فى الجزء التالى ـ دراسة انتشار الاعتداءات الإجرامية فى المجتمع.

قياس الجريمة

إنجلترا وويلز: إحصائيات الجرائم المسجلة رسميا والمسح البريطانى للجريمة.

إن قياس انتشار الجريمة هو العامل الحاسم لتحديد أكثر الطرق فعالية لعرقلة وخفض الجريمة. غير أن أدوات قياس الجريمة ليست خالية من العيوب. فعلى سبيل المثال، يجب علينا دائما أن نتذكر ظاهرة العدد الغامض للجرائم التى لم يبلغ عنها وغير المسجلة عند النظر فى الإحصائيات المسجلة رسميًا. إن بحوث التقرير الذاتى المسحية مثل المسح البريطانى للجريمة تسأل الأفراد عن أسبابهم للإبلاغ أو

عدم الإبلاغ عن الجريمة للبوليس، وكذلك تلقى الضوء على المستويات العامة للخوف من الجريمة فى المجتمع. وأحد عيوب دراسات التقرير الذاتى هو أنها تُنفذ غالبًا على الأحداث وتركز على جرائم معينة. لذلك، قد لا يمكن تعميم النتائج أو قد لا تكون النتائج ممثلة لأنماط الاعتداء (التى قد تختلف باختلاف العمر، الذى يؤثر على شدة الجريمة المرتكبة) (ويليامز، ٢٠٠٤). وقد كان هناك جهود كثيرة بذلك لتعويض العيوب الخاصة بالإحصائيات المسجلة رسميًّا وإحصائيات الجرائم المقررة ذاتيًا. فى تقرير الجريمة فى إنجلترا وويلز (٢٠٠٢-٢٠٠٣)، تم الجمع بين المسح البريطانى للجريمة والإحصائيات المسجلة رسميًا وذلك للمرة الأولى (وزارة الداخلية، ٢٠٠٣). وكان الهدف تقديم صورة كلية لانتشار التجنى الإجرامى فى إنجلترا وويلز. إن تقديم إحصائيات التسجيل القومى للجريمة فى عام ٢٠٠٢ تؤدى إلى ازدياد وافر فى مستويات الجريمة المسجلة فى إنجلترا وويلز (وزارة الداخلية، ٢٠٠٦أ).

عوامل للدراسة فى الإبلاغ عن الجريمة

لا تحدث ممارسات الإبلاغ عن الجريمة فى فراغ اجتماعى ونفسى. ويوجد عدد من العوامل التى تحدد القرار للإبلاغ عن الجريمة إلى الشرطة، مثل العلاقة بين الضحية والمجرم، وشدة الحادث، وصمة العار المحتملة أو الإهانة للضحية والمترتبات على مزاعم الشرف والتأمين (كولمان وموينيهان، ٢٠٠٢). ويؤثر نوع الجريمة أيضًا على احتمالية الإبلاغ عنها: فقد أشخاص، وقتل أشخاص، وعمليات السطو يكون الإبلاغ عنها أكثر من العنف العائلى، الإساءة إلى الطفل أو الاغتصاب، على الرغم من أن التطورات الحديثة فى استجابة الشرطة ومعالجة البقية على قيد الحياة كان لها تأثير على التبليغ (ويليامز، ٢٠٠٤). بالإضافة إلى ذلك، من المحتمل أنه توجد أنواع محددة من العنف التى تصبح مألوفة وبذلك لا يرى الضحية أنها جريمة.

أنه ليس فقط الإحصائيات المسجلة رسميًا والبحوث المسحية الخاصة بضحايا الجريمة هى التى تقدم استبصارات بمستوى الجريمة فى المجتمع، فهناك أيضًا بحوث التقرير الذاتى المسحية التى تجمع البيانات فى تسلسل منطقى صحيح فيما يختص بسلوكيات الأفراد الاعتدائية الإجرامية، التى تساعد فى إلقاء الضوء على عدد الجرائم الغامض. فعلى سبيل المثال، المتحرشون بالأطفال والتى كانت جريمتهم المسجلة الوحيدة سفاح المحارم وقد أبلغ عنهم أيضًا لكونهم شاركوا بفعالية فى جرائم اعتداءات جنسية واعتداءات على ملكيات خاصة (فاينروت وسايلور، ١٩٩١). غير أن هذه البلاغات تنطوى على عيوب جوهرية. هى أولًا، قد يكون هناك نزعة لدى المجرمين للتقليل من حريتهم إلى الحد الأدنى. ثانيًا، قد ينسى المجرمون الأحداث التى سبقت ارتكابهم للجرائم. ثالثًا، قد يحدد المستجيبين الأفعال على أنها اعتداءات إجرامية لكنها قد لا تكون فى الواقع غير قانونية، فعلى سبيل المثال، الدعارة فى المملكة المتحدة هى فعل غير قانونى (إن الأفعال المرتبطة بها غير قانونية مثل الإغواء).

توجد أيضًا دراسات مسحية تستكشف معدلات الجريمة على المستوى محدود المدى مثل الدراسات المسحية للجريمة المحلية. وأمثلة الدراسات المسحية المحلية فى المملكة المتحدة تتضمن دراسة ميرسيبياید وتوتنجهام، اللتان تم إجراءهما فى عام ١٩٨٥. ونُفذت أيضًا دراسات مسحية فى أيزلنجتون وشيفيلد فى عام و ١٩٨٦ ١٩٨٧ على الترتيب. وبحثت هذه الدراسات وقوع الجريمة على المستوى المحلى لتبصر بسياسات خفض الجريمة (هاوبى ووكلات، ١٩٩٥). فعلى سبيل المثال، قد يتم الانتباه إلى العوامل المسحية فى انتشار الجريمة مثل الجغرافيا الاجتماعية أو مستوى الحرمان الاجتماعى. الاقتصادى خاصة فى تلك المنطقة (ويليامز، ٢٠٠٤). وعلى المستوى الشامل، توجد الدراسة المسحية الدولية لضحايا الجريمة، التى تقدم تمثيل مبنى على أساس قرائن لموضوع إنجلترا وويلز بالنسبة إلى ٣١ دولة أخرى عبر مجموعة منوعة من الجرائم. غير أن المقارنات يمكن أن تشكل معضلة بسبب

الممارسات المتمايزة لهيئات تنفيذ القانون، والتباين التشريعى والفروق الثقافية الشاملة (ويليامز، ٢٠٠٤).

العامل الآخر الذى يحتاج إلى إمعان الفكر بشأن دقة الإحصائيات المسجلة هو الجنس (مذكر ـ مؤنث). ويعتبر هذا جدير بالاعتبار بسبب الاستجابات المتباعدة التى يقدمها نظام العدل الجنائى عند التعامل مع المجرمات، والذى قد يؤثر على ممارسات التسجيل. وبناء على نوع المجرمات، فإنهم قد يستجيبون بطريقة تنطوى على مروءة أو شفقة أو يعاقبونها بقسوة بسبب سلوكياتهن المنحرفة عن طبيعة جنسهن كما فى حالة المجرمين الأحداث (بلاكبرن، ٢٠٠١). ورد الفعل السلبى على المجرمات اللاتى شاركن فى جرائم منحرفة لدور الجنس تشتمل على انتقام أو مواجهة من المرجح أن تنال حكم بالسجن، وتصدر أيضًا ضدهن أحكام بالعقوبة أعلى من نظرائهن من الذكور على جرائم محددة مثل الأفعال المرتبطة بالدعارة (أرمسترونج، ١٩٩٩). وفيما يختص باتجاهات العقوبة القومية، يظل التمايز بالنسبة للجنس (مذكر ـ مؤنث) فى إنجترا وويلز ملحوظ: فى عام ٢٠٠٤، ثم إصدار أحكام بالعقوبة على ٢٧٩٥٠٠ من الإناث مرتبكات للجرائم مقابل ١٢٥٧٣٠٠ من الذكور مرتكبى الجرائم (وزارة الداخلية، ٢٠٠٥) وكانت الأعداد المتناظرة فى عام ٢٠٠٥ هى ٢٨٢٧٠٠ من الإناث (ارتفاع بنسبة ١٪ عن السنة الماضية) مقابل ١١٩٢٥٠٠ من الذكور (نقص بنسبة ٥٪ عن السنة الماضية) (وزارة الداخلية، ٢٠٠٦أ).

كيف نقارن تسجيل الجريمة فى المملكة المتحدة بالدول الأخرى؟ سيتم النظر فى ـ فى الجزء التالى ـ تسجيل والتبليغ عن السلوكيات الإجرامية فى الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك استنادًا إلى تقارير مكتب التحقيقات الفيدرالى للجريمة الموحدة، النظام الوطنى للإبلاغ الذى يقوم على أساس الحادث، وكذلك دراسات التقرير الذاتى المسحية مثل الاستطلاع الوطنى.

الولايات المتحدة الأمريكية: تقارير مكتب التحقيقات الفيدرالية للجريمة

الموحدة مثل القتل، والسطو والاغتصاب القسرى (تحدث هذه الجرائم على نحو اعتيادى عبر الدولة)، والتى تشكل معًا مؤشر الجريمة. ويغطى الجزء الثانى جرائم الجنس مثل جنس المحارم، الاغتصاب المعاقب عليه قانونًا والكشف غير المحتشم للجسد (ويستبعد الدعارة والإتجار بالرذيلة)، الجرائم المرتبطة بالأسلحة (مثل حمل السلاح، أو امتلاكه... إلخ) والانتهاكات بإساءة استخدام المخدرات، غير أن بيانات القبض على المتهمين هى التى تم جمعها. وتم تصنيف معدلات الجريمة بحسب تقرير مكتب التحقيقات الفيدرالية من خلال قسمة عدد الجرائم التى بُلِّغ عنها على عدد الأشخاص الذين يشكلون حجم المجتمع الوطنى والذى تحدد بعض ذلك على أنه عدد الجرائم لكل ١٠٠٠٠٠ شخص (كونكلين، ٢٠٠٤). إن استخدام المصطلحين "انتشار" و"حادثة" فيما يتعلق بحساب أعداد الجريمة تقتضى أيضًا الأخذ فى الاعتبار عند تفسير إحصائيات الجريمة بسبب الاختلاف الدال فى المعنى. فعلى سبيل المثال، يشير مصطلح "الانتشار" إلى كم الجرائم خلال عدد من السنوات بينما يرتبط المصطلح "حادثة" بارتكاب الجرائم خلال فترة محددة مثل سنة واحدة. بمعنى آخر، "انتشار" مؤلف من إجمالى الحوادث. توجد عيوب مشابهة بشأن تقارير مكتب التحقيقات الفيدرالى للجريمة الموحدة، كما تتضح فى علاقتها بدراسات التجنى الدولية المسحية بسبب التباينات فى مزاولات تسجيل الشرطة عبر الولايات بين الشركة المحلية. ويثير هذا تساؤلات بشأن موثوقية وصحة هذه الإحصائيات.. وفى جهد للتغلب على هذه العيوب؛ قدم مكتب التحقيقات الفيدرالى فى عام ٢٠٠٠ مراجعة ضمان الجودة للحفاظ على ثبات معايير تسجيل الجريمة عبر الولايات (كونكلين، ٢٠٠٤). ناقش دانتالا (كما ذكر لدى كيلباتريك، ٢٠٠٤) الفروق فى تسجيل الجرائم بين تقرير مكتب التحقيقات الفيدرالى للجزيمة الموحدة ونظام التبليغ القومى الذى يقوم على أساس الحادثة الذى قُدِّم فى عام ٢٠٠١ طبقًا لمكتب التحقيق الفيدرالى، يقدم نظام التبليغ الوطنى الذى يقوم على أساس الحادثة جمع أفضل من جهة الكم والكيف والكفاءة لبيانات الجريمة بتنفيذ

القانون وتم استخدام منهج متطور لجمع وتحليل ومراجعة هذه المادة. ولنظام التبليغ الوطنى الذى يقوم على أساس الحادثة عدة مزايا مقارنة بنظام التبليغ الفورى:

١- هذا النظام يكون أكثر تفصيلًا لأنه يتم جمع معلومات عن ٤٦ جريمة رئيسة مقارنة بثمانى جرائم فقط فى نظام التبليغ الفورى.

٢- تعريف الاغتصاب فى نظام التبليغ الوطنى الذى يقوم على أساس الحادثة يتضمن كل من ضحايا الذكور الإناث خلافا لنظام التبليغ الفورى حيث يتم الإبلاغ عن ضحايا الاغتصاب من الإناث فقط.

٣- يميز نظام التبليغ الوطنى الذى يقوم على أساس الحادثة بين الجرائم التى كانت محاولة ولم تتم والجرائم التى تمت بينما نظام التبليغ الفورى لا يميز بينهما (مكتب التحقيقات الفيدرالي).

أوصى كيلباتريك (٢٠٠٤) بتقنين تعريف الاغتصاب المستخدم من قبل تقارير مكتب التحقيقات الفيدرالى للجرائم بحيث يكون أكثر شمولًا (إلى جانب أن تعريف نظام التبليغ الوطنى الذى يقوم على أساس الحادثة يعتبر محايدًا بالنسبة للجنس (مذكر ـ مؤنث): ويتحقق من الاختراق المهبلى، والشرجى والفمى من خلال القضيب، وأشياء غريبة، وأعضاء (الجسم) وثباتا عبر الولايات. بالإضافة إلى ذلك، "تزيد قواعد التشفير الناقصة من حصافة الوكالات المحلية فى إتمام عناصر البيانات المختلفة لنظام التبليغ الوطنى القائم على الحادثة، وهى مشكلة من المحتمل أن تقلل من الموثوقية" (ماكسفيلد، ١٩٩٩).

إن مكتب إحصائيات العدل بوزارة العدل بالولايات المتحدة الأمريكية يصنف البيانات التى تُجمع من خلال عملية مسح وطنى لضحايا الجريمة لكل العائلات بسؤال أفرادها الذين تبلغ أعمارهم ١٢ سنة فأكثر لتوثيق خبراتهم مع ضحايا

الأعمال الإجرامية (بما فى ذلك التفاصيل الخاصة بالحوادث، والسياق والخارجين على القانون حيث تكون ذات جدوى) على أساس سنوى (كيلباتريك، ٢٠٠٤) توجد عيوب فى عملية المسح الوطنية لضحايا الأعمال الإجرامية مشابهة للعيوب الموجودة فى عملية المسح البريطانية للجريمة، والتى تتضمن نسيان الضحايا، تحديد الجرائم على نحو غير صحيح وإغفال الجرائم التى ليس لها ضحايا، والجريمة المنظمة (كونكلين، ٢٠٠٤) فضلا عن ذلك، قياس أنواع خاصة من الجرائم، مثل الاغتصاب والعنف العائلى، قد تكون غير جديرة بالثقة بسبب نقص حساسية أسئلة التصفية (تلك الأسئلة التى يتم تضمينها لتصفية الاستجابات المتعلقة بالمعلومات ذات الصلة بالموضوع) والفشل فى تقدير مقدار هذا النوع من ضحايا الأعمال الإجرامية بسبب أن هذه الخبرات أصبحت مألوفة. ويقترح الباحثون أيضًا أسئلة مسحية أكثر حساسية لتستخدم من قبل عملية المسح الوطنى لضحايا الجرائم (فيشر، كولين وتيرنر، ٢٠٠٠).

الخلاصة

وهكذا، فإن كل من مقاييس الجريمة المختلفة لها عيوبها فى تقدير كم الجرائم خلال عدد من السنوات ومدى وقوعها فى فترة محددة مثل مدى وقوع الجرائم فى سنة واحدة فى المجتمع. يرى أنه عندما تضم الإحصائيات الرسمية، والمعلومات التى يقررها ضحايا الأعمال الإجرامية عن ذاتهم، والمعلومات التى يقررها مرتكبى الجرائم عن أنفسهم، عندما يضم كل ذلك معًا يمكن أن يساعد فى تقديم صورة لمستوى الجريمة المرتكبة. من ثم، تعتبر مقاييس الجريمة ذات قيمة طالما تؤخذ عيوبها فى الاعتبار ويمكن أن تستخدم من قبل الحكومات لتشكيل سياساتها لخفض الجريمة، لكى تخصص الموارد المالية على أساس الحاجات أو لكى تستخدم بطريقة ما لتدعم سياسة عامة. ويمكن أيضًا أن يتم تناول تقارير الجريمة من خلال وسائل

الإعلام لاستحضار أشكال الفزع الأخلاقى (بنيدكت، ١٩٩٢) أو لتأكيد مزاعم وسائل الإعلام لتكون صورة الشعب حول ما يثير قلقه بشأن مستوى الجريمة المدرك (بلو وسوتيل، ٢٠٠٠).

بحث هذ الجزء انتشار الجريمة فى المجتمع، والشئون المنهجية المتصلة بالإحصائيات المسجلة رسميًا، ومقاييس التقرير الذاتى، وكيف يمكن أن يستخدم ذلك لدعم الشئون السياسية. وسيتم الآن بحث مرتكبى الأعمال الإجرامية، والتفسيرات النفسية والتفسيرات ذات العلاقة بعلم الجريمة فيما يتعلق بسلوكهن الإجرامى.

من الذى سوف يصبح مجرمًا؟

فى هذا الجزء يتم تحديد أنماط السلوك الإجرامى، وذلك اعتمادًا على العوامل البيولوجية، والاجتماعية والبيئية، والبحوث الطولية وتأثير الجنس (مذكر - مؤنث).

التفسيرات البيولوجية للسلوك الإجرامي

من الوجهة التاريخية، افترض أنه يمكن تمييز المجرمين عن أفراد عموم الناس غير المنحرفين من خلال مظهرهم الجسمى. اشتهر لافاتر (كما ذُكر لدى فولد، برنارد وسنايبنر، ٢٠٠٢) بمزاعمه بشأن دراسة الشخصية عن طريق الوجه وعلاقته بسلوك الإنسان المنحرف. وكان يُعتقد أن دراسة شكل الجمجمة تعكس الخطوط الكفافية الداخلية للدماغ. وهكذا، تعكس التموجات المختلفة للدماغ الإمكانات المختلفة للسلوك الإجرامى. وجمع لومبروسو (١٨٩٧) كل من دراسة الشخصية من خلال الوجه ودراسة شكل الجمجمة وطور أيضًا هذين المدخلين لدراسة التكوين التشريحى لجسم الإنسان فى كُليته. وكان يزعم أن أدمغة المجرمين اختلفت فى الشكل عن المواطنين الموالين للقانون، واصفًا المجرم على أنه "الإنسان

المرتد إلى الأصل الخلقى الذى يعيد بنفسه انتاج غرائز وحشية للجنس البشرى البدائى والحيوانات الدنيا". وقد أُعتبر هؤلاء الأفراد فى مستوى دون الإنسان أو متأخرين تطوريًا، وعلى ذلك يكون سلوكهم الإجرامى محتم لأنهم ليست لديهم المقدرة على الكف عن مثل هذه الأفعال. يمكن التعرف على هؤلاء الأفراد ـ على سبيل المثال ـ من خلال وجوههم عديمة التناسق، شفاههم المكتنزة، وأذقانهم المتقلصة، وفكوكهم وعظام وجناتهم الكبيرة، وسواعدهم الطويلة، وأصابع أيديهم أو أرجلهم الزائدة، وآذانهم الكبيرة أو الصغيرة على نحو غير عادى (أو تلك الآذان الناشئة عن الرأس). فند جورين (١٩١٣) تأكيدات لومبروسو بتنفيذ دراسة إمبيريقية فى إنجلترا تقارن الخصائص الجسدية للمجرمين والضباط المهندسين الملكيين ولم يجد فروقًا دالة. والنتيجة الوحيدة الجديرة بالاعتبار هى أن المجرمين الجنائيين كان قوامهم أقل من غير المجرمين. ولم تكن الخصائص الجسمية وحدها التى أفصحت من قبل المُنظِّرين الإخصائيين فى مبحث الجريمة فى بحثهم عن تفسير للسلوك الإجرامى بل قاموا بفحص شكل الجسد أيضًا. حدد شيلدون (١٩٤٩) ثلاثة أنواع جسدية استنادًا إلى دراسته للمجرمين الأحداث هى:

١- النمط الجسمى الحشوى (الجسم الرخو والمستدير) سيكون هادئ، وشهوانى، وحساس ولكن بطريقة سلوكية انبساطية.

٢- النمط الجسمى العضلى متوسط التركيب (صلب، عضلى، رياضى، نحيل) سيكون عدوانى لفظيًا وسلوكيًا.

٣- النمط الجسمى الجلدى (جسم هزيل وهش) وهو يعتبر شخص انطوائى، عرضة لأمراض الحساسية "حالات جلدية ويكون حساس للضوضاء والازدحام.

وقد وجد شيلدون أن الأولاد الجانحين كان يغلب عليهم نمط الجسم العضلى متوسط التركيب مع بضعة حالات من نمط الجسم الجلدى مرتبطة بالسلوك

الإجرامى. وقد تم تطوير بحوثه من خلال جليوك وجليوك (١٩٥٦) اللذان دعما مزاعمه بشأن الرابطة بين جنوح الذكور ونمط الجسم العضلى متوسط التركيب. بالإضافة لذلك، استنتجا أن صغار الذكور الجانحين لديهم أيضًا خصائص لا ترتبط عادة بأنماط الجسم العضلى مثل القابلية للإصابة بالأمراض المعدية، الإحساس بعدم الكفاية، وكونهم غير متوازنين انفعاليًا. فضلا عن ذلك، كان هناك عوامل ثقافية ارتبطت بالسلوك الجانح، مثل الافتقار إلى حق الانتفاع بالوسائل الترويحية والحياة المنزلية المشوشة. وقد وجدت الدراسات اللاحقة دعم ملتبس لرابطة سببية بين نمط الجسم والعمل الإجرامى؛ فعلى سبيل المثال، يزعم لوب وسامبون (١٩٨٨) وفلدمان (١٩٧٧) أن الرابطة قد تعكس التنميط، حيث إن الأشخاص ذوى بنية خاصة يكونون أكثر ترجيحًا فى جذب انتباه الشرطة.

والعامل الآخر الذى قد يسهم فى السلوك الإجرامى هو ظهور نسبة مرتفعة لهرمونات محددة مثل تيستوستيرون. وتوجد أدلة على الرابطة بين الهرمونات والمشاركة فى السلوك الإجرامى. فعلى سبيل المثال، وجدت بعض الدراسات مستويات مرتفعة من هرمون التيستوستيرون لدى المساجين العدوانيين مقارنة بالمساجين غير العدوانيين (أهرنكرانتز، بليس وشيرد، ١٩٧٤). ويرى الباحثون أيضًا أنه توجد علاقة قوية بين التيستوستيرون والتسلط (مازور، ١٩٨٣). اكتشف رينيه (١٩٩٣) أيضًا أدلة متعارضة بشأن هذه العلاقة: قد يزيد السلوك العدوانى من مستويات التيستوستيرون وليس العكس. وحديثًا، اكتشفت الدراسات السلوكية روابط بين مستويات التيستوستيرون المرتفعة وكل من السلوك العدوانى والسلوك العنيف (أرشر، ١٩٩١؛ دابس، ١٩٩٢؛ هاريس، ١٩٩٩؛ هازور وبوث، ١٩٩٩؛ رينيه، ٢٠٠٢أ) قد تلعب الإصابات المخية (الدماغية) وأشكال الشذوذ العصبى الأخرى أيضًا دور إسهامى فى بدء السلوك الإجرامى. ويرى رينيه (٢٠٠٢ ب) أنه توجد رابطة بين المتغيرات البيولوجية والاجتماعية، لأن، "إصابات الرأس التى تؤدى إلى خلل وظيفى دماغى تتسبب فيها البيئة". فعلى سبيل المثال، قد

يكون حدث العطب للدماغ عند الولادة من خلال حادثة، أو مرض، أو التعرض لمواد كيمائية سامة وتوجد أيضًا القضية المثارة على نحو متواتر الخاصة بالتسلسل الزمنى لظهور السلوك الإجرامى. فعلى سبيل المثال، الشخص الذى يشارك فى سلوك إجرامى قد يكون يعانى إصابات فى الدماغ كنتيجة مباشرة لهذا، أو قد يكون الشخص يعانى عطبًا فى الفص الجبهى بسبب حادثة، مما يقلل من عمليات الكف لديهم والذى يؤدى إلى سلوك إجرامى (جونشاتين، ١٩٨٢).

بالإضافة إلى العوامل البيولوجية، يمكن أن يؤثر الوالدان والأشقاء على احتمالية السلوك الإجرامى وسوف يتم عرض هذا بعض ذلك، بالإضافة إلى الدراسات الإمبريقية عن الوراثة والبيئة فى تشكيل السلوك الإجرامى.

الدراسات الخاصة بالتوائم، والتبنى والأشقاء

كما فى المجالات الأخرى حيث التوازن بين الوراثة والبيئة قيد البحث، فكذلك تم بحث أهمية الوراثة فيما يتصل بالسلوك الإجرامى وذلك بإجراء بحوث على مجموعات من التوائم من لاقحة واحدة والتوائم من لاقحتين. وتتضارب نتائج الدراسات على درجة الاتفاق بين التوائم من لاقحة واحدة والتوائم من لاقحتين بشأن تورطهم فى الأنشطة الإجرامية. تشير الدراسات البحثية عموما ـ إلى أن احتمالية تورط التوائم من لاقحة واحدة أعلى من احتمالية تورط التوائم من لاقحتين فى السلوك الإجرامى (كريستيانسن، ١٩٧٧؛ لانج، ١٩٣١). من ناحية ثانية، الخصائص الوراثية وحدها ليست مسئولة عن نمو السلوك الإجرامى، فإن علاقات الأشقاء للعب أيضًا دور فى هذا (واد ورودجرز، ١٩٨٩). وهكذا، تسهم الخصائص الوراثية والعلاقات الأسرية معًا فى ظهور السلوك الإجرامى. توضح البحوث عن العوامل مثل الشخصية، والذكاء، والاهتمام أن القوائم من لاقحة واحدة الذين تربوا منفصلين لا يختلفون على نحو ملحوظ عن التوائم المتطابقة الذين نشأوا معًا (بوتشارد وآخرون، ١٩٩٠). ووجد والتر (١٩٩٢) فى استعراضه

للدراسات الخاصة بالأسرة والتوائم والتبنى أنه هناك ارتباط محدود بين الخصائص الوراثية وبداية السلوك الإجرامى. غير أنه أكد على التفاعل بين العوامل الوراثية والاجتماعية والبيئية.

وقد انتقدت البحوث فى هذا المجال بسبب أحجام عيناتها المحدودة، وغياب المجموعات الضابطة، والتركيز على عينات الأفراد الذين يعيشون فى مؤسسات الإيواء (موفيت، ١٩٨٨). وفى استعراض للدراسات الخاصة بتأثير العوامل البيولوجية والاجتماعية، اكتشف رينيه (٢٠٠٢ ب) أنه "حتى الآن أفضل تأثير بيولوجى اجتماعى مكرر يبدو أنه يتكون من مضاعفات الولادة مع بيئات المنازل السلبية التى تجعل الفرد ميال إلى العنف فى الرشد، وهناك أيضا أدلة على أن هذا التأثير يميز على نحو خاص سياق الحياة بسلوك مستمر معادى للمجتمع".

العوامل الأسرية:

اكتشفت عدة دراسات ـ بصرف النظر عن أصولها الدولية واختلافاتها الثقافية أن التاريخ الإجرامى الوالدى ينبئ عن السلوك الإجرامى لدى ذريتهم عندما يكبرون (فارينجتون وآخرون، ٢٠٠١؛ فيرجسون، هوروود وناجين، ٢٠٠٠؛ سميت، ١٩٩١؛ ويست وفارينجتون، ١٩٧٧). أجرى مورای، جونار ـ جانسون وفارينجتون (٢٠٠٧) مقارنة بين بلدين لدراستين طوليتين فى السويد وإنجلترا. واكتشفوا أن الحبس الوالدى يؤدى إلى غياب الأب فترات طويلة عن المنزل والذى قد يكون له تأثير إيجابى على نمو السلوك الإجرامى لدى أبنائهم أولًا: بسبب غياب دور النموذج ليحدد السلوك المقبول اجتماعيًا وأخلاقيا (باندورا والترز، ١٩٦٣). ثانيًا: الآثار السلبية كنتيجة للتعلق الوالدى الضعيف قد يسهم فى السلوك الإجرامى بسبب عدم القدرة على الثقة فى الوالدين وطلب المساندة منهما. تنطوى دراسة مورای وآخرون (٢٠٠٧) على عيوب والتى تتضمن سياسات العقاب

المتمايزة، وتعريفات الجريمة والتفاوتات الثقافية. غير أنهم أكدوا على أن دراستهم أسهمت إسهامًا قيما فى الدراسات السابقة المتاحة. إنه ليس فقط الآباء المجرمين الذين يمكن أن يكون لهم تأثيرًا إيجابى على تنمية السلوك الإجرامى ولكن اكتشف أيضا أن للأشقاء المجرمين تأثيرًا أكثر من حجم الأسرة (روبنز، ويست وهيرجانيك، ١٩٧٥) وهكذا يوجد عدد من العوامل الأسرية مثل إجرامية الوالد والشقيق، وحجم الأسرة التى تسهم فى بدء السلوك الإجرامى.

علم الإجرام الإنمائى

يبحث منظور علم الجريمة المسمى علم الإجرام الإنمائى الأشكال المختلفة للسلوك المنحرف الذى يتبدى من قبل المجرمين على أنه مهنتهم الإجرامية. ومن جهة ثانية، يعترف هذا المنظور بأن الدوافع الأساسية لارتكاب الجرائم ما زالت ثابتة. يحدد لى بلانك ولوبر (١٩٩٨) ثلاث مراحل نمائية للسلوك الإجرامى، هى:

١- التفعيل (الثبات عبر الزمن، التكرار المتزايد وتنوع الجرائم المرتكبة).

٢- العدوان (الزيادة فى عنف وخطورة السلوك الإجرامى).

٣- الكف (الخفض فى خطورة الجريمة ولكن تطوير المزيد من الإجرام المتخصص).

واستخدم مدخلهم لإيضاح الأنماط التى تم تحديدها فى الدراسات الطولية، وبذلك التمييز بين نمط وتكرار السلوكيات الإجرامية (انظر التقارير الذاتية التى أشير إليها سابقًا). يوجد عدد من المؤثرات التى تسهم فى تنمية السلوك الإجرامى لدى الأحداث. وقد تمت الإشارة إلى أن العقيدة المحورية للنظريات التى تفسر السلوك الإجرامى تتضمن تفاعل العوامل الثلاثة: الخصائص الفردية (مثلا، العمر، التنشئة الاجتماعية) (موفيت، ١٩٩٣)، العوامل الموقفية (مثلًا، الأنشطة الروتينية التى تيسر فرص ارتكاب الجريمة) (فلسوف، ٢٠٠٢) والمؤثرات السياقية

(مثل العوامل الوقائية مثل التوظيف) (سامبسون ولوب، ١٩٩٣). فضلًا عن ذلك، ينمو السلوك الإجرامى ويختلف مع اختلاف العمر، ونمط تمثيل "المهنة الإجرامية".

مجالات العمل الإجرامى (المهن الإجرامية):

إن طول عمر المهن الإجرامية محدود بالنسبة وهذا هو الجانب الذى ستتناوله هنا بالدراسة. اكتشفت دراسة كامبريدج عن تجنى الأحداث الإجرامى إلى منتصف مرحلة الرشد أن الإخوة كان لديهم مهن إجرامية مشابهة لمهن المجرمين الذين خضعوا للدراسة لكن الزوجات والأخوات كانت مهنهن أقصر أجلًا (فاينجتون، لامبرت وويست، ١٩٩٨). يقترح موفيت (٢٠٠٣) منظور نظرى استنادًا إلى مقياس تصنيفى نمائى:

النمط (١) من المجرمين "يقتصر على مرحلة المراهقة". يتورط هذا النمط فى المخالفات الإجرامية من خلال جماعة أقرانهم من المراهقين، التى تقدم شبكة المساندة الاجتماعية عند نيل الاستقلالية عن التحكم الوالدى. غير أنه بمجرد أن يصلوا إلى العمر الذى يقتضى منهم أن يتبنوا أدوار الراشدين بمسئولياتهم الملازمة لها فإنها تتعارض مع سلوكهم الإجرامى وتؤدى إلى تناقصها التدريجى. إن هذا الرفض لأسلوب الحياة الإجرامى قد يحدث إذا تم تنمية المهارات الاجتماعية (مثل القدرة على التواصل مع الآخرين على نحو جيد) والمهارات المعرفية (مثلًا، القراءة) على نحو ناجح قبل بدء السلوك الإجرامى، وإلا قد لا يكون لديهم القدرات النفسية الاجتماعية للكف عن السلوك الإجرامى.

وصف موفيت (٢٠٠٣) النمط (٢) من المجرمين على أنهم المجرمون المصرون خلال مسار الحياة على تعدد السلوك الإجرامى والذى قد يشتمل على جرائم عنيفة؛ وهم أيضًا غير معتمدين على أقرانهم ويعملون على نحو مستقل، ولديهم تاريخ لأشكال الخلل المعرفى (مثلًا، مشكلات سلوكية مثل فرط النشاط). وقد تلعب

العوامل البيئية مثل الحرمان الاجتماعى الاقتصادى وروابط التعلق الضعيفة بالوالدين، قد تلعب أيضًا دورًا فى نمو الأنماط الإجرامية بإصرار خلال مسار الحياة. أن سلوكهم الإجرامى يتقدم نحو مرحلة الرشد وقد يزيد أيضًا عنف جرائمهم. والسبب المقترح لهذا هو أن المجرم المقصور على مرحلة المراهقة يصل إلى نضج الرشد وينمى الموارد المشروعة للحصول على البضائع المادية طبقًا للأهداف المنسوبة للمجتمع. ومع ذلك يستطيع هؤلاء المجرمون أن يصلوا إلى هذه الأهداف فقط من خلال وسائل غير شرعية. وتم أيضًا إدماج العرقية فى هذا المنظور. فى الولايات المتحدة الأمريكية ـ على سبيل المثال ـ حيث التهميش الاجتماعى والسياسى للأمريكيين الأفريقيين يؤدى إلى دعاية صحية سيئة وفرص توظيف محدودة، فإن ذلك يمكن أن يؤثر سلبيًا على الحصول على موارد مشروعة ويقود إلى انتشار واسع للإجرام المستمر داخل هذه المجموعة.

كان فارينجتون (١٩٨٦) يرى أن الزيادة فى الإجرام يعتبر أحد أشكال انتشار الجريمة التمييزى وليس التكرار. ويدرس نموذج موفيت (١٩٩٣) للأنماط الفارقة لارتكاب المخالفات الإجرامية تطور هذه الأنماط لتمتد عبر مسار حياة المجرم. وقد أجريت بحوث كثيرة عن العلاقة بين السن وبدء السلوك الإجرامى. عندما ينضج المراهقين، يزيد سلوكهم الإجرامى إلى أن يبلغ ذورته فى آخر السنوات من ١٣ إلى ١٩ سنة وبداية العشرينات وبعد ذلك يتناقص عادة عندما يزيد السن (أدلر، ٢٠٠٤). ويشار إلى ذلك عادة على أنه منحنى سن الجريمة. مع ذلك، مطلوب بحث محكم بشأن صحة المزاعم عن طبيعة المهن الإجرامية الفردية المستخلصة من البيانات المتراكمة، التى تركز فقط على العلاقة بين السن والسلوك الإجرامى (بيكيوره، فارينجتون وبلومشتاين، ٢٠٠٣). وتكمن الصعوبة فى تفسير انتشار السلوك الإجرامى من منحنى سن الجريمة، لأن الذروة قد تشير إلى زيادة تدريجية فى ارتكاب المخالفات الإجرامية من قبل أفراد المجرمين كثيرى الجرائم أو أن الكثير من المجرمين يرتكبون الجرائم معًا فى أثناء هذه الفترة (بيكيورو وموفيت، ٢٠٠٤).

إن الدراسات التى تُقيِّم فروض موفيت بشأن المجرمين الذى يقتصر إجرامهم على مرحلة المراهقة نادرة مع بعض الاستثناءات (أجلر وآخرون، ٢٠٠٠؛ بيكيورو وبريزينا، ٢٠٠١) من تلك التى تقيمً المجرمين المصرين على إجرامهم كمسار لحياتهم. وتعتبر النتائج الأولية مدعمة للتدرج فى الجرائم الأقل خطورة فى المراهقة المتأخرة، والتى تتناقص بعد ذلك فى أثناء مرحلة الرشد.

تم إجراء عدد من الدراسات (أرسنولت وآخرون، ٢٠٠٢؛ جيبسون، بيكيورو وتبتز، ٢٠٠١، كراتزر وهودجين، ١٩٩٩؛ بيكيورو، ٢٠٠١) لتقييم صحة منبئات النمو (الصلات العصبية النفسية وعوامل التفاعل البيولوجى الاجتماعى) للمجرمين المصرين على مداومة ارتكاب الجرائم. وقد أكدت هذه الدراسات على أن هذه المنبئات ظلت ثابتة، على الرغم من الفروق الثقافية والعينات المختلفة. ونتائج البحوث أقل وضوحًا بشأن تأثير العرقية فى تصنيف موتيف. وقد وجد دونيلاند، جى ونيك (٢٠٠٠) أن القدرات المعرفية الفارقة قد ميزت بين المهن الإجرامية المقصورة على المراهقين والمهن الإجرامية المستمرة فى مسار الحياة لدى الأمريكيين الأفارقة. غير أن دونيلا وآخرون (٢٠٠٠) لم يضبطوا الحالة الاجتماعية الاقتصادية ولذلك كانت النتائج محدودة لأنهم ركزوا فقط على عامل واحد. واكتشف بيكيورو ولدتن (٢٠٠٣) أن عوامل النمو (مثل الوزن المنخفض عند الولادة بالإضافة إلى خلفيات الأسرة التى تنطوى على خلل وظيفى) التى تعمل كمنذرات للأعمال الإجرامية الخطيرة فى مرحلة الرشد لم تختلف باختلاف العرقية. وقد ميزت عوامل الخطر بين العرقيات؛ حيث أظهر المشاركين من السود مستويات خطر أعلى من المشاركين من البيض. لذلك، ظلت السببية ثابتة، بصرف النظر عن عرقية المجرمين، خلافًا لعوامل الخطر التى ميزت بين الأعراق، حيث كان مستوى الخطر أعلى بالنسبة للمجموعات العرقية الأخرى مقارنة بالقوقازيين. إن تأثير نظام العدل الجنائى على السلوك الإجرامى ليس بالأمر الذى يستهان به. اكتشفت دراسة جونسون، سيمونز وكونجر (٢٠٠٤) على نحو مثير للجدل أن الإحاطة بنظام

العدل الجنائى قد زاد سلوك الأحداث الإجرامى. فضلًا عن ذلك، اكتشف بيكيورو، برام ولينام (٢٠٠٤) فى دراستهم للمهن الإجرامية أن عدم القدرة كان له تأثير ضار على المهن الإجرامية (الفترات الطويلة فى السجن والدرجات المرتفعة للقدرة المعرفية ارتبطت بالمهن الإجرامية قصيرة الأجل). لذلك، يرى بيكيورد وآخرون (٢٠٠٤) أن قرارات اتخاذ السياسات يجب أن تدرس الدراسات السابقة الخاصة بالمهن الإجرامية بالمزيد من الجدية، لأن حبس المجرمين الأحداث لفترات قصيرة سيحفظ الموارد ويقلص ارتكاب الجرائم من مرحلة الرشد المبكرة. وهم يدافعون أيضًا عن البرامج التى تقدم المساعدة للمجرمين وتحسين قدراتهم المعرفية. إن أهمية مساندة المجرمين عند الإفراج عنهم قد أكد عليه أيضًا هابنين. إن بريتون وكرويزديل (٢٠٠٧) اللذان اكتشفا أن المجرمين يقبض عليهم بدرجة أقل عندما يطلق سراحهم بوعد شرف يقطعونه على أنفسهم من أولئك الذين يطلق سراحهم بدون هذه المساعدة.

قد يؤثر أيضًا الجنس على نمط المهن الإجرامية. تؤيد البحوث فرض موفيت (٢٠٠٣) الذى يقوم على أساس الجنس، لأن الإناث أكثر ترجيحًا لأن يتورطن فى الجرائم الأقل خطورة من الجرائم التى يتورط فيها الذكور ونادرًا ما يتورطن فى الجرائم المستمرة فى مسار الحياة (فيرجسون وهودوود، ٢٠٠٢؛ فيرجسون، هودوود وناجين، ٢٠٠٠). اكتشف هازبرول وآخرون، (٢٠٠٠) البداية المبكرة للسلوك الإجرامى لدى الإناث أحدثت نمط مشابه للنمو لدى الذكور بشأن ارتكابهم للجرائم المستمرة سيصبحن جانحات أقل من الذكور. ويركز اهتمام الجزء التالى على ظاهرة الأنثى المجرمة.

الإناث المجرمات:

خضع الأداء الوظيفى البيولوجى والنفسى للإناث المجرمات لتقصى شامل مشابه لما حدث مع المجرمين من الذكور. غير أن أفعال الإناث واحتمالية مشاركتهن فى أعمال عنف كانت مرفوضة دائما من قبل هذه المداخل (موريسى، ٢٠٠٣). ولا

يمكن أن يُفهم موضوع الجنس (مذكر ـ مؤنث) والجريمة بدون الرجوع إلى التأثيرات الاجتماعية والطبقية والعرقية _كروتشنت وكاربون ـ لوبز، ٢٠٠٦)، لكن بعض هذه العوامل تقع خارج مجال هذا الفصل.

(دراسة حالة)

"قتلة مورس"

كانت التسمية التى استخدمتها وسائل الإعلام للجرائم التى ارتكبتها ميراهندلى وإيان برادى "قتلة مورس". فقد قاما بخطف وتعذيب وقتل عدة أطفال ولكنهما أدينا فقط بقتل اثنين من الأطفال وقاما بدفن الأطفال فى ساد لورث مور بيوركشاير. والحقيقة التى ألقى عليها الضوء هى أنهما سجلا الإساءات الجسمية لضحاياهم على شريط فيديو. سجنت ميراهندلى لمدى الحياة فى عام ١٩٦٦، وأسفر عملها الشرير عن حبسها لمدة ٣٦ سنة. وقد ماتت فى السجن وسجلت على أنها المذنبة الأنثى التى قضت أطول مدة فى السجن فى بريطانيا. واعتُبر أيان برادى مجرمًا معاقًا عقليًّا وحُبس فى مؤسسة طبية نفسية للمُعتقلين. فى الحالة الأولى، يبدو أن هناك تمييز للجنس يرتبط بالكيفية التى تم بها التعامل مع هذين المجرمين الشريكين فيما يتعلق بالأحكام العقابية. وما هو مثير للاهتمام بشأن هذه القضية مرة أخرى التمثيل الثنائى لميرا هيندلى على أنها شريرة جوهريًّا ـ وهو تباين شديد مع النتيجة بأن أهلوالى كانت "مجنونة" وبذلك اعتبرت ميرا هيندلى مسئولة عن أفعالها. وكان هناك أيضًا تغطية إعلامية ركزت على ميراهنيدلى أكثر بكثير من تركيزها على إيان برادى برغم حقيقة أنهما ارتكبا الجرائم معًا. حُولت هيندلى البيضاء إلى شبه شيطانة وصُورت على أنها صورة للشر، ولم يوجه نفس الذم إلى برادى. لذلك، يجب على المرء أن يرتاب فى التفاوت فى رد فعل الجمهور بشأن المدافعين على أساس جنسهم الخاص (مذكر ـ مؤنث). وقد دل ذلك بطريقة ما أنه بسبب جنس هيندلى اعتبرت أفعالها أكثر شفاعة من أفعال برادى. هذا التصوير الذى ينطوى على عنصرية لهيندلى

تم تعزيزه بالصورة الفوتوغرافية الأبيض والأسود التى التقطتها لها الشرطة حتى بعد سنوات. وقد بدا أن هذه الصورة الفوتوغرافية تجسد طبيعتها الحقودة. وما يجب أيضًا أن يتم تذكره هو أن تغطية وسائل الإعلام، خاصة الصحافة التى تحتوى على موضوعات مختصرة مفيدة، اختارت أن تصور هيندلى مثل هذا الكاريكاتير الخالى من الإنسانية. على المرء أن يتأهل لماذا لم يتلق برادى نفس مستوى اهتمام الصحافة السلبى مثل هيندلى قد يكون ذلك لأن ارتكاب هذه الجرائم ضد الأطفال من خلال الإناث يدحض النمطية الاجتماعية الأساسية لجنس الأنثى بخصائصها الملازمة لها من غريزتى العاطفة والأمومة؟ وقد سلط هذا الضوء على قوة التصنيف "مجنون" أو "شرير" وأنه يستطيع أن يؤثر على نحو دال فى معاملة المجرمات فى النظام القضائى. فضلًا عن ذلك، ما هو نوع التأثير لهذه التصنيفات على علم نفس إجرام الأنثى؟ إنها قد تؤدى إلى نبوءة تحقيق الذات. قد تصل المجرمة بذلك إلى استدخال هذا التمثيل للذات.

إن ثنائية "مجنون" أو "شرير" هو موضوع مكمل لمناقشة موضوع المجرمات. والمجرمات اللاتى وصفن بالسيئات أو حتى الشريرات يتضمن المجرمة ميرا هيندلى التى تحولت إلى شبه شيطان التى هى وشريكها فى الإجرام إيان برادى عذبوا وقتلوا ثلاثة أطفال بين عامى ١٩٦٣ و١٩٦٥. وقد أدينا كلاهما وسجنا لمدى الحياة، وعقوبة ميرا هيندلى غير مجددة أصلًا. وطبقًا لتطبيق الأحكام، كان من المتوقع أنها ستحصل على حكم أقل من شريكها الرجل: لكن لم يكن هذا هو الحال، ربما بسبب صورتها الأيقونية كأحد وجوه الشر. يقدم ميرفى وويتى (٢٠٠٦) نظرة مثيرة للتفكير فى ميرا هيندلى ووضعها الشرير، إلى جانب قاتلتين آخرتين حديثتين: بيفرلى اليت (ممرضته أدينت عام ١٩٩٣ بقتل أربعة أطفال فى رعايتها وحاولت قتل ثلاثة آخرين)، وروز ويست (أدينت عام ١٩٩٥ بقتل عشر شابات بالاشتراك مع زوجها). تدان الإناث على نحو متواتر على ارتكاب الجرائم فى المملكة المتحدة؛ وكنتيجة لذلك ارتبطت هؤلاء النساء الثلاثة بوسائل الإعلام وتبعا لذلك ارتبطن

بضمير الشعب. ينتقد ميرفى وويتى (٢٠٠٦) أولئك المنادين بمساواة المرأة الذين يتخذون منظور قانونى للتغاضى عن هؤلاء المجرمات بسبب عدم تكافؤهن مع نمط أيديولوجى لعنف الذكر. وهم يقولون أن النقد النسائى فشل فى التعرف على قدرة المرأة على ارتكاب العنف فى غياب تفسيرات فيما يتعلق بالدفاع عن النفس أو التحرش الذى يميز الضحية الأنثى.

وتعتبر قضايا معرفة أسباب الأمراض وعلاجها فيما يتعلق بالمجرمات من القضايا التى تنطوى على تحدى. إن المجرمات اللاتى يقبلن تسميات مثل (مجنونة أو شريرة) قد تصدر عليهن أحكام أقل لكن قد يشوه إدراكات المجرمات. ولكى تنتفع النساء من خفض فى الحكم، يجب عليهن أولًا أن يقبلن نمط جنس الأنثى، بأنهن الجنس الأضعف وضحايا تكوينهم البيولوجى (الطمث، الحمل، الولادة، وسن اليأس وعدم التوازن الدموى المرتبط به). وبحسب هذه الرؤية، تكون الحالة الطبيعية للمرأة العادية هى حالة مرضية (كارلين وورال، ١٩٨٧). فضلًا عن ذلك، يسمح هذا بتفسير سلوك المرأة الإجرامى على أنه يخضع لاندفاعات لا يمكن التحكم فيها، طبقا لما يقول تليت (كما ذكرت لدى إدوارد، ١٩٨٤). يرى لوكس أن الجرائم التى يرتكبنها المجرمات لا تكون عنيفة، مثل سرعة الدكاكين، الإغراء، وجرائم الموظفين مثل النصب، التذوير والاختلاس (كما ذكرت لدى أدلر، (٢٠٠٤). قد يتلاءم سرقة الدكاكين مع إدراك اندفاعات النساء غير القابلة للتحكم فيها بخلاف الجرائم الأخرى، لكن هناك عامل واحد مشترك بينها. هذه الجرائم تلازم أنماط الجنس لما يعتبر جرائم الإناث.

يصور محاميو الدفاع النسائى دائمًا على أن حالتهن النفسية غير مستقرة، والذى يتركن تحت رحمة عواطفهن: إنهن مجنونات، وبذلك غير مسئولات عن جرائمهن. والهدف من هذا المدخل هو أن ينتزعن استجابة تعاطفية وشفقة من المحكمة ولتعزيز الضبط الاجتماعى (أرمسترونج، ١٩٩٩). إن أولئك المجرمات اللاتى أعتبر سلوكهن شريرًا غزيرًا أو مكدرًا بالأفعال الإجرامية الذكرية يتلقين استجابة

عقابية لسلوكهن المنحرف عن طبيعة جنسهن. تتسق هذه الأحكام الشديدة مع وجهة النظر بأن الجريمة هى إساءة للسلوك المعيارى للجنس وتعدى أخطر من عدم شرعية الفعل.

يناقش أرمسترونج (١٩٩٩) تشعبات معالجة سلوكيات المرأة الإجرامية خاصة فيما يتعلق بأحكام العقوبات الفارقة بالنسبة للجنس. وقد ركزت دراستها على ٢٩ أنثى و٢٩ ذكر من الذين ارتكبوا جرائم قتل بفكتوريا، أستراليا.. ووجدت أحكام العقوبات المتباينة بحسب الجنس قد تجلت على نحو خاص فى القتل داخل العائلة. فعلى سبيل المثال، انحراف المجرمات عن حالتهن الطبيعية كان أكثر شيوعًا من انحراف المجرمين عن حالتهم الطبيعية، ويتلقين استجابة أكثر تعاطفًا من قبل المحاكم، والذى يزيد احتمالية حكم أقل من نظرائهن من الذكور، مع اعتبار الحكم بالوصاية احتمال بعيد. ومن جهة ثانية، كان هناك تباين ملحوظ فيما يتصل بأولئك المجرمات اللاتى ارتكبن جرائم قتل غير عائلية. إنهن لا يلقين استجابة حمائية تنطوى على مرؤة من المحاكم، لأن جرائمهن وجهت لأشخاص لم يفعلوا شيئا يستحقون عليه هذا وأن هذه الجرائم ذات طبيعة ذكرية أكثر. غير أن الاستجابة القضائية مع أنها عقابية أكثر. إلا أنه ظلت أقل مقارنة بالعقوبات التى تقع على المجرمين من الذكور. وغالبيتهن تصدر ضدهن أحكام أقل وغالبًا تخفيف التهمة من القتل العمد إلى القتل غير العمد وذلك مقارنة بنظرائهن من الذكور.

فى إنجلترا وويلز، ٢٠٪ من جملة أفراد المجرمين الذين صدرت ضدهم أحكام هم من الإناث (وزارة الداخلية، ٢٠٠٧). وجد هولين وبالمر (٢٠٠٦) ـ فى استعراضهما للدراسات السابقة فيما يخص الحاجة إلى ارتكاب الجريمة فيما يتعلق بالمجرمات، وجدا بعض التداخل بين المجرمين من الذكور والإناث. ومن جهة ثانية، كان هناك أيضًا أدلة على وجود حاجات خاصة بكل جنس من الجنسين، مع ترجيح معايشة المجرمات لأحداث حياة أصعب من التى عايشها المجرمون من الذكور.

قد تكون الاستجابات الفارقة من قبل المحاكم أيضًا بسبب جاذبية وعمر الضحية، ونوع الجريمة التى ارتكبت. فعلى سبيل المثال، إذا كانت الأنثى شابة وجذابة، فقد كان هيدنسوهن (١٩٨٥) يرى أن القاضى قد يتصرف بمروءة ويعلن حكم أكثر تساهلًا (للمزيد عن الدور الممكن للجاذبية انظر ويتكروفث، الفصل (٧). ومن جهة ثانية، إذا كانت الأنثى أكبر سنًّا وفى مركز سلطة وشاركت فى أحد أنواع جرائم الذكور (مدفوعة بدافع الانتقام أو نتيجة للمواجهة) عندئذٍ ستكون الاستجابة عقابية أكثر.

وطبقا لما يرى هايدنسوهن، إذا كانت المرأة من الطبقة العاملة فإن المرجح أكثر أن يصدر ضدها حكم بالوصاية لأن الضبط الاجتماعى للسلوك مطلوب بينما ضبط سلوك المرأة من الطبقة المتوسطة قد يُحال إلى زوجها. ويبدو أنه فى بعض الدول تتم معاملة المجرمات بالمذهب الأبوى من خلال نظام العدل الجنائى ويخضعن لضوابط اجتماعية شاملة بسبب عدم تشبثهن بدورهن الجنسى المحدد لهن.

قد تتأثر الاستجابة القانونية للمجرمات ـ بناء على ذلك ـ بعدد من العوامل التى تتضمن جاذبيتهن، عمرهن، نوع الجريمة المرتكبة والمكانة الاجتماعية. لذلك، يجب أن تُدرس المؤثرات البيولوجية والاجتماعية والبيئية على نحو تجمعى وليس على نحو مستقل عند تفسير السلوك الإجرامى لدى المجرمين. بعد ذلك تم دراسة تأثير الاحتيال الإجرامى فى ما يتعلق بالجوانب المالية والفسيولوجية والنفسية.

ماذا يحدث للضحايا؟

ترى نظم العدالة الجنائية الضحايا على نحو تقليدى على أنهم يقدمون فقط أدلة لضمان رفع الدعوى على المجرمين وإدانتهم لذلك، قد يؤدى التأثير السيكولوجى على الضحايا إلى إدراك أنهم ليس لهم قيمة كأفراد لكنهم فقط حلقة أخرى فى سلسلة الأدلة. وفى المقابل، يُعتبر التركيز على المجرمين ذو أهمية رئيسة؛ لأنه أدى إلى ظهور علم الجريمة وعلم النفس الشرعى. وكان إهمال الضحايا هو القوة المحركة

(لحركة مناصرة الضحايا): جماعات عديدة تحاول أن تشكل ضغطًا على الحكومة لإعادة توجيه الاهتمام بالضحايا . ولعب أيضًا المناصرين للمرأة دورًا فى تعيين الدور المركزى للضحية من خلال تسليط الضوء على العنف الذكرى ضد المرأة، مثل العنف العائلى والاغتصاب (بارى، ١٩٧٩؛ براونميللر، ١٩٧١؛ راسل، ١٩٨٤)، وتعتبر مساندة الضحايا ولجنة التعويض على الإصابات الإجرامية من نتائج هذه الضغوط نشأت لجنة التعويض على الإصابات الإجرامية فى إنجلترا وويلز كاستجابة لعدم وجود تعويضات لضحايا الجرائم وتشكلت لجنة التعويض على الإصابات الإجرامية من نظام على أساس التعريفة الجمركية (وهو نظام موجود فى القانون العام)؛ فعلى سبيل المثال، خُصص لفقد أحد أعضاء الجسم مبلغ اسمى. إنه أقدم مشروع للتعويض فى العالم ذو ٢٥ مستوى للتعويض وأحكام بالتعويض يتراوح من ١٠٠٠ جنيه استرلينى إلى ٢٥٠٠٠ جنيه تقدر الأحكام المالية الأضرار النفسية والجسمية والاقتصادية الناتجة عن الوقوع فى براثن الإجرام. وتكرر هذا النظام فى دول أخرى. ومنذ ذلك الحين حلت سلطة التعويض على الإصابات الإجرامية محل لجنة التعويض على الإصابات الإجرامية. والمجرمون الذين أصبحوا ضحايا للجريمة يكونوا غير مرغوب فيهم بالنسبة لمشروع التعويض عن الإصابات الإجرامية. ويوثر هذا بأنه مجرد أن يشارك الفرد فى السلوك الإجرامى، فإنه يصبح متهمًا ويسمى تبعًا لذلك مجرمًا، فإنه يفقد آليًا الحق بأن يعترف به كضحية من قبل سلطة التعويض على الإصابات الإجرامية، التى تؤكد على شمولية القسيمة وآثارها السلبية الممكنة. الضحايا الأبرياء فقط هم الذين يؤخذون فى الاعتبار بالنسبة للتعويض. وتستند هذه الأهلية للحصول على التعويض ضمنًا على خطأ الضحايا فى وقوعهم فى براثن الإجرام. والتأثير السيكولوجى لهذا على الضحايا يمكن أن يعزز أى لوم للذات قد عايشه الضحايا بالفعل ويمكن أن يؤخر شفاءهم.

تأسس مشروع بريستول لمساندة الضحايا الرائدة من خلال الجمعية الوطنية

لرعاية المجرمين وإعادة استقرارهم فى المملكة المتحدة (ماوى ووكلات، ١٩٩٥). قدم هذا المشروع المساندة لضحايا السطو وليس لضحايا العنف الجنسى (الذين يتطلبون المزيد من الرعاية التخصصية، التى كانت أعلى من مستوى الخبرة التى يقدمها متطوعى هذا المشروع). أنشأت الجمعية الوطنية لمشروعات مساندة الضحايا فروع لها فى كل أنحاء البلد. وبحلول عام ١٩٨٦ امتدت مشروعات مساندة الضحايا لتشمل بخدماتها النوعية ضحايا الاغتصاب، والذى يشير ضمنًا إلى أن الاغتصاب لم يعد يتطلب استجابة متخصصة التى تقدمها وكالة أزمة الاغتصاب والوكالات المخصصة المماثلة. طبقا لما يرى ماوبى ووكلات (١٩٩٥) يمكن ان تُفسر هذه الخطوة على أنها "تطبيع الاغتصاب"؛ الرسالة الضمنية هى أن الاغتصاب لم يعد يُعتبر جريمة خطيرة ولكنه فقط نوع آخر من الوقوع فى براثن الأعمال الإجرامية له فترة شفاء مماثلة. وأحد النتائج السيكولوجية لهذه الخطوة يمكن أن تكون أن ضحايا الاغتصاب قد يلوموا أنفسهم لعدم قدرتهم على التقدم فى حياتهم إثر العنف الجنسى. أن توقع أن يتغلب ضحايا الاغتصاب على هذا بدون فهم التعقيدات السيكولوجية والفسيولوجية لهذا النوع الخاص من التجنى سيتم تناوله بالدراسة فيما بعد (انظر ويستكوت، الفصل الثامن، للإطلاع على معلومات عن كيف يمكن ان يتلقى الضحايا الدعم على نحو أفضل من خلال نظام العدالة الجنائي).

التاثير الفسيولوجى والسيكولوجى للجريمة على الضحايا

أن تأثير الوقوع فى براثن الإجرام يمكن أن يكون شاملًا تمامًا لأنه يمكن أن يؤثر فى تأكيد الذات والثقة بالنفس وإدراك الذات ووجهة نظر الأشخاص عن العالم. وقد يكون ضحايا الاغتصاب بشكل خاص خاضعين لتأثير جزئى للتجنى الذى عايشوه مما يجعل قضيتهم تتقدم من خلال نظام العدل الجنائى كنتيجة للضرورة القصوى للاستجابات من قبل هيئات مثل الشرطة أو المحاكم، والذى يمكن أن

يفاقم صدمة الضحية الاجتماعية والسيكولوجية (كامبل وواسكو، ٢٠٠٥). وقد يعايش الشركاء المحبين وأفراد الأسرة أيضًا شعور بالتجنى غير مباشر. وقد يتخذ هذا الشعور بالتجنى عدة أشكال مثل شعور بالذنب من قبل شريك الضحية لعدم حمايته لشريكه أو شعور بالغضب، أو الوهن أو الاستضعاف (شنايدر، ٢٠٠١).

إن الصدمات الجسمية والنفسية الناتجة عن الوقوع فى براثن الأعمال الإجرامية تتضمن اضطراب ضغوط ما بعد الصدمة، التى حُدد على أنه رد فعل قلق على موقف ما خارج النطاق الطبيعى للشخص الذى عانى الصدمة؛ ويتصف بالقلق، والاكتئاب والمعايشة المتكررة للواقعة الصادمة (من خلال صورة ذهنية واضحة ومتكررة لتجربة سابقة سيئة) طبقا للدليل التشخيصى والإحصائى (١٩٩٤). يرى كيلباتريك وأشرنو (٢٠٠٣) أن "الاغتصاب يرتبط بقوة باضطراب ضغوط ما بعد الصدمة لدى الرجال والنساء". بالإضافة إلى ذلك، تظهر لدى النساء أعراض اضطراب ضغوط ما بعد الصدمة بصرف النظر عما إذا كانت الجريمة اعتداء بدنيًا أو اعتداءً جنسيًا، بينما يعانى الذكور أعراض اضطراب ضغوط ما بعد الصدمة على نحو مختلف: روتينيا فى حالات الاغتصاب ولكن نادرًا بالنسبة للاعتداء البدنى (كيلباتريك وأشرنو، ٢٠٠٣).

وتختلف استراتيجيات المواجهة التى يستخدمها ضحايا الجريمة باختلاف شدة العنف الممارسة ضدهم وباختلاف العوامل الموقفية (مثلا، الموقع، العلاقة بين الضحية والمجرم). فعلى سبيل المثال، مستوى السيطرة الذى شعر به الضحايا فى الحادثة سيؤثر على استراتيجة مواجهتهم. وإذا شعروا أنه كان يمكنهم أن يمنعوا وقوع الحادثة، مثل السطو، فإنهم يتخذون المدخل الذى يركز على المشكلات ويزيدوا من احتياطات أمنهم. ومن جهة ثانية، إذا كانت الحادثة اعتداء بدنيًا أو جنسيًا (التى يشعرون أنها فوق طاقة سيطرتهم) فعندئذ يمكن أن يستخدموا استراتيجية مواجهة انفعالية أو تجنبية (فولكمان وآخرون، ١٩٨٦). لذلك، يميل ضحايا جرائم العنف أن يستخدموا استراتيجية مواجهة مركزة على الانفعال بينما

يميل ضحايا الجرائم التى لا تنطوى على عنف إلى استخدام استراتيجيات مركزة على المشكلات كان يُرى السبب الأساسى لاستراتيجيات مركزة على المشكلات. كان يُرى السبب الأساسى لاستراتيجيات المواجهة الفارقة هذه على أنه نتيجة لفقدان ضحايا جرائم العنف للسيطرة المتمرسة بناء على ذلك، قد يكونون أقل قدرة على استخدام أسلوب مواجهة حل المشكلات فى هذه الظروف بينما فى حوادث التجنى غير العنيفة، توجد خطوات متتالية تُتبع، على سبيل المثال، رفع دعاوى التأمين (جرين وبومروى، ٢٠٠٧).

قد يعانى ضحايا العنف الجنسى من زملة أعراض صدمة الاغتصاب، ويتكون هذا من مرحلتين: حادة وطويلة المدى. وتتصف مرحلة الحدة بأنها مشوشة: رد فعل مباشر، الذى يمكن أن يكون صراخ تعبيرى، أو بكاء أو استجابات غاضبة ـ أو استجابات منظمة ـ وهى استجابة تنطوى على رباطة جأش مع إظهار ضئيل للمشاعر إذا كان هناك أى إظهار للمشاعر. وتشتمل المرحلة طويلة المدى على مدخل يعاد تنظيمه وتغيرات فى أسلوب الحياة، الذى يمكن أن يتضمن تجنب الأماكن المزدحمة، البقاء فى البيت وحيدًا، تغيير للعنوان أو الوظيفة (بيرجس، ١٩٧٤؛ بيرجس وهو لمستورم، ١٩٨٥). يمكن أن يكون للسياق الموقفى للوقوع فى براثن الأعمال الإجرامية تأثيرات سيكولوجية، على سبيل المثال، إذا ارتكب الاغتصاب فى بيت الضحية قد يؤدى بالضحية إلى عدم الشعور بالأمن فى بيوتهم وهم وحدهم. قد يكون التأثير على ضحايا السطو أيضًا تأثير جسيم: قد يكون لديهم فكرة عن بيتهم على أنه قلعتهم ويجدوا هذا الغزو لخصوصيتهم وقدسية ممتلكاتهم يصعب تحملها.

إذا وقعت الجريمة فى الخارج، قد يخشى الشخص أن يكون متتبعًا وقد يخشى التواجد فى الأماكن المفتوحة. قد يضطرب أسلوب حياتهم من خلال الإحساس بالاستضعاف. إن تجنب المواقف المشابهة لتلك المواقف التى حدث فيها الاعتداء تؤدى إلى انخفاض الخوف، غير أن الشخص لا يتعلم أبدًا أن يتعامل مع هذه المخاوف (كيلباتريك وأشرنو، ٢٠٠٣) وهكذا تدوم أعراض زملة صدمة

الاغتصاب. وهكذا الشخص الذى كان سابقًا يحب الخروج قد يصبح منطويًا يفضل المكوث بالداخل ولم يعد قادرًا على أن يحل الظلام بدون صحبة. قد يكون هناك أيضًا تأثير عكسى على سلوك الضحية الذى به قد يشاركون فى تشويش كآلية مواجهة للتغلب على الأخطار البدنية والنفسية المتعلقة بالتخوم المادية وقضايا المودة. إذا تم التجنى على الضحايا على نحو متكرر، فإنهم يحددون أنفسهم على أنهم ضحايا وبذلك يصبح هذا جزء محدد من هويتهم، والذى قد يعزز هذا الإحساس بالعجز المتعلم لأن "الشعور بالصدمة يبدو أنه لا يمكن التحكم فيه أو ترميمه" (شنايدر، ٢٠٠١).

قد ينطبق هذا التصور الذهنى خصوصًا على ضحايا العنف العائلى وإساءة معاملة الطفل (الذى قد يضعهم فى خطر شديد للتعرض إلى الوقوع فى براثن الأعمال الإجرامية فى مرحلة الرشد) (ويهى وريتشاردز، ١٩٩٥). واقترح بناء على ذلك أن الخطوة الحاسمة فى الشفاء بالنسبة لبعض ضحايا الاغتصاب هى أن يتعاملوا مع تشوهاتهم المعرفية لأنفسهم ولنظرتهم للعالم. ويمكن أن يتحقق هذا من خلال إعادة البناء المعرفى كي ما يستطيعون أن يسلموا بعمليات تفكيرهم المشوهة وكيف يمكنهم منع عملية شفائهم. ويجب وضع استراتيجيات سيكولوجية للتعامل مع عوامل مثل "تحييد الضحايا" (أجنيو، ١٩٨٥)، الذى يزيد تعرض الضحية للقلق والاكتئاب (شنايدر، ٢٠٠١).

إن المجالسة بين الجنسين للمصطلحين وضحية أو "مجرم" تصر بذلك على أن الذكور يُدركون أساسا على أنهم "المجرمون" والإناث على أنهن "الضحايا". يمكن لهذا أيضًا أن يؤثر فى شفاء الضحية السيكولوجى من تعرضه للتجنى الإجرامى، بالرغم من الإحصائيات الرسمية التى تقرر أن الشباب من الذكور أكثر ترجيحًا أن يكونوا عرضة للوقوع فى براثن الأعمال الإجرامية من الإناث (وزارة الداخلية، ٢٠٠٦). إن هذا التحيز الجنسى فى التصور الذهنى "للمجرم" و"الضحية" يكون جليًا أكثر عندما يصل الأمر إلى التجنى الجنسى وحق الانتفاع بالخدمات. يعانى

ضحايا الاغتصاب من الذكور أيضًا من أعراض زملة صدمة الاغتصاب (بيرجس وهولمستروم، ١٩٧٩). وقد يتفاقم التأثير السيكولوجى للاعتداء على الضحايا بسبب عدم وجود اعتراف بأنهم ضحايا والانتفاع المحدود من خدمات المساندة، وقد يرتابون أيضًا فى توجههم الجنسى، بصرف النظر عما إذا كانوا قد حددت هوياتهم فى السابق على أنهم جنسيين مثليين أم جنسيين غيريين (منيرى وكينج، ١٩٩٢؛ سكارس، ١٩٩٧؛ وكر، ارشر وديفيز، ٢٠٠٥). لذلك، فإن التأثيرات المتراكمة للعوامل السيكولوجية والسلوكية تكون ذات تأثير شديد فى إطالة فترة شفاء الضحية.

ملخص:

قدم هذا الفصل تمهيدًا للمجالات الرئيسة المحورية لفهم الجريمة والتى تتضمن:

- مشكلات التعريف والصعوبات المرتبطة فيما يتعلق بقياس الجريمة، واستخدام أمثلة من إنجلترا وويلز والولايات المتحدة الأمريكية.
- التفسيرات الممكنة لظهور ارتكاب الجرائم، بما فى ذلك سواء كانت هذه التفسيرات قد تكون محددة بيولوجيا أو يُسرت اجتماعيا من خلال هيئات مثل الأسرة.
- البحث فى المهن الإجرامية وعما إذا كان مفهوم المجرم هو مفهوم نوعى من الوجهة الجنسية.
- عواقب الوقوع فى البراثن الإجرامية والصعوبات السيكولوجية التى يعانيها الضحية ومشكلات الوقوع فى براثن الإجرام القانونى.
- قوة التصنيف فيما يتعلق بالمجرمين والضحايا ونتيجة الانتفاع الفارق بالخدمات، والذى يشكل أساس أهمية فهم ظهور السلوك الإجرامى وعواقبه.

REFERENCES

Adler, J. (Ed.) (2004). *Forensic psychology: Concepts, debates and practice*. Cullompton, Devon: Willan.

Agnew, R.S. (1985). Neutralizing the impact of crime. *Criminal Justice and Behavior, 12*, 221–239.

Aguilar, B.L., Sroufe, A., Egeland, B., & Carlson, E. (2000). Distinguishing the early-onset/persistent and adolescence-onset antisocial behaviour types: From birth to 16 years. *Development and Psychopathology, 12*, 109–132.

American Psychiatric Association (APA) (1994). *Diagnostic and statistical manual of mental disorders* (4th edn). Washington, DC: APA.

Archer, J. (1991). The influence of testosterone on human aggression. *British Journal of Clinical Psychology, 82*, 1–28.

Armstrong, I. (1999). Women and their 'uncontrollable impulses': The medicalization of women's crime and differential gender sentencing. *Psychiatry, Psychology and Law, 6*, 67–77.

Arsenault, L., Tremblay, R.E., Boulerice, B., & Séguin, J.R. (2002). Obstetric complications and adolescent violent behaviours: Testing two developmental pathways. *Child Development, 73*, 496–508.

Bandura, A. & Walters, R.H. (1963). *Social learning and personality development*. New York: Holt, Rinehart & Winston.

Barry, K. (1979). *Female sexual slavery*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.

Benedict, H. (1992). *Virgin or vamp: How the press covers sex crimes*. Oxford: Oxford University Press.

Blackburn, R. (2001). *The psychology of criminal conduct*. Chichester: John Wiley & Sons.

Bouchard, T.J., Lykken, D.T., McGue, M., & Segal, N.L. (1990). Sources of human psychological differences: The Minneapolis study of twins reared apart. *Science, 250*, 223–228.

Brownmiller, S. (1975). *Against our will: Men, women, and rape*. Harmondsworth: Penguin.

Buckle, H.T. (1861). *History of civilisation in England*. London: Parker.

Burgess, A.W. (1974). Rape trauma syndrome. *American Journal of Psychiatry, 131*, 981–986.

Burgess, A.W. & Holmstrom, L.L. (1979). *Male sexual victimization*. Bowie: Robert J. Brady.

Burgess, A.W. & Holmstrom, L.L. (1985). Rape trauma syndrome and post-traumatic stress response. In *Rape and Sexual Assault* (pp. 46–60). New York: Garland.

Burnett, J. & Whyte, D. (2005). Embedded expertise and the new terrorism. *Journal for Crime Conflict and the Media, 1*, 1–18.

Campbell, R. & Wasco, S.M. (2005). Understanding rape and sexual assault: 20 Years of progress and future directions. *Journal of Interpersonal Violence, 20*, 127–131.

Carlen, P. & Worrall, A. (Eds). (1987). *Gender, crime and justice*. Milton Keynes: Open University Press.

Christiansen, K.O. (1977). A review of studies of criminality among twins. In S.A. Mednick & K.O. Christiansen (Eds) (1977). *Biological Bases of Criminal Behaviour.* New York: Gardiner Press.

CICA (n.d.) *Criminal Injuries Compensation Authority*. Retrieved 16 March 2007, from http://www.cica.gov.uk

Cobb, S. (1976). Social support as a moderator to life stress. *Psychosomatic Medicine, 38*, 300–314.

Coleman, C. & Moynihan, J. (2002). The social construction of official statistics. In Y. Jewkes & G. Letherby (Eds), *Criminology: A reader* (pp. 96–104). London: Sage.

Conklin, J.E. (2004). *Criminology* (8th edn). Boston, MA: Pearson.

Cressey, D.R. (1951). Criminological research and the definition of crimes. *American Journal of Sociology, 56*, 546–551.

Dabbs, J.M. (1992). Testosterone measurements in social and clinical psychology. *Journal of Social and Clinical Psychology, 11*, 302–321.

Donnellan, M.B., Ge, X., & Wenk, E. (2000). Cognitive abilities in adolescence-limited and life-course-persistent criminal offenders. *Journal of Abnormal Psychology, 109*, 396–402.

Edwards, S. (1984). *Women on trial.* Manchester: Manchester University Press.

Ehrenkrantz, J., Bliss, E., & Sheard, M.H. (1974). Plasma testosterone: Correlation with aggressive behaviour and social domination in man. *Psychosomatic Medicine, 36*, 469–475.

Farrington, D.P. (1986). Age and crime. In M. Tonry & N. Morris (Eds), *Crime and Justice: An Annual Review of Research* (Vol. 7, pp. 189–250). Chicago: University of Chicago Press.

Farrington, D.P., Jolliffe, D., Loeber, R. *et al.* (2001). The concentration of offenders in families, and family criminality in the prediction of boys' delinquency. *Journal of Adolescence, 24*, 579–596.

Farrington, D.P., Lambert, S., & West, D.J. (1998). Criminal careers of two generations of family members in the Cambridge study in delinquent development. *Studies on Crime and Crime Prevention, 7*, 85–106.

FBI (n.d.). *National incident-based reporting system: General information (The Basics).* FBI. Retrieved 8 July 2007, from http://www.fbi.gov/ucr/faqs.htm

FBI (n.d.). *Uniform crime reporting: National incident-based reporting system.* FBI. Retrieved 16 March 2007, from http://www.fbi.gov/hq/cjisd/ucr.htm

Feldman, M.P. (1977). *Criminal behaviour: A psychological analysis.* Chichester: John Wiley & Sons.

Felson, M. (2002). *Crime and everyday life* (3rd edn). Thousand Oaks, CA: Sage.

Fergusson, D.M. & Horwood, L.J. (2002). Male and female offending trajectories. *Development and Psychopathology, 14*, 159–177.

Fergusson, D.M., Horwood, L.J., & Nagin, D.S. (2000). Offending trajectories in a New Zealand birth cohort. *Criminology, 38*, 525–552.

Fisher, B.S., Cullen, F.T., & Turner, M.G. (2000). *The Sexual victimization of college women.* Washington DC: US Department of Justice.

Folkman, S., Lazarus, R.S., Dunkel-Schetter, C. *et al.* (1986). Dynamics of a stressful encounter: Cognitive appraisal, coping, and encounter outcomes. *Journal of Personality and Social Psychology, 50*, 992–1003.

Gibson, C., Piquero, A.R., & Tibbets, S.G. (2001). The contribution of family adversity and verbal IQ related to criminal behaviour. *International Journal of Offender Therapy and Comparative Criminology, 45*, 574–592.

Glueck, S. & Glueck, E. (1956). *Physique and delinquency*. New York: Harper.

Goodey, J. (2005). *Victims and victimology: Research, policy, and practice*. Harlow: Pearson.

Gorenstein, E.E. (1982). Frontal lobe function in psychopaths. *Journal of Abnormal Psychology, 91*, 368–379.

Goring, C.B. (1913). *The English convict: A statistical study*. London: HMSO.

Green, D.L. & Pomeroy, E. (2007). Crime victimization: Assessing differences between violent and non-violent experiences. *Victims and Offenders, 2*, 63–76.

Haapenen, R., Britton, L., & Croisdale, T. (2007). Persistent criminality and career length. *Crime and Delinquency, 53*, 133–155.

Harris, J.A. (1999). Review and methodological considerations in research on testosterone and aggression. *Aggression and Violent Behaviour, 4*, 273–291.

Heidensohn, F.M. (1985). *Women and crime: The life of the female offender*. New York: New York University Press.

Hollin, C. & Palmer, E. (2006). Criminogenic need and women offenders: A critique of the literature. *Legal and Criminological Psychology, 11*, 179–195.

Home Office (2003). Crime in England and Wales 2002/2003. *Home Office statistical bulletin 07/03*. London: Home Office.

Home Office (2005). Sentencing Statistics 2004. *Home Office statistical bulletin 15/05*. London: Research and Development Statistics and NOMS.

Home Office (2006a). Crime in England and Wales 2005/2006. *Home Office statistical bulletin 12/06*. London: Home Office.

Home Office (2006b). Criminal Statistics 2005: England and Wales. *Home Office statistical bulletin 19/06*. London: Research and Development Statistics Office and Criminal Justice Reform.

Home Office (2007). *Sentencing statistics 2005: England and Wales*. London: RDS NOMS.

Johnson, L.M., Simons, R.L., & Conger, R.D. (2004). Criminal justice system involvement and continuity of youth crime: A longitudinal analysis. *Youth and Society, 36*, 3–29.

Kilpatrick, D.G. (2004). What is violence against women? Defining and measuring the problem. *The Journal of Interpersonal Violence, 19*, 1209–1234.

Kilpatrick, D.G. & Acierno, R. (2003). Mental health needs of crime victims: Epidemiology and outcomes. *Journal of Traumatic Stress, 16*, 119–132.

Kratzer, L. & Hodgins, S. (1999). A typology of offenders: A test of Moffit's theory among males and females from childhood to age 30. *Criminal Behaviour and Mental Health, 9*, 57–73.

Kruttschnitt, C. & Carbone-Lopez, K. (2006). Moving beyond the stereotypes: Women's subjective accounts of their violent crime. *Criminology, 44*, 321–345.

Lange, J. (1931). *Verbrechen als Shicksal: Studien an kriminellen zwillingen*, trans. C. Haldane. New York: Charles Boni.

Laub, J.H. & Sampson, R.J. (1988) Unraveling families and delinquency: A reanalysis of the Gluecks' data. *Criminology 26*, 355–380.

Le Blanc, M. & Loeber, R. (1998). Developmental criminology updated. In M. Tonry (Ed.), *Crime and justice: A review of research* (Vol. 23, pp. 115–198). Chicago: University of Chicago Press.

Lombroso, C. (1897). *L'uomo delinquente* (5th edn). Torino: Bocca.

Mawby, R.I. & Walklate, S. (1995). *Critical victimology*. London: Sage.

Maxfield, M.G. (1999). The National Incident-Based Reporting System: Research and policy applications. *Journal of Quantitative Criminology, 15*, 119–149.

Mazerolle, P., Brame, R., Paternoster, R., Piquero, A., & Dean, C. (2000). Onset age, persistence, and offending versatility: Comparisons across gender. *Criminology, 38*, 1143–1172.

Mazur, A. (1983). Physiology, dominance, and aggression in humans. In A.P. Goldstein (Ed.), *Prevention and control of aggression*. New York: Pergamon Press.

Mazur, A. & Booth, A. (1999). The biosociology of testosterone in men. In D. Franks & S. Smith (Eds), *Mind, brain, and society: Toward a neurosociology of emotion* (Vol. 5, pp. 311–338). Stamford, CT: JAI Press.

Mezey, G.C. & King, M.B. (Eds) (1992). *Male victims of sexual assault*. Oxford: Oxford University Press.

Moffitt, T.E. (1988). Neuropsychology and self-reported early delinquency in an unselected birth cohort: A preliminary report from New Zealand. In T.E. Moffitt & S.A. Mednick (Eds), *Biological contributions to crime causation*. Dordrecht: Nijhoff.

Moffitt, T.E. (1993). Life-course-persistent and adolescence-limited anti-social behaviour: A developmental taxonomy. *Psychological Review, 100*, 674–701.

Moffitt, T.E. (2003). Life-course-persistent and adolescence-limited anti-social behaviour: A research review and a research agenda. In B. Lahey, T.E. Moffitt, & A. Caspi (Eds). *The Causes of conduct disorder and serious juvenile delinquency*. New York: Guilford Press.

Morrissey, B. (2003). *When women kill: Questions of agency and subjectivity*. New York: Routledge.

Murphy, T. & Whitty, N. (2006). The question of evil and feminist legal scholarship. *Feminist Legal Studies, 14*, 1–26.

Murray, J., Gunnar-Janson, C., & Farrington, D.P. (2007). Crime in adult offspring of prisoners: A cross-national comparison of two longitudinal samples. *Criminal Justice and Behavior, 34*, 133–149.

Office of Public Sector Information (2007). Domestic Violence, Crime and Victims Act 2004. Retrieved 16 March 2007 from http://www.opsi.gov.uk/acts/acts2004/20040028.htm

Padfield, N. (2002). *Criminal law* (3rd edn). London: Butterworths.

Peelo, M. & Soothill, K. (2000). The place of public narratives in reproducing social order. *Theoretical Criminology, 42*, 131–148.

Piquero, A.R. (2001). Testing Moffitt's neuropsychological variation hypothesis for the prediction of life-course-persistent offending. *Psychology, Crime and Law, 7*, 193–216.

Piquero, A.R., Brame, R., & Lynam, D. (2004). Studying criminal career length through early adulthood among serious offenders. *Crime and Delinquency, 50*, 412–435.

Piquero, A.R. & Brezina, T. (2001). Testing Moffitt's account of adolescence-limited delinquency. *Criminology, 39*, 353–370.

Piquero, A.R., Farrington, D.P., & Blumstein, A. (2003). The criminal career paradigm: Background and recent developments. In M. Tonry (Ed.), *Crime and justice: A review of research* (Vol. 30). Chicago: University of Chicago Press.

Piquero, A.R. & Moffitt, T.E. (2004). Life-course-persistent offending. In J.R. Adler (Ed.), *Forensic psychology: Concepts, debates and practice* (pp. 177–195). Cullompton, Devon: Willan.

Piquero, A., Moffitt, T.E., & Lawton, B. (2003). Race differences in life-course-persistent offending: Our children/their children: Race/ethnicity and crime. In D. Hawkins & K. Kempf-Leonard (Eds). *Race, crime and the juvenile justice system*. Chicago: University of Chicago Press.

R. v. Ahluwalia [1992] 4 All ER 889, CA 8.10, 8.16.

Raine, A. (1993). *The psychopathology of crime*. San Diego: Academic Press.

Raine, A. (2002a). The biological basis of crime. In J.Q. Wilson & J. Petersilia (Eds), *Crime: public places for crime control* (pp. 43–74). San Francisco: ICS Press.

Raine, A. (2002b). Biosocial studies of antisocial and violent behaviour in children and adults: A review. *Journal of Abnormal Child Psychology, 30*, 311–326.

Robins, L.N., West, P.A., & Herjanic, B.L. (1975). Arrests and delinquency in two generations: A study of black urban families and their children. *Journal of Child Psychology and Psychiatry, 16*, 125–140.

Rowe, D.C. & Rodgers, J.L. (1989). Behaviour genetic, adolescent deviance, and "d": Contributions and issues. In G.R. Adams, R. Montemayor, & T.P. Gullotta (Eds), *Advances in adolescent development* (pp. 38–67). Newbury Park: Sage Periodical Press.

Russell, D.E.H. (1984). *Sexual exploitation: Rape, child sexual abuse and workplace Harassment*. London: Sage.

Sampson, R. & Laub, J. (1993). *Crime in the making: Pathways and turning points through life*. Cambridge: Harvard University Press.

Sampson, R. & Laub, J. (2005). A general age-graded theory of crime. In D.P. Farrington (Ed.), *Integrated developmental and life-course theories of offending* (Vol. 14, pp. 165–182). New Brunswick, NJ: Transaction.

Scarce, M. (1997). *Male on male rape: The hidden toll of stigma and shame*. Cambridge: Perseus Publishing.

Sheldon, W.H. (with Hartl, E.M. & McDermott, E.) (1949). *Varieties of delinquent youth*. New York: Harper.

Schneider, H.J. (2001). Victimological developments in the world during the past three decades: A study of comparative victimology. *International Journal of Offender Therapy and Comparative Criminology, 45*, 539–555.

Smith, W.R. (1991). Social structure, family structure, child rearing, and delinquency: Another look. *Project Metropolitan Research Report No. 33*. Stockholm, Sweden: University of Stockholm.

Vold, G.B., Bernard, T.J., & Snipes, J.B. (2002). *Theoretical criminology* (5th edn). New York: Oxford University Press.

Walker, J., Archer, J., & Davies, M. (2005). Effects of rape on men: A descriptive analysis. *Archives of Sexual Behaviour, 34*, 69–80.

Walsh, D. & Poole, A. (Eds) (1983). *A dictionary of criminology*. London: Routledge & Kegan Paul.

Walters, G.D. (1992). A meta-analysis of the gene–crime relationship. *Criminology, 30*, 595–614.

Weeks, J. (1981). Inverts, perverts, and Mary-Annes: Male prostitution and the regulation of homosexuality in England in the nineteenth and twentieth centuries. *Journal of Homosexuality, 6*, 113–134.

Weinrott, M.R. & Saylor, M. (1991). Self-report of crimes committed by sex offenders. *Journal of Interpersonal Violence, 6*, 286–300.

West, D.J. & Farrington, D.P. (1977). *The delinquent way of life*. London: Heinemann.

Wiehe, V.R. & Richards, A.L. (1995). *Intimate betrayal: Understanding and responding to the trauma of acquaintance rape*. Thousand Oaks, CA: Sage.

Williams, K.S. (2004). *Textbook on criminology*. Oxford: Oxford University Press.

الفصل الثانى

الإسهامات السيكولوجية المعاصرة لفهم الجريمة

إمى ج. بالمر

جامعة ليشيستر، المملكة المتحدة

الفصل الثانى
الإسهامات السيكولوجية المعاصرة لفهم الجريمة

أسهم علم النفس ـ كأحد الفروع المعرفية ـ بعدد من النظريات التى تساعدنا على فهم الجريمة، وسبب ارتكاب الناس للجريمة. وفى نفس الوقت، من المهم أن نفترض أنه لا يمكن أن تُفسر الجريمة بعلم النفس فقط. بل يوجد عدد من الفروع المعرفية الأخرى التى يمكن أن تسهم فى فهمنا للجريمة، والتى تتضمن علم الاجتماع، الفلسفة، الطب والعلوم البيولوجية، والقانون. ومن جهة ثانية، تتيح النظريات والمنهجيات المنوطة بعلم النفس القيام بإسهام مهم فى السؤال المهم عن سبب ارتكاب الناس للجريمة (انظر جاميل، الفصل الأول).

وبناء على ذلك سيغطى هذا الفصل ثلاثة مجالات هى: أولًا، سيجمل النظريات السيكولوجية الثلاثة المعاصرة:

١ - نظرية أيزنك للشخصية.

٢ - نظرية التعلم الاجتماعى.

٣ - المدخل الاجتماعى لمعالجة المعلومات لتفسير الجريمة.

ثانيًا: سيتم دراسة النظريات الخاصة بالأنواع الثلاثة لارتكاب الجرائم الخطيرة: العنف البينشخصى، ارتكاب الجرائم الجنسية، وجرائم إشعال الحرائق المتعمد. أخيرًا، سيتم مناقشة القضية الخاصة بالمجرمين المضطربين عقليًا. سيغطى هذا الجزء

الأنواع المختلفة للاضطراب العقلى وارتباطها بارتكاب الجرائم، المرض العقلى، عدم القدرة على التعلم؛ واضطراب الشخصية، وذلك قبل دراسة القضايا المرتبطة بالمجرم السيكوباتى بمزيد من العمق.

النظريات السيكولوجية

أولاً: نظرية إيزنك للشخصية:

ترى نظرية إيزنك للشخصية أن الشخصية تعبر عن تواتر فى السلوك من خلال تأثيرها على تنمية الوعى بسلوك التحكم، وأن هذا يحدث من خلال التشريط الكلاسيكى ـ حيث يكون العقاب نتيجة للسلوك المعادى للمجتمع (أيزنك، ١٩٧٧). ويُتصور الوعى ـ فى هذه النظرية ـ على أنه مجموعة من الاستجابات الانفعالية المشروطة بأحداث بيئية مختلفة مرتبطة بالسلوك المعادى للمجتمع" (هولين، ١٩٨٩). وكان أيزنك يرى أن قدرة الفرد على أن يربط شرطيًّا تعتمد على شخصيته، والتى تتأثر بدورها من خلال الخصائص الموروثة فى تكوينها الخاصة بالجهاز اللحائى (المخي) والجهاز العصبى الذاتى.

تشكلت نظرية أيزنك للشخصية فى البداية من بعدين ـ الانبساط والعصابية. وأضيف إلى النظرية بعد ذلك بعد ثالث وهو الذهانية (أيزنك وأيزنك، ١٩٦٨). وتدرك هذه الأبعاد الثلاثة على أنها متصلة ببعضها البعض، حيث يكون معظم الناس فى الوسط وبضعة منهم على الأطراف. وحيث يُرى أن الانبساط والعصابية متعامدان ومستقلان، بالنسبة لدرجات الناس فى هذين البعدين.

وطبقًا لما يرى ايزنك، يرتبط الانبساط بإثارة الجهاز العصبى اللحائى، وهو بدوره موروث تكوينى. ومن المفترض أن يكون الأشخاص ذوى الانبساطية المرتفعة (أى، الانبساطيون) منخفضى الإثارة لحائيًا، ولذلك يبحثون عن مثير بيئى لرفع مستويات إثارتهم. وبناء على ذلك، يكونوا اندفاعيين ويبحثون عن الإثارة. فى

المقابل، يكون الانطوائيون (منخفضى الانبساط) مرتفعى الإثارة لحائيًّا، وبذلك يتجنبون الإثارة، ويكونون هادئين. وكنتيجة لذلك، يكون تكيف الانبساطيين أقل من الانطوائيين.

يفترض أن ترتبط العصابية أو الانفعالية بالجهاز العصبى الذاتى. ويُزعم أن الأشخاص ذوى العصابية المرتفعة يكون الجهاز العصبى الذاتى لديهم دائم التغير، والذى يجعل لديهم ردود فعل قوية للمثيرات البيئية المجددة. وكنتيجة لذلك يُبدون سلوكًا عابسًا وقلقا. الأشخاص ذوى العصابية المنخفضة، يكون لديهم جهاز عصبى ذاتى مستقر، مما يجعلهم هادئين وثابتين فى ظل الظروف الضاغطة. وبناء على ذلك، تكون فعالية تكيف الأفراد ذوى العصابية المرتفعة أقل من أولئك ذوى العصابية المنخفضة.

إن الأساس البيولوجى للذهانية أقل ظهورًا من الأساس البيولوجى للانبساط والعصابية. وعلى الرغم من أن أيزنك يزعم أن للذهانية أساس وراثى، إلا أن هذا لم يقدم المظاهر الأساسية المختلفة بالكثير من التفاصيل. وقد تغير التصور الذهنى للذهانية أيضًا عبر الزمن. فى البداية كانت تدرك الذهانية على أنها ترتبط بخصائص الشخصية المرتبطة بالذهان. أشار أيزنك فى بعد أن الذهانية ترتبط بقوة بالسيكوباتية. بينما ترتبط الذهانية بإيثار العزلة، البحث عن الإحساس، الفساد، العدوان، والافتقار إلى المشاركة الوجدانية مع الآخرين (أيزنك، وباريت، ١٩٨٥)، إلا أن هذا يبدو مشابه للخصائص المرتبطة السيكوباتية، وليس بالذهانية.

بناء على ذلك، يمكن التنبؤ بأن مزيج الانبساط المنخفض والعصابية المنخفضة لدى الفرد ستجعله يتكيف بفعالية أكثر، والفرد الذى لديه مزيج من الانبساطية المرتفعة والعصابية المرتفعة ستجعله يتكيف بفعالية أقل، والأفراد ذوى الانبساطية المنخفضة والعصابية المرتفعة وذوى الانبساطية المرتفعة والعصابية المنخفضة يقعون فى الوسط. يشير هذا إلى أن أولئك الأفراد الذين يتكيفون بفعالية أقل سيكون من

الأقل ترجيحًا أن يتعلموا التحكم فى السلوك المعادى للمجتمع. ويمكن التنبؤ - من ثم.. بأن مزيج الانبساطية المرتفعة والعصابية المرتفعة سيكون ممثل بشدة لدى جماعات المجرمين. فى المقابل، مزيج الانبساطية المنخفضة والعصابية المنخفضة ستكون ممثلة أقل بين المجرمين وستكون موجودة أكثر بين غير المجرمين، والمزيج المتوسط سيوجد بين المجرمين وغير المجرمين. إذا أخذنا فى الاعتبار الخصائص المرتبطة بالذهانية، فإنه من المتوقع أن هذا سيرتبط بالسلوك الإجرامى.

هناك الكثير من البحوث التى تقيم نظرية أيزنك للجريمة، مع استعراض للبحوث التى قدمها باترول (١٩٩٩) وأيزنك وجونسون (١٩٨٩). خلصت هذه البحوث إلى أنه يوجد دعم بأن لدى المجرمين ذهانية مرتفعة وعصابية مرتفعة، على الرغم من الأدلة بأن الانبساطية ممتزجة أكثر.

من جهة ثانية، انطوت هذه الدراسات الأولى على عدد من العيوب المنهجية (هولين، ١٩٨٩). وكان المجرمون يرون أنهم جماعة متجانسة، ولم يوضع تأثير السجن على درجات المجرمين فى الاعتبار، وقورنت الأبعاد الفردية بدلا من بحث امتزاجهم، ولم يُدرس وقوع الجريمة غير المكتشفة بين المجموعات الضابطة. إن المسألة الخاصة بمزج الأبعاد هى مسألة مهمة، كما أكد أيزنك على أهمية مزج الأبعاد.

حاولت البحوث التى أجريت مؤخرًا أن تتناول بعض هذه القضايا. وتوجد الآن دراسات مزجت بين أبعاد الشخصية وارتكاب الجريمة. بحث مكجورك ومكدوجال (١٩٨١) التجمعات العنقودية للانبساطية والعصابية والذهانية لدى ١٠٠ من الجانحين و١٠٠ من غير الجانحين، ليجدوا أربع تجمعات عنقودية داخل كل مجموعة. إن التجمعات العنقودية التى كان هناك تنبؤ بأن توجد فقط فى مجموعة واحدة وجدت فقط فى تلك المجموعة، (أى الانبساطية المرتفعة والعصابية المرتفعة والانبساطية المرتفعة والعصابية المرتفعة) والذهانية المرتفعة بين المجرمين فضلًا عن

ذلك، كان هناك تنبؤ بأن تلك التجمعات العنقودية ستوجد لدى كل من المجموعتين وجدت لدى كل من المجموعتين، "أى الانبساطية المنخفضة والعصابية المرتفعة، والانبساطية المرتفعة والعصابية المنخفضة.

اتخذ أيزنك، رست وأيزنك (١٩٧٧) هذا المنهج أيضًا، وبحثوا التجمعات العنقودية للأبعاد داخل المجموعات الخمس من المجرمين الذين ارتكبوا أنواعًا مختلفة من الجرائم: جرائم الاعتداء على الممتلكات، السرقات الجسمية، جرائم العنف، المحتالين، والانحراف العام. أثبتت النتائج أن المجرمين الذين يعتدون على الممتلكات ومجرمى العنف قد حصلوا على درجات منخفضة فى العصابية، وحصل المحتالين على درجات منخفضة فى الذهانية. ولم توجد فروق بين المجموعات بالنسبة للانبساطية.

عمومًا، تؤيد البحوث وجود رابطة بين امتزاجات أبعاد الشخصية والإجرام، وكما ينوه هولين (١٩٨٩)، الانتقادات للنظرية مستمرة إن التركيز على الأفراد عند أطراف الأبعاد يعنى أن النظرية من غير المرجح أن تنطبق على كل المجرمين مما يحد من قدرتها على التفسير. ويوجد أيضا نقص فى الأدلة الإمبيريقية بالنسبة للرابطة المفترضة بين القدرة على التكيف والتنشئة الاجتماعية. وبرغم هذا، تكمن قوة هذه النظرية فى محاولتها إيجاد تكامل بين العوامل البيولوجية والنفسية والبيئية.

نظرية التعلم الاجتماعى (باندورا):

وضع ألبرت باندورا (١٩٧٧، ١٩٨٦) نظرية التعليم الاجتماعى كامتداد لنظريات التعليم السابقة التى كان يُرى فيها السلوك على أنه يتحدد من خلال التعزيز والعقاب من البيئة. ومثلما يُتعلم السلوك من خلال عواقب السلوك، فإن نظرية التعلم الاجتماعى تفترض أن السلوك يُتعلم أيضًا على المستوى المعرفى من خلال مشاهدة سلوك الآخرين (أى، نمذجة السلوك). وبمجرد أن يتم تعلم السلوك بهذه الطريقة، فإنه يُعزز أو يُعاقب كنتيجة لعواقبه بنفس الطريقة مثل السلوك الإجرائى.

اقترح باندورا (١٩٧٧) أيضًا مبدأين آخرين للدافعية فى تعليم السلوكيات: التعزيز من الآخرين والتعزيز الذاتى، يحدث التعزيز من الآخرين عندما يتم تعلم السلوك من خلال ملاحظة عواقب التعزيز والعقاب للسلوك لدى الآخرين. ويشير التعزيز الذاتى إلى دوافع السلوك بطريقة محددة بسبب مشاعر داخلية لاستحسان الذات (مثلًا، إحساس المرء بالإنجاز أو الافتخار بالذات). وهكذا، تشرح نظرية التعلم الاجتماعى كيف يتم تعلم السلوك على المستوى المعرفى من خلال الملاحظة، خاصة إذا كان النموذج يشغل منزلة رفيعة.

وقد طبقت نظرية التعلم الاجتماعى على السلوك الإجرامى من قبل كل من علماء النفس (باندورا، ١٩٧٣، نيتزل، ١٩٧٩) وعلماء الاجتماع (أكرز، ١٩٩٠). ترى هذه المداخل للتعلم الاجتماعى للإجرام أن السلوك الإجرامى يمكن أن يتم تعلمه من خلال التعزيز، كما فى النظرية الإجرائية، أو من خلال النمذجة والمحاكاة. وقد أُفترض وجود ثلاثة مصادر للتعلم بالملاحظة التى يتم بها تعلم السلوك الإجرامى: الأسرة، ثقافة الفرد الفرعية (مثلًا، الأقران)، والثقافة الأوسع (مثلًا، التليفزيون، السينما، الكتب، المجلات). ويُرى التعزيز للجريمة على أنه يأتى من مصادر داخلية وخارجية ويمكن أن يتضمن إثابات مادية (مثلًا، نقود، أمتعة)، أو إثابات اجتماعية (مثلًا، منزلة جماعة الأقران)، أو إثابات شخصية مثل تجنب الاكتشاف أو ارتكاب جريمة بنجاح.

يستعرض هولين (١٩٨٩) بعض الانتقادات لنظريات التعلم عمومًا، على الرغم من أنه يقول أن الفهم التام والاستخدام الملائم لهذه النظريات يمكن أن يجيب على الكثير من هذه القضايا ويقول هولين أن نقطة ضعف نظريات التعلم هى أنها لا تراعى العمليات المعرفية على نحو تام.

نظرية معالجة المعلومات الاجتماعية:

كما أثبتت نظرية التعلم الاجتماعى، يجب أن يكون هناك نموذج كامل للأداء

الوظيفى المعرفى ليقدم فهم تام لدوره فى ارتكاب الجريمة. وتم حديثًا تطبيق نظريات معالجة المعلومات الاجتماعية لتفسير الجريمة. على الرغم من وجود عدد من هذه النظريات، إلا أن النظرية المؤثرة فى هذا المجال هى نظرية كريك ودودج (١٩٩٤). وهذا النموضج هو أحد نماذج معالجة المعلومات الاجتماعية والذى يتكون من ست خطوات ويشرح كيف يدرك الأفراد عالمهم الاجتماعى ويعالجون المعلومات المتعلقة به..، وتأثير الخبرات السابقة على هذه المعالجة. وقد بدأ الكتاب المتخصصون منذ عهد قريب فى إدخال دور الوجدان فى هذا النموذج، مثل الانفعالات والدوافع (ليمريز وارسينيو، ٢٠٠٠). وبناء على ذلك، لا يعتبر نموذجًا للسلوك الإجرامى وحسب، ولكنه نموذج عام للأداء الوظيفى للإنسان.

ويوضح الشكل ٢-١ الخطوات الست للنموذج.

١- تسجيل الإشارات (الملامح)الاجتماعية.

٢- تفسير الموقف والتمثيل العقلى له.

٣- إيضاح أهداف/ نتائج الموقف.

٤- تعليم الاستجابات من خلال الموقف.

٥- اختيار الاستجابة.

٦- أداء الاستجابة المختارة.

الشكل ٢-١: نموذج معالجة المعلومات الاجتماعية. مستخرج من نظرية كريك ودودج (١٩٩٤)، مراجعة وإعادة صياغة لآليات معالجة المعلومات الاجتماعية فى التوافق الاجتماعى للأطفال، المجلة النفسية، ١١٥، ٧٤-١٠١، بإذن من الجمعية النفسية الأمريكية.

وعلى الرغم من أن هذه الخطوات تحدث بالتتابع بالنسبة لمثير موقف معين، إلا أن كريك ودودج (١٩٩٤) يريان أن الأفراد يستطيعون أداء الخطوات المختلفة فى وقت واحد، والذى يتيح التغذية المرتدة بين العمليات. وبناء على ذلك، تم تصور النموذج ذهنيًا على أنه دائرى، وليس عملية خطية. وتأثرت عملية المعالجة فى كل

الخطوات بالأبنية المعرفية الاجتماعية التى قامت على أساس خبرات الفرد السابقة، مثل الإطار الاجتماعى والنصوص المكتوبة.

تم فى المرحلة الأولى إدراك وتسجيل الإشارات الاجتماعية واستخدمت هذه الإشارات الاجتماعية فى المرحلة الثانية بالإضافة إلى الأبنية المعرفية الاجتماعية لتفسير الموقف وتقديم تمثيل عقلى له. عند تفسير الموقف، توجه الاتهامات بشأن نية الآخرين وسببية الأحداث. وتأثرت هذه العمليات بالخبرات السابقة فى شكل الإطار الاجتماعى والنصوص المكتوبة، لتقديم طرق معرفية مختصرة لتساعد على معالجة المعلومات بسرعة.

يختار الأفراد فى المرحلة الثالثة أهدافهم/ نتائجه المفضلة فيما يتعلق بالموقف. ومن المرجح أن يتأثر ذلك بالتوجهات نحو الأهداف الموجودة مثلا وتعديل هذه التوجهات لتتناسق مع الإشارات الاجتماعية المرتبطة بهذا الموقف.

تقتضى المرحلة الرابعة من الأفراد أن يستنبطوا نطاق من الاستجابات الممكنة للموقف. وقد يتم تحقيق هذا من جهة الخبرة السابقة بالمواقف المشابهة أو باستحداث استجابات جديدة. ويتم تقييم هذه الاستجابات فى المرحلة الخامسة لاختيار أحدها للاستخدام. وقد يُستخدم نطاق من المعايير عند تقييم الاستجابات، والتى تتضمن الفعالية المُدركة للسلوك بشأن الأهداف/ النتائج التى تحددت فى المرحلة الثالثة، والنتيجة المدركة للسلوك، واحتمال النجاح، والملائمة، وما نجح فى المواقف المدركة للسلوك بشأن الأهداف/ النتائج التى تحددت فى المرحلة الثالثة، والنتيجة المدركة للسلوك، واحتمال النجاح، والملائمة، وما نجح فى المواقف المشابهة فى الماضى، سهولة التنفيذ، ونظم اعتقاد الأفراد (أى، الاتجاهات، والقيم الأخلاقية). أخيرًا ـ فى المرحلة السادسة ـ يتم المصادقة على الاستجابات المختارة، والتى تقتضى أن يكون لدى الأفراد مهارات اجتماعية لفظية وغير لفظية ملائمة.

يوجد الآن مقدار كبير من البحوث التى تثبت أن الأفراد العدوانية يُبدون أنماط معينة لمعالجة المعلومات الاجتماعية عبر الخطوات الست (للمراجعة، انظر بالمر، ٢٠٠٣أ، ٢٠٠٣ب).

فى الخطوتين الأولتين، تشير البحوث إلى أن الأفراد العدوانيين يعانون مجموعة من المشكلات فى تشفير وتفسير الإشارات الاجتماعية، والذى يؤدى إلى تمثيل غير دقيق للموقف. ويبدو أن الأفراد العدوانيين يدركون مجموعة قليلة من الإشارات الاجتماعية (دودج ونيوقان، ١٩٨١)، ويلتفتون أكثر إلى الإشارات العدوانية (جاوز، ١٩٨٧)، وينتبهون إلى الإشارات فى نهاية التفاعلات (دودج، تومللين، ١٩٨٧). يعتمد الأشخاص العدوانيين أكثر على الإطار الذهنى الداخلى عند تفسير المواقف (دودج وتوملين، ١٩٨٧)، على الرغم من أن هذه الأطر الذهنية تكون عدوانية فى محتواها (ستراسبرج ودودج، ١٩٨٧).

أثبت عدد من الدراسات أن الأفراد العدوانيين لديهم خاصية ذات نزعة عدائية، وبذلك يسيئون تفسير المواقف غالبًا على أنها عدائية (سلابى وجيورا، ١٩٨٨). وتثار هذه النزعة عندما يشعر الأفراد بأنهم مُهددين (دودج، وسومبرج، ١٩٨٧) أو يكون رد فعلهم اندفاعى (دودج ونيوهان، ١٩٨١). ويوجد أيضًا رأى بأن الأشخاص العدوانيين يعزون باللوم الشديد للعوامل الخارجية (فونداكرو وهيللر، ١٩٩٠).

اكتشفت البحوث ـ فى الخطوة الثالثة ـ أن الأفراد العدوانيين يكون لديهم أهداف تقوم على أساس السيطرة والانتقام، وليست أهداف لصالح المجتمع (لوتشجان، وإيلاند، ووايت، ١٩٩٣). إن الأفراد العدوانيين ـ عند توليد أو استنباط الاستجابات ـ يستنبطون استجابات أقل من التى يستنبطها الأفراد غير العدوانيين، مما يوحى بأن لديهم حصيلة معرفية محدودة وهى الحصيلة المعرفية التى يستمدون منها استجاباتهم (سلابى وجيورا، ١٩٨٨)، ومحتوى هذه الاستجابات

يكون أكثر عدوانية مقارنة بالاستجابات التى تكون لصالح المجتمع الذى استنبطها الأفراد غير العدوانيين (كويجل وآخرون، ١٩٩٢).

يقيم الأفراد العدوانيون أيضًا الاستجابات من خلال معايير مختلفة، مقدرين أن الاستجابات العدوانية أكثر إيجابية من الاستجابات التى تكون لصالح المجتمع (كويجل وآخرون، ١٩٩٢)، وتنطوى على محصلة توقعات أكثر إيجابية وإدراكات لفعالية الذات بالنسبة للعدوان (هارت، لاد وبيرلسون، ١٩٩٠) لذلك، يرى الأفراد العدوانيون أن العدوان يكون أكثر فعالية فى تحقيق أهدافهم.

أخيرًا، المهارات الاجتماعية تكون مهمة فى الخطوة السادسة، ويوجد بعض الأدلة على أن الأفراد العدوانيين لديهم مهارات اجتماعية ضعيفة (انظر هاولز، ١٩٨٦). إذا كانت الاستجابة المختارة ناجحة، فسيتم تقييمها إيجابيًا ويتم تعزيزها، بينما إذا كانت غير ناجحة، فسيتم تقييمها سلبيًا وسيكون احتمال استخدامها فى المستقبل قليل.

إذا أخذنا كل ذلك فى الاعتبار فإن الأنماط المميزة للمعالجة المرتبطة بالسلوك العدوانى والمعادى للمجتمع تشير إلى أن معالجة المعلومات الاجتماعية تكون مؤثرة فى ظهور جناح الأحداث وارتكاب الرائدين للجرائم. فضلا عن ذلك، تظهر البحوث هذه الأنماط بين صغار الأطفال (للمراجعة انظر بالمر، ٢٠٠٣أ، ٢٠٠٣ب) والذى يلقى الضوء بالفعل على أهمية خبرات الطفولة المبكرة فى ظهور مثل هذه السلوكيات. مع ذلك، تظل التساؤلات فيما يتعلق بالدور الدقيق للعاطفة فى هذا المدخل (فارن، لتمريز وارسينيو، ٢٠٠٠)، وهذا مجال يتطلب المزيد من البحث.

النظريات، الأدلة والجريمة

العنف بين الأشخاص

تعطى تقارير وسائل الإعلام فى الغالب انطباعًا بأن هناك مستويات مرتفعة من ارتكاب الجرائم العنيفة مع ذلك، ليس هذا هو الحال فى الحقيقة. أظهرت

الإحصائيات الحديثة ـ فى المملكة المتحدة ـ أن الجرائم العنيفة فى ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦ كانت تشكل ٢٢٪ من الجرائم التى بلغت إلى الشرطة وأن ٢٣٪ من الجرائم فى المسح السنوى للجريمة فى بريطانيا (واكر، كرشد ونيوكلاس، ٢٠٠٦). وتم إدخال نطاق من الجرائم تحت تصنيف "العنف"، والتى تتضمن القتل المتعمد والقتل الخطأ، والسطو على البنوك والمحالات يكتسب العنف العائلى اعترافًا على أنه مشكلة خطيرة وسيتم تناوله هنا أيضًا بالدراسة.

كما نوه بولاشيك (٢٠٠٦)، كشف البحث فى السلوك الإجرامى لدى المجرمين العنيفين عن أنهم لا يميلون أن يصبحوا متخصصين، ولكنهم يرتكبون نطاق واسع من الجرائم فى الواقع أن مجرمى العنف المتخصصين نادرين جدًا. يوضح تحليل التحليلات أيضًا أن المجرمين العنيفين يعانون بداية مبكرة للسلوك الإجرامى، وتظهر استمرارية للعدوان والعنف طوال حياتهم (مثلًا، زومكلى، ١٩٩٤).

يوجد عدد من النظريات حاولت أن تقدم تفسيرات للعنف وارتكاب الجرائم العنيفة والتى سيتم استعارضها فيما يلى.

النظرية السلوكية. المعرفية والعنف.

تدرس المداخل السلوكية ـ المعرفية للعنف ثلاث مراحل هى:

أولًا: الموقف الذى يقع فيها العنف؛

ثانيًا: أفكار ومشاعر وسلوكيات الفرد؛

ثالثا: عواقب العنف. يُرى العنف على أنه عملية دينامية، مع عواقب تتبدل تبعًا للموقف، ويتفاعل الفرد طبقًا لذلك.

وتعتبر مرحلة تطور الشخص من أكثر الأمور أهمية بالنسبة للنظريات السيكولوجية، حيث التقييم المعرفى للموقف والعمليات الداخلية الأخرى تكون مهمة. وأحد طرق بحث هذه العمليات هى من خلال نموذج كريك ودودج (١٩٩٤) لمعالجة المعلومات الاجتماعية ذو الست خطوات. وكما أجملنا سابقًا، يظهر

الأفراد العدوانيين نطاقًا من أنماط المعالجة التمييزية عبر هذه الخطوات. إن النزعة ذات الخاصية العدائية هى أحد أقوى النتائج، تبعًا لتحليل إحدى وأربعين دراسة تستنتج أنه كان لها علاقة قوية للغاية بالسلوك العدوانى (أوربيو دى كاسترو، وآخرون ٢٠٠٢). وتعتبر المشاركة الوجدانية عامل مهم آخر، تبعًا لتحليل التحليل الذى قام به جوليف وفارينجتون (٢٠٠٣) الذى يقرر ارتباطًا مهمًّا بين المشاركة الوجدانية الضعيفة وارتكاب الجرائم العنيفة.

ويمكن أن تؤثر الإثارة الانفعالية أيضًا على العمليات المعرفية، حيث يلعب الغضب دورًا مهمًّا فى فهم العنف. وتظهر أعمال نوفاكو أن هناك علاقات تبادلية بين الإثارة الانفعالية الغاضبة والعمليات المعرفية وهو من الأمور المهمة هنا. يرى نوفاكو (١٩٧٥؛ نوفاكو ووليش، ١٩٨٩) أن الأفكار الغاضبة يمكن أن تفجرها الأحداث الموقفية؛ ومن ثم تزيد هذه الأفكار الغاضبة الإثارة الانفعالية (التى تتضمن مكونات فسيولوجية وسيكولوجية) وهذه الإثارة تزيد شدة الأفكار الغاضبة. وبينما تستمر هذه الدائرة، فإن مستوى المعرفة (الأفكار الغاضبة) ومستوى الانفعال يزيدان بدورهما، مع خطر زائد للعنف.

يمكن أن تنتج عواقب مختلفة عن العنف. ويمكن أن تنطوى هذه النتائج على إثابة بدرجة عالية بالنسبة للفرد. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يتيح السلوك العنيف تحقيقًا للأهداف (تعمل كتعزيز إيجابي)، وكذلك تعتبر وسيلة للتعامل مع المواقف الصعبة من خلال استخدام التهديدات وإظهار العنف (تعمل كتعزيز سلبي).

العوامل الاجتماعية والعنف

ثبت أن نطاق العوامل الاجتماعية يختلف بين الأفراد العنيفين وغير العنيفين وأنه ينبئ عن السلوك العنيف. وهذه العوامل مشابهة لتلك العوامل المرتبطة بالإجرام العام. اكتشف تحليل التحليل الذى أجراه ليبسى ودرزون (١٩٩٨) أفضل المنبئات

فى مرحلة الطفولة للعنف فى المستقبل والذى تضمن كون الطفل ذكر، ومن حالة اجتماعية اقتصادية منخفضة، ومن والدين معاديين للمجتمع، وعلاقة سيئة بالوالدين، والمشاركة فى الانحراف العام واستخدام المخدرات فى سن صغيرة، وتاريخ للعدوان والعنف، وأقران معاديين للمجتمع، واتجاهاته سلبية نحو المدرسة، وأداء دراسى سيئ. ووجدت عوامل مشابهة فى العرض السردى للبحوث السابقة التى أجراها هادكينز وآخرون (١٩٩٨).

وتم أيضًا إلقاء الضوء على دور الوالدية الصارمة، تبعًا لما خلص إليه بحث مؤسسة جولبنكيان (١٩٩٥) والذى "يؤكد على نحو رائع أن التأديب الصارم والذى ينطوى على إهانة يقتضى ضمنا ظهور السلوك المعادى للمجتمع والسلوك العنيف". ويبدو أن الحرمان الاجتماعى ـ الاقتصادى يزيد تأثير عوامل الأسرة والوالدية السيئة على العنف فى المستقبل (دودج، بيتيث وبيتز، ١٩٩٤). تثبت البحوث أيضًا وجود رابطة واضحة بين العنف والإساءة الشديدة فى مرحلة الطفولة ومشاهدة العنف الأسرى (ويودوم وماكسفيلد، ٢٠٠١). ويبدو أن هذه الرابطة من خلال تأثير الإساءة على الأداء الوظيفى السيكولوجى للأطفال، مثل القدرة على حل المشكلات والقدرة على المواجهة والتكيف.

نظريات الشخصية المتعلقة بالعنف

توجد مجموعة من البحوث تبحث سمات الشخصية بين المجرمين العنيفين. والخصائص التى ذكر وجودها بين المجرمين العنيفين تتضمن الحاجة إلى الإشباع العاجل (فاكشس وباكال، ١٩٧٩)، تقدير ذات منخفض ومشاعر غضب قوية (شكولنبراج، ١٩٧٨)، الاكتئاب (كوليك، شتاين ويناربين، ١٩٦٨)، ضعف قوة الأنا (سكوينفيلد، ١٩٧١)، الافتقاد إلى التحكم فى الإندفاع وعدم وجود مشاركة وجدانية، الخوف الشديد، وسلوك تكيفى طويل الأمد (سورلز، ١٩٧٧، ١٩٨٠). مع ذلك، بدلًا من أن تدرس المداخل الحديثة للشخصية خصائص الشخصية البسيطة، فيما يتصل بالعنف، فإنها تسعى إلى تقديم تفسيرات أكثر تعقيدًا.

وأحد هذه المداخل هو تفسيرات علم النفس الدينامى للعنف. فبدلًا من أن يحاول أن يقدم نظرية عامة للعنف، فإن تفسيرات علم النفس الدينامى صممت لتلائم فردًا محددًا. ويُرى العنف على أنه عرض خارجى لسوء تناول المشكلات النفسية على مستوى اللاوعى التى يكون الفرد على غير معرفة بها. بناء على ذلك، لا يكون من الضرورى أن يُرى العنف على أنه المشكلة الرئيسة تنشأ تفسيرات العنف عن مشكلات مرتكبى جرائم العنف فى أثناء نموهم المبكر.

العوامل النفسية العصبية والعنف

توجد بعض الأدلة على أن العنف مرتبط بتلف أو إصابة فى المخ أو خلل وظيفى فى المخ (راين، ٢٠٠٢أ). قدمت الدراسات الخاصة برسم المخ الكهربائى التى أجريت مع المجرمين أدلة على أنه يوجد مستوى زائد من شذوذ المخ بين المجرمين القساة (انظر راين، ١٩٩٣). تشير البحوث إلى أن تلف أو عجز الفص الجبهى والفص الصدعى مرتبطان أكثر بالعنف. ويدعم هذا ما نعرفه عن تأثير الإصابات فى هذه المناطق.

ترتبط أشكال الخلل فى الفص الجبهى بتغيرات فى الشخصية (والشر، ١٩٩٧)، مثل تبلد الحسى، عدم وجود بصيرة أو عدم الأخذ فى الاعتبار عواقب السلوك، نزعة إلى الاستمرار فى سلوكيات غير ناجحة، سهولة الاستثارة، وأفكار تتسم بالمبالغة الحمقاء وغير الواقعية. يُعهَد فى الغالب إلى هذه الخصائص مجتمعة على أنها إبطال الكف. إذا كان الأفراد المصابين بأشكال خلل فى الفص الجبهى حادين الطبع وربما غير مثبطين، فإنهم من المرجح أن يكونوا عدوانيين عندما يُثارون أو يستفزون، والذى قد يتضمن عنف إجرامى. وهناك أدلة تدعم هذه النظرية (راين، ٢٠٠٢ب).

ألمح بلير (٢٠٠١) إلى أنه قد توجد روابط بين العنف والأبنية فى الفص الصدغى ـ اللوزتين وقرن آمون (فى الدماغ). فحصت بعض البحوث السلوك

العدوانى لدى الأشخاص المصابين بالصرع الذى سببه خلل فى الفص الصدغى. مع ذلك، توجد أدلة مختلطة على اقتراح بلير.

بحثت بحوث أخرى الأنماط الجانبية فى المخ. وتشير الجانبية إلى الوظائف المختلفة التى تؤدى فى نصفى كرة المخ. غير أن هذا البحث أسفر عن نتائج مختلطة. وتثبت مجموعة من البحوث أن جزء من المجرمين القساة قد عانوا إصابات فى الرأس (انظر دياز، ١٩٩٥). ومن المرجح أن هذه الإصابات سببت عطب فى الدماغ، والذى زاد احتمالية العنف.

من جهة ثانية، تعانى البحوث النفسية العصبية مشكلات منهجية مختلفة. وتشتمل هذه المشكلات على الحاجة إلى تعيين العلة والمعلول، ومسألة ما الذى يشكل شذوذ ما، ومجموعات التحكم غير الكافية، وتمثيل العينات. بناء على ذلك يجب تفسير النتائج نجد.

العنف العائلى

يشير العنف العائلى إلى العنف داخل الأسرة، وهو العنف الذى نعهده بين الشركاء. تستند الكثير من التفسيرات للعنف العائلى على المنظور النسائى. وتعتبر هذه التفسيرات أن المجتمع هو مجتمع أبوى، مع افتراض ضمنى أن الرجال يتحكمون فى حياة النساء والأطفال، داخل الأسرة وعبر المؤسسات الاجتماعية (ستيوارت، هول وكريبس، ٢٠٠١). ومن المفترض أن يُبقى الرجال النساء فى حالة خضوع من خلال العنف البدى، وكذلك من خلال الإجبار النفسى والاقتصادى. وانطبقت نظرية التعلم الاجتماعى أيضًا على العنف العائلى. ويرى هذا المدخل العنف العائلى على أنه سلوك مُتعلم، وذلك من خلال تلقى الإثابة منه ومن خلال ملاحظة ونمذجة السلوك المماثل (التعلم الإبدالي).

وترى المداخل الأخرى العنف العائلى على أن سببه المرض النفسى بين المسيئين (دوتون، ١٩٩٥)، أو على أنه ينتج عن علاقات تنطوى على خلل وظيفى (جيفنر، باريت وروسمان، ١٩٩٥).

(دراسة حالة)

الشباب والعصابات فى المملكة المتحدة

يبدو أنه بالكاد يمر أسبوع بدون ذكر طعنات أو ما هو أسوأ من ذلك نفذت من قبل عصابات الشباب. والحالات الحديثة حيث تورطت عصابات الشباب فى جرائم قتل تتضمن تلك الجرائم التى ارتكتب عصابة جيسى جيمس ورايس جونز. وكلاهما من الشباب اللذين قتلا بدون إحساس من قبل جماعات أخرى من الشباب. وتنظر دراسة الحالة هذه فى بعض العوامل التى تكون مسئولة عن هذا النوع من الجرائم العنيفة. ولبندأ بداية جيدة علينا أن ننظر فى الخلفيات الاجتماعية التى من المرجح أن يأتى منها أفراد عصابات الشباب. ومن الصحيح بدون شك أن العصابات تتولد فى مناطق وسط المدينة حيث الأحياء الفقيرة، مع العديد من قصص وسائل الإعلام التى تشير إلى مدن مثل للندن ومانشستر والمناطق داخل هذه المدن التى تكن مرتبطة بالعصابات هى عادة تلك المناطق المنهكة والمحرومة اجتماعيًّا.

يواجه الشباب من هذه المناطق المحرومة اجتماعيا فى الغالب مشكلات أخرى مرتبطة بهذا الحرمان. فعلى سبيل المثال، الأسر التى تعيش فى هذه المناطق تعيش غالبًا فى حالة من الفقر الشديد، ذات أبوين إما يكونا فى وظائف منخفضة الأجر أو عاطلين، والذى يمكن أن يشكل ضغطًا على حياة الأسرة. ويمكن أن تزيد هذه المشكلات بالنسبة للوالد الوحيد. فعلى سبيل المثال، إذا كان الوالد الوحيد يعمق، فإن الذى يعتنى بصغار الأطفال هم الأشقاء الأكبر سنًا ويترك المراهقين دون إشراف لفترات من الزمن.

أما بالنسبة لبعض الشباب، فإن هذا يمكن أن يتركهم عرضة للضغوط من الأصدقاء والأقران ـ إما ليشاركوا فى سلوكيات معادية للمجتمع أو ليشاركوا فى ارتكاب الجرائم. وحيث توجد ثقافة العصابات، فإن الانضمام إلى أحد الجماعات يمكن أن يقدم حماية ما من أن يصبح المرء ضحية.

ويتضح ذلك من خلال حقيقة أن الكثير من الشباب يعترفون بأنهم بدأوا حمل المدى (أو أسلحة أخرى) لكى يستطيعوا أن يدافعوا عن أنفسهم، وليس لأنهم يرغبون فى استخدامها، ويبدو أن المرء عندما يحاصر بثقافة العنف فإن هذا يقوده إلى المزيد من العنف من خلال هذه الخطوات الزائدة.

إن المدارس فى المناطق المحرومة اجتماعيًّا يصعب فى الغالب أيضًا إدارتها وتكافح مع مشكلات تلاميذها السلوكية والانفعالية. ومن الواضح أن هذا يمكن أن يؤثر على الخبرة التعليمية التى يتلقاها الطلاب. وعندما يصادف الشباب مجموعة شريرة من الأصدقاء فإن هذا يمكن أن يؤدى بهم إلى التوقف عن تقدير أهمية التعليم ـ أو بالأحرى، التحصيل التعليمى لا يُرى على أنه أمر مستحسن ويكتسب الاحترام من خلال أنشطة أخرى معادية للمجتمع. بالنسبة لهؤلاء الشباب، الحصول على "نظام سلوك معادى للمجتمع" يكون فى الغالب ذو قيمة أكثر من اجتياز امتحاناتهم النهائية فى المدرسة.

ولسوء الحظ أن مشكلات الحرمان الاجتماعى، والتعليم السيئ، والمشكلات الأسرية يكون من الصعب تناولها وتتطلب حلولًا طويلة الأمد وليس "الإصلاح السريع".

ارتكاب الجرائم الجنسية

يغطى مصطلح "الجرائم الجنسية" عدد من الجرائم، والتى تتضمن الاغتصاب، الاتصال الجنسى غير الشرعى، التهجم غير اللائق، التعرية الفاضحة، والفحش الجسيم مع الطفل، ويمكن أن تنطوى الجرائم غير الجنسية الأخرى على عنصر جنس، مثل القتل الذى يكون دافعه جنسى. وبسبب مشكلات نقص التبليغ عن الجرائم، فإنه من الصعب أن تقدم صورة عن عدد الجرائم الجنسية المرتكبة. مع ذلك ـ فى المملكة المتحدة ـ فإن الأرقام فى عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦ تبين أنه تم تسجيل ٦٢٠٨١ جريمة جنسية فى هذه الفترة (واكر وآخرون، ٢٠٠٦). هناك خمس

نظريات رئيسة خاصة بارتكاب الجرائم الجنسية، تغطى ثلاث منها الإساءة الجنسية للطفل، ونظرية ترتبط بالاغتصاب، وأخرى تحاول أن تفسر كل أنواع الجرائم الجنسية.

يفترض نموذج فينكلور (١٩٨٤) "ذو الشروط الأربعة الضرورية" أنه توجد أربعة شروط ضرورية يجب أن يمر خلالها المتحرش بالطفل قبل ارتكاب جريمة التحرش هى: **أولًا**، يجب أن يكون هناك دافعًا لارتكاب الإساءة الجنسية، مثل الإثارة الجنسية لطفل ما، أو انسجام عاطفى مع طفل ما، أو وجود إعاقة فى التعبير الجنسى مع الراشد. **ثانيًا**، يجب أن يتم التغلب على أشكال الكف الداخلى ارتكاب الجريمة. ويمكن التغلب على أشكال الكف هذه من خلال المعتقدات الفاسدة عن إساءة معاملة الطفل، ويصبح المرء فاقدًا للتحكم فى النفس من خلال استخدام الكحوليات أو المخدرات، أو يعانى ضغوطًا شديدة، **ثالثًا**، يجب التغلب على العوامل الخارجية للسماح للإساءة أن تحدث، فعلى سبيل المثال اكتساب ثقة الطفل وأسرته، أو ترك الطفل وحده. رابعًا يجب التغلب على مقاومة الطفل، من خلال استخدام القوة أو أساليب المسايسة ويمكن إيجازهم كما فى شكل (٢-٢).

١- الدافعية للإساءة للأطفال جنسيًّا.
٢- التغلب على أشكال الكف (التثبيط) الداخلى.
٣- التغلب على العوامل الخارجية.
٤- التغلب على مقاومة الطفل.

الشكل ٢-٢: العوامل فى نموذج فينلود (١٩٨٤) "الشروط الضرورية الأربعة" لسوء المعاملة الجنسية للطفل.

النظرية الثانية الخاصة بالإساءة الجنسية للطفل هى نموذج هول وهيرشمان (١٩٩٢) رباعى الأجزاء. وهذا النموذج مثل نموذج فينكلور الذى يرى أن هناك أربعة مكونات ضرورية لكى تحدث الجريمة هى: ١- الإثارة الجنسية نحو

الأطفال، ٢- اتجاهات ومعتقدات (معارف) تبرر الإساءة للطفل، ٣- تنظيم سيئ للذات، ٤- مشكلات الشخصية. ترى هذه النظرية أن قابلية التأثر لارتكاب إساءة جنسية ضد طفل يكون سببها مشكلات الشخصية. تؤدى العوامل الموقفية، التى تتضمن الفرصة، وتحديد الوقت الذى يتم فيه بدء القابلية للتأثير، والذى يؤدى إلى استثارة مفرطة، واضطراب انفعالى، وتفكير يسمح بالإجرام وتم أيضًا عرض الأنماط الفرعية للمتحرشين بالأطفال، استنادًا على المستوى النسبى لكل من هذه العوامل. وبناء على ذلك يكون لدى بعض المسيئين للأطفال مستويات مرتفعة من الإثارة المنحرفة، ويكون لدى البعض الآخر اضطراب انفعالى، ولدى آخرين معارف مشوشة. تدعم البحوث التى تبحث عوامل الخطر فيما يتصل بالمتحرشين بالأطفال المجالات الأربعة التى أجملت فى هذه النظرية.

النظرية الثالثة هى "نموذج المسارات" الذى عُرض من خلال وارد وسيجرت (٢٠٠٢)، الذى يفترض وجود أربع آليات سيكولوجية منفصلة ولكنها متفاعلة تدخل فى الإساءة الجنسية للطفل.. وهذه الآليات هى: أشكال العجز فى المودة/ أشكال العجز الاجتماعى، الأساليب الجنسية النمطية المنحرفة، التشوهات المعرفية، وسوء التنظيم الانفعالى. إن الأربعة مكونات متضمنة فى كل الجرائم الجنسية، لكن يسود أحد المكونات كل مسار فى ارتكاب الجريمة. يشكل المجرمون ذوى آليات الخلل الوظيفى المتعددة مسار خامس، والمفترض أن يكون "أشكال الحب الخالص للأطفال". التجديد الحديث لهذه النظرية حاول أن يدمج بين العوامل البيولوجية، والنفسية والعصبية والبيئية (وارد وبيتشى، ٢٠٠٦).

بالتحول إلى نظريات الاغتصاب، فقد اقترح مالاهوث، هيفى ولينز (١٩٩٣) نموذج تفاعل للعدوان الجنسى. ويفترض هذا النموذج ـ تحديدًا ـ أن العدوان الجنسى هو نتيجة لتفاعل مسارين: مسار الذكورة العدائى ومسار الاختلاط الجنسى. يؤكد مسار الذكورة العدائى على دور العلاقات الودية العدائية والإخضاع الجنسى فى مفهوم الذكورة، بالإضافة إلى إعطاء قيمة للقوة، اتخاذ

المخاطرة، السيطرة، والتنافس. ويوضح شكل ٢-٣ نموذج الإساءة الجنسية للأطفال.

١ - الإثارة الجنسية تجاه الأطفال.

٢ - الاتجاهات والمعتقدات التى تبرر الإساءة الجنسية للطفل.

٣- تنظيم سيئ للذات.

٤ - مشكلات الشخصية.

الشكل ٢-٣: المكونات فى نموذج هول وهيرشمان (١٩٩٢) رباعى الأجزاء للإساءة الجنسية للطفل.

١ - أشكال العجز الودية/ أشكال العجز الاجتماعى.

٢ - الأساليب الجنسية النمطية المنحرفة.

٣- التشوهات المعرفية.

٤ - سوء التنظيم الإنفعالى.

الشكل ٢-٤: العوامل فى نموذج وارد وسيجارت (٢-٢) لمسارات الإساءة الجنسية للطفل.

يركز المساء بالاختلاط الجنسى على دور السلوكيات الجنسية فى تأكيد تقدير الذات ومنزلة الأقران، والتماس الجنس غير الشخصى.

يرى مالاموث وآخرون (١٩٩٣) أن الاختلاط الجنسى من الأكثر ترجيحًا أن يؤدى إلى العدوان الجنسى بين الرجال الذين لديهم مستوى عالٍ من الخصائص داخل مسار الذكورة العدائية. وتم تدعيم هذا الرأى بين عينات من غير المجرمين باستخدام مقاييس العدوان الجنسى المقرر ذاتيًا.

ومن جهة ثانية، إن النظرية الوحيدة حتى الآن التى تغطى كل أنواع الجريمة الجنسية هى نظرية مارشال وباربرى المتكاملة (١٩٩٠). يأخذ هذا المدخل فى اعتباره المتغيرات البيولوجية، والبيئية والاجتماعية الثقافية التى تؤدى إلى أشكال الضعف النفسى. وقد أُفترض أن خبرات الطفولة السلبية (مثلًا، الوالدية السيئة،

إساءة المعاملة) تؤدى بالأطفال إلى أن يعانوا مشكلات فى الروابط الاجتماعية، الانفعالية، والجنسية مع الآخرين. فى أثناء المراهقة عندما تحدث التغيرات الهرمونية، يمكن أن يصبح العدوان والجنس مرتبطين بسبب الدوافع التى تنشأ عن الطبقات العصبية السفلية. ويمكن أن تؤدى المهارات الاجتماعية المتواضعة إلى رفض المحاولات المؤيدة للمجتمع لتكون محاولات ودية جنسيًا، والتى تؤدى إلى الغضب واحتمال زائد للاستجابة العدوانية. إذا جرب الفرد دعم السلوك العدوانى من المصادر الاجتماعية الثقافية (مثلًا، الأقران، وسائل الإعلام)، فإن هذا سيزيد احتمالية العدوان. ويمكن أن تؤثر العوامل الموقفية الأخرى والحالات الانفعالية ـ مثل استخدام المواد المخدرة ـ أو الغضب أو الإحباط الجنسى، فإن كل هذا يمكن أن يؤثر على قدرة الفرد على كف السلوك المعادى للمجتمع. وإذا جمعنا كل هذه العوامل معًا يمكن أن تؤدى إلى ارتكاب الجرائم الجنسية.

ونقطة الضعف فى نظرية مارشال وبادبرى هو اتساعها، أى أنها لا تقدم تفسيرات عن سبب وقوع الأنواع المختلفة للجرائم الجنسية. واكتشفت البحوث أيضًا أن بعض الجوانب التى أكدت عليها النظرية، مثل السلوك العدوانى وإبطال الكف لم تظهر لدى كل مرتكبى الجرائم الجنسية.

توجد عوامل مشتركة متفق عليها بين كل هذه النظريات المتعلقة بالجريمة الجنسية. وكل هذه النظريات ترى أن الجريمة الجنسية تنتج عن مزيج من المعارف المشوهة التى تسمح بالإثارة الجنسية للآخرين، وإثارة جنسية منحرفة، وإدارة سيئة للانفعالات والاندفاعات، ومشكلات فيما يتعلق بالآخرين. ويعتبر التعرض للشدائد فى أثناء النمو أحد أسباب هذه المشكلات.

قدمت البحوث عن خصائص مرتكبى الجرائم الجنسية المزيد من الفهم لجرائمهم. يقدم بيتش وآخرون (٢٠٠٥) ملخص لهذه البحوث بين مرتكبى جرائم الاغتصاب. والخصائص التى وجدت على نحو شائع بين مرتكبى جرائم الاغتصاب تتضمن: انشغال البال بالجنس. الاهتمام الجنسى بالاغتصاب: العنف

عند النساء، التحويل الجنسى، الذكورة العدائية والتحكم فى المعتقدات الجنسية، عدم الثقة فى الذكورة العدائية والتحكم فى المعتقدات الجنسية، عدم الثقة فى النساء، الافتقار للمودة الانفعالية مع الراشدين الآخرين، الإطار الذهنى الذى ينطوى على شعور بالضعف، قدرة ضعيفة على حل المشكلات، تحكم انفعالى ضعيف، أسلوب حياة ينطوى على اندفاع. كشفت البحوث التى أجريت مع مرتكبى الإساءة الجنسية للطفل عن بعض التداخلات مع هذه الخصائص، والتى تشمل: انشغال البال بالجنس، الاهتمام الجنسى بالأطفال أو تفضيله، التحويل الجنسى، المعتقدات التدعيمية للإساءة الجنسية للطفل، الافتقار للمودة الانفعالية مع الراشدين، الألفة الانفعالية مع الأطفال، قدرة ضعيفة على حل المشكلات، عدم الكفاية الشخصية، مثل تقدير ضعيف للذات، الوحدة الانفعالية، والضيق الشخصى (مثلا، بومبى، ١٩٩٩؛ فيشر، بيتش وبراون، ١٩٩٩؛ هانسون وبوسير، ١٩٩٨؛ هانسون ومورثون ـ بورجون، ٢٠٠٥).

جرائم الإحراق المتعمدة:

إن عددًا كبيرًا من الحرائق الكبرى فى المملكة المتحدة هى نتيجة لجرائم الإحراق المتعمدة، وذلك تبعًا لأرقام وزارة الداخلية التى تبين أن ٤٥٧٤٢ حادثة حريق متعمد قد سجلتها الشرطة فى عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ (واكر وآخرون، ٢٠٠٦)، يشير المصطلح الإحراق المتعمد (ARSON) إلى إشعال الحريق فى الممتلكات على نحو متعمد، بينما يعتبر مصطلح اشتعال الحرائق (FIRE –SETTING) مصطلح أشمل ويستخدم فى الغالب عند الإشارة إلى صغار الأطفال، وليس من الضرورى ينطوى على تبييت النية لإشعال الحريق. ويفترض جيلر (١٩٩٢) أربع فئات لإشعال الحرائق المتعمد: إشعال الحرائق المتعمد المرتبط بالاضطرابات العقلية، ويرتبط إشعال الحرائق المتعمد بالاضطرابات الطبية أو البيولوجية، ولا يرتبط لعب الأحداث بالنار أو إشعال الحرائق المتعمد بأى عامل من العوامل النفسية. وقد أدخل جيلر فى هذه الفئة الأخيرة إشعال الحرائق المتعمد الذى يرتكب من أجل التربح، أو إخفاء جريمة، أو من أجل الانتقام، أو الزهو، أو لفت الاهتمام، أو

تخريب الآثار القديمة أو إشعال الحرائق المتعمد لأسباب سياسية، وسوف يتم تناول العوامل المرتبطة بإشعال الحرائق المتعمد واشتعال الحرائق بغير قصد فيما بعد على نحو أكثر تفصيلًا.

مشعلى الحرائق عمدًا من الراشدين

ركزت غالبية البحوث ـ بين الراشدين ـ على إشعال الحرائق المتعمد بين جماعات الأفراد الذين يخضعون للطب النفسى، بالرغم من مسئوليتهم عن غالبية حوادث إشعال الحرائق المتعمد. وقد أثار ذلك تساؤلات فيما يتعلق بإمكانية تعميم النتائج على المذنبين فى نظام العدل الجنائى. ومن جهة ثانية، تقترح هذه الدراسات السابقة عددًا من العوامل التى قد تكون مرتبطة بإشعال الحرائق عمدًا.

تشير البحوث التى تجرى مع جماعات الأفراد الذين يخضعون لعلاج الطب النفسى إلى أن إشعال الحرائق عمدًا قد يكون مرتبط بعدد من الأمراض النفسية، التى تشمل الفصام (ريتشى وهف، ١٩٩٩)؛ اضطرابات الشخصية (هيرلى ومواناهان، ١٩٨٩)، الاكتئاب (أوسوليفان وكهلر، ١٩٨٧)، اضطرابات العاطفة ثنائية القطبية والاضطرابات المزاجية (جيلر، ١٩٩٢).

وعلى الرغم من ندرة البحوث فى هذا المجال، إلا أنه لا يبدو أن هناك علاقة بين إشعال الحرائق المتعمد والاضطرابات العصبية، مثل الصرع (بيرن وولشن، ١٩٨٩) وأشكال الشذوذ الأخرى التى تظهر من خلال الرسم الكهربائى للمخ (باورز وجوندرمان، ١٩٧٨)، أو إصابات الرأس (هيرلى ومواناهان، ١٩٦٩). وبينما توجد بعض الأدلة على وجود صلة بالخبل (خلل عقلى)، إلا أن هذا يمكن أن يُعزى إلى الحوادث والتدخين اللامبالى (كوهن وآخرون، ١٩٩٠).

يوجد مزيد من الأدلة فيما يتصل بالعلاقة بين إشعال الحرائق المتعمد واضطرابات النمو وإعاقات التعلم (ميرفى وكلار، ١٩٩٦؛ ريتشى وهف، ١٩٩٩). وقد تمت الإشارة إلى أن هذه العلاقة هى بسبب نقص الوعى بعواقب إشعال النيران بين هذه الجماعات.

ألقى التحليل الوظيفى لسلوكيات إشعال النار المتعمد الضوء على أهمية المثيرات الاجتماعية والبيئية فى تعزيز إشعال الحرائق المتعمد (سوافر، ١٩٩٤)، وتفاعل هذه المثيرات مع النزوع إلى ارتكاب السلوكيات المعادية للمجتمع (فاينمان، ١٩٩٥). وقد حاول كانتر وزملاؤه أن يفهم الأنماط السلوكية لإشعال الحرائق غير المتعمد وإشعال الحرائق المتعمد. استخدم كانتر وفرتيزون (١٩٩٨) وجهين لتصنيف إشعال الحرائق المتعمد: إشعال الحرائق المتعمد الموجه نحو الأشخاص مقابل إشعال الحرائق المتعمد الموجه نحو الأشياء، وإشعال الحرائق المتعمد التعبيرى مقابل إشعال الحرائق المتعمد الوسيلى. وقالا إن هذين الوجهين يتفاعلان ليعطيا أربعة أنواع من إشعال الحرائق المتعمد: إشعال الحرائق المتعمد التعبيرى الموجه نحو الشخص، إشعال الحرائق المتعمد التعبير الموجه نحو الآخر، إشعال الحرائق المتعمد الوسيلى الموجه نحو الشخص، إشعال الحرائق المتعمد الوسيلى الموجه نحو الآخر. تبعًا لدراسة عنيفة من مشعلى الحرائق من الراشدين والأحداث، أعلن كانتر وفرتيزون أن الأفراد فى فئاتهم الأربع اختلفوا فى عدد من الخصائص. وقد قام سانتيلا وآخرون (٢٠٠٣) والموند وآخرون (٢٠٠٥) بإعادة تطبيق هذا البحث ليصلوا إلى نفس النتائج.

مشعلى الحرائق من الأحداث

تشير البحوث إلى أن الكثير من خصائص مشعلى الحرائق من الصغار تتداخل مع تلك الخصائص لدى جماعات الجانحين من الأحداث (للمراجعة، انظر كولكو، ٢٠٠١). ومن المرجح أن يكون صغار مشعلى الحرائق هم من المذكور، وذلك تبعًا لتحليل التحليل لـ ٢٢ دراسة والذى يكشف عن أن ٨٢٪ من مشعلى الحرائق من الصغار كانوا من الذكور (كولكو، ١٩٨٥). إن إشعال الحرائق لدى الأطفال يرتبط فى الغالب بنطاق من السلوكيات ذات المظهر الخارجى الأخرى. وتتضمن هذه السلوكيات العدوانية، السلوك المعادى للمجتمع المتطرف، واضطراب السلوك (دادرز وفريزر، ٢٠٠٦؛ كولكو، ١٩٨٥؛ مكارثى ومكمهان، ٢٠٠٥). وكشفت

بحوث أخرى عن مستويات مرتفعة من إساءة استخدام المخدرات والكحوليات بين مشعلى الحرائق (مثلًا، ريبو وفيركمونن، ١٩٩٧).

ارتبط نطاق من العوامل السيكولوجية بإشعال الحرائق لدى الأطفال والمراهقين. وتشتمل هذه العوامل على المهارات الضعيفة الخاصة بالعلاقات بين الأشخاص ـ مثل الاندفاعية ـ ومهارات التأكيدية الضعيفة، وعدم القدرة على حل الصراعات (هاريس ورايس، ١٩٨٤). توجد أيضًا أدلة على أن المشكلات الطب نفسية سائدة بين جماعات إشعال الحرائق (كولكو وكازدين، ١٩٨٨؛ راسنين وآخرون، ١٩٩٥).

يعتبر الأداء الوظيفى الوالدى والأسرى أيضا داخل فى إشعال الحرائق. وتشتمل العوامل على ممارسات تربية الطفل السيئة، مثل نقص الإشراف والتهاون أو التهذيب غير المتسق (كولكو. وكازدين، ١٩٩٠). إن الإساءة للطفل، وسوء المعاملة، والإهمال تكون أيضًا سائدة بين مشعلى الحرائق من الصغار. ارتبط إشعال الحرائق أيضًا بمشكلات العلاقة الوالدية، والصراع والعنف، والأبوان اللذان يعانيان صعوبات شخصية ومن ضغوط الحياة (كولكو وكازدين، ١٩٩١؛ مكارثى ومكاهون، ٢٠٠٥٩. وقد وجد أيضا أن مشعلى الحرائق من الصغار قد عانوا فقد الأم مقارنة بغير مشعلى الحرائق، حيث ٤٠٪ يقضون وقتهم فى أحد ملاجئ الأيتام، أو أحد بيوت التبنى، أو أحد مؤسسات الطب النفسى (ريتفو، شانوك ولويس، ١٩٨٢). ويوجد أيضًا مستويات زائدة من نقص التحصيل الأكاديمى، التوقف عن الدراسة، الإيقاف/ الطرف من المدرسة بين صغار مشعلى الحرائق (هولين، إبس وسوافر، ٢٠٠٢).

أظهرت إحدى الدراسات التى تقارن صغار مشعلى الحرائق مع صغار الجانحين الذين ليسوا من مشعلى الحرائق أن مشعلى الحرائق لديهم مشكلات أكثر من غير مشعلى الحرائق، حيث اعتاد مشعلى الحرائق أن يحصلوا على القوة عبر الراشدين (مساخيم وأوسبورن، ١٩٨٦). أكد كولكو أيضا (٢٠٠١) على دور تعرض

الأطفال لمواد الحرائق وكفاءة إشعال الحرائق عند بحث دوافع سلوكيات إشعال الحرائق.

المجرمون المضطربون عقليًا

إن مصطلح المجرمين المضطربين عقليًا هو مصطلح قانونى يشير إلى أولئك الأفراد المصابين باضطراب عقلى والذين ارتكبوا أيضًا إحدى الجرائم. بالنسبة للكثير من هؤلاء الأفراد، سيؤثر اضطرابهم العقلى على ارتكابهم للجرائم. وتشتمل أنواع الاضطراب العقلى على المرض العقلى (النفسى) (الفصام والاكتئاب)، عدم القدرة على التعلم، واضطراب الشخصية، بالإضافة إلى الحالة الخاصة بالمجرمين السيكوباتيين. وهناك مجموعة من البحوث التى تبحث العلاقة ببين الاضطراب العقلى (النفسي) وارتكاب الجرائم. ويبدو أن هناك بالفعل علاقة ما، مع انتشار زائد للاضطراب العقلى بين جماعات الأفراد الإجراميين (فازيل ودانيش، ٢٠٠٢؛ شاد، ٢٠٠١). خاصة بين النساء، والأشخاص الأكبر سنا، وجماعات الأقليات العرقية. وينعكس هذا من خلال المستويات المرتفعة لارتكاب الجرائم من جماعات الأفـراد الذين يخضعون للطب النفسى مقارنة بجماعة الأفراد العامة (تايلور، ٢٠٠١).

لماذا يعتبر المجرمين المضطربين عقليًا حالة خاصة؟

سيتم فيما يلى دراسة الأنواع المختلفة للاضطرابات العقلية وارتباطها بارتكاب الجرائم.

(المريض عقليًا). تشتمل فئة المرض العقلى على الفصام والاكتئاب، وسوف يتم تناولها بالدراسة تباعًا. يشير الفصام إلى مجموعة من الاضطرابات التى تتصف باضطرابات فى الإدراك، والفكر، والوجدان، والأفعال. يعانى الأفراد فى الغالب الهلوسات، والتوهمات والذهان الهذائى (الأعراض الذهانية للفصام) والانسحاب من الآخرين، إن انتشار الفصام فى المجتمع العام يكون حوالى ١٪. ويكون الرقم

أعلى بكثير من المجرمين، مع إحالة المجرمين للعلاج الطب نفسى الذين ارتكبوا فى الغالب جرائم عنيفة. فى استعراض نسقى لـ ٦٢ دراسة لمساجين من ١٢ دولة، أعلن فازيل ودانيش (٢٠٠٢) أن ٤٪ من المجرمين من الذكور والإناث مصابين بالفصام. تؤدى هذه الأرقام إلى التساؤل عما إذا كان الفصام بسبب ارتكاب الجرائم، أو إذا كان هناك ارتباط بسبب فيه عوامل أخرى.

عند دراسة سبب الفصام قد يكون مرتبط بارتكاب الجرائم، تم اقتراح أن الافكار الهذائية (البارانوية)، والهلوسات التسلطية والتوهمات الأخرى المرتبطة بالفصام قد تؤثر على السلوك، على الرغم من أن البحوث تثبت أن هذا صحيح فقط فى أقلية من الحالات (سميث وتاليور، ١٩٩٩). فضلا عن ذلك، أن الاعتماد على التقارير الذاتية لحالة عقل الفرد فى وقت ارتكاب الجريمة بسبب مشكلات للباحثين فى هذا المجال.

تم أيضًا دراسة دور بيئة الفرد. تظهر البحوث أن عوامل مشابهة مرتبطة بكل من الفصام والسلوك العنيف، مثل خبرات الحياة السلبية التى ترتبط بالأسر، وعلاقة المشكلات وفقد الوظيفة (مكفيل، ١٩٩٧). بناء على ذلك، أُترح أن معايشة أحداث الحياة الضاغطة يمكن أن تؤدى إلى كل من الفصام وارتكاب الإجرام/ العنف بالنسبة للأفراد ذوى الاستعداد للإصابة بالفصام أو الاستعداد للعنف وارتكاب الجرائم. وتم أيضًا تسليم الضوء على دور سوء الاستخدام المرض للمواد المخدرة (ميوذر، دراك، والأسى، ١٩٩٨؛ تايلون، ٢٠٠١). ومن المرجح أن استخدام الكحوليات والمخدرات أن تثير أعراض الفصام الذهانى وقد تؤدى أيضًا الى امتثال منخفض للعلاج. ارتبط سوء استخدام المواد المخدرة أيضا بخُطر مرتفع لارتكاب الجرائم بحكم حقه الشخصى (وزارة الداخلية، ٢٠٠٢). وقد يكون لدى المجرمين ذوى التشخيص بالإصابة بالفصام أيضًا مشكلات خاصة بالصحة النفسية، والذى يعقد الصورة أكثر.

يمكن أن ينقسم الاكتئاب إلى نوعين: الاكتئاب العظيم (أحادى القطب) والاكتئاب ثنائى القطب. يتصف الاكتئاب العظيم بمزاج حزين شامل، شعور بالذنب ولوم الذات، شهية مضطربة، التعب، الفتور، والأفكار المتواترة للانتحار. أما فى الاكتئاب ثنائى القطب يعانى الأفراد فترات متناوبة من الهوس والاكتئاب. ومن هذين النوعين، يعتبر الاكتئاب العظيم هو الأكثر شيوعًا ويصيب ٨٪ من المجتمع العام، بينما يعانى من الاكتئاب ثنائى القطب حوالى ١٪. فى المقابل، وجدت البحوث التى أجريت بين المجرمين انتشار للاكتئاب بنسبة أعلى (بريندد وآخرون، ٢٠٠١). فعلى سبيل فى عرض فازيل ودانشى (٢٠٠٢)، كان انتشار الاكتئاب العظيم ١٠٪ بين المساجين الذكور و١٢٪ بين المسجونات.

يوجد عدد من الطرق التى بها قدر يرتبط الاكتئاب وارتكاب الجرائم: أولًا، قد يرتكب الأفراد الجرائم لانهم مكتبئين؛ ثانيًا، قد يثار الاكتئاب بسبب الشعور بالذنب بعد ارتكاب جريمة؛ وثالثًا، قد يصاب الأفراد بالاكتئاب عندما يرتكبون جريمة ما، لكن الاكتئاب لا يسبب ارتكاب الجريمة، ومن الممكن أيضًا أن السجن بسبب ارتكاب جريمة قد يثير الاكتئاب. تعتبر العوامل الاجتماعية والبيئية غالبا نذر لتطور اكتئابى مهم، مثل مشكلات فقد وظيفة أو علاقة (كندلر، كاركوسكى وبرسكوت، ١٩٩٩؛ كيسلر، ١٩٩٧). كما نوهنا سابقًا فإن هذه العوامل ذاتها مرتبطة أيضًا بخطر زائد لارتكاب الجرائم.

عمومًا، بالنسبة لكل من الفصام والاكتئاب، قد لا يكون المرض العقلى العامل الوحيد الذى يؤخذ فى الاعتبار عند تفسير الرابطة بارتكاب الجريمة. ويجب أيضًا الأخذ فى الاعتبار التفاعلات المعقدة بين الأفراد، وحالتهم العقلية، واستعداداتهم، والعوامل الاجتماعية والبيئية. ولا يجب أيضًا تجاهل تأثير سوء استخدام المواد المخدرة. فضلًا عن ذلك، قد يختلف تأثير كل من هذه العوامل بالنسبة للأشخاص المختلفين وفى الأوقات المختلفة.

دراسة حالة

تشريح لأحد القتلة من حاملى السلاح

فى السنوات القريبة الماضية كان هناك فيض من القتل الجماعى من قبل أحد حاملى السلاح فى الولايات المتحدة. وقد وقعت حديثًا حادثة جاذبة لاهتمام الكثير من الجمهور بجامعة فرجينيا للتكنولوجيا فى إبريل ٢٠٠٧ التى أطلق فيها طالب يبلغ من العمر ٢٣ سنة (سيونج هوى تشاو) الرصاص على ٣٢ طالب وعضو هيئة تدريس قبل أن يقتل نفسه. فى الأيام التى تلت إطلاق الرصاص، ظهر أن القاتل حامل السلاح كان يعانى مشكلات فى صحته العقلية وأظهر ميول انتحارية منذ أن كان فى الثالثة عشر من عمره. غير أن نظرية دقيقة لتاريخه تكشف عن قضايا أخرى قد اشتركت فى ما حدث.

انتقلت أسرة تشاو إلى الولايات المتحدة عندما كان عمره ثمانى سنوات. وقد أدى عدم معرفته باللغة الإنجليزية إلى عزلة اجتماعية وحتى عندما تحسنت مهاراته اللغوية ظل تشاو هادئ وخجول. وفى سن الثانية عشرة تم تشخيصه بأنه مصاب باضطراب القلق الاجتماعى، تحديدًا اضطراب الخرس الانتقائى. وقد وصف له مضادات الاكتئاب كعلاج، والذى على ما يبدو كان مساعدًا له، لكن تم إيقاف هذه المضادات للاكتئاب بعد حوالى سنة. وقيل إن علاقة تشاو مع والده لم تكن جيدة، ولم يكن يتحدث كثيرًا مع والديه. غير أنه لم يكن واضحًا إلى أى درجة كان سلوك المراهق طبيعى وليس سلوكًا مشكلًا.

وضع مدرسوه فى المدرسة العليا برنامج لمساعدة على إتمام أسبوعه الدراسى واستمر فى حضور الإرشاد النفسى. وكنتيجة لذلك تخرج فى عام ٢٠٠٣ بدرجات جيدة. وعلى الرغم من أن المدرسة اقترحت أن يلتحق بكلية قريبة من بيته، إلا أنه اختار أن يقدم فى جامعة فيرجينيا للتكنولوجيا، وأعطاه مرشده النفسى اسم شخص هناك ليتصل به إذا احتاج إلى مساعدة، غير أنه لم يستخدمه أبدًا.

بدا أن السنوات الأولى بالكلية قدرت على نحو رائع، حيث حقق تشاو درجات جيدة وكان على اتصال منتظم بأسرته. غير أن المشكلات قد بدأت فى الظهور فى خريف ٢٠٠٥، حيث توقف عن الكتابة لأهله، وبدأ فى النزاع مع مدرسيه، وبدأت تصل شكاوى من الطالبات عن تلقيهم رسائل إلكترونية مزعجة، ورسائل نصية ومكالمات تليفونية. وكنتيجة لذلك أحيل إلى الإرشاد النفسى، ذكر زميله فى الحجرة أيضًا أنه بعد تلقيه تحذيرًا أن يتوقف عن الاتصال بامرأة قال تشاو قد أقتل نفسى الآن". وتلا ذلك تقييم طبى نفسى، بالإضافة إلى بضعة مكالمات تليفونية مع المرشد النفسى.

باستعراض هذه الحقائق، سيبدو أن تشاو كان لديه بالفعل مشكلات خاصة بالصحة العقلية. مع ذلك، فإنه من الواضح أن انعزاله الاجتماعى وافتقاره للمهارات الاجتماعية كانت عوامل مسهمة أيضًا فيما حدث. إن نظام المساندة القوى الذى عمل كشبكة أمان فى المدرسة العليا لم يكن موجودًا فى الجامعة، وأصبح تشاو تدريجيًا أكثر انعزالًا. كانت هذه العوامل البيئية مهمة بوضوح فى التدهور الذى حدث فى صحة تشاو العقلية والزيادة التى ارتبطت بسلوكه المعادى للمجتمع ـ وتقدم مثال جيد للطبيعة المركبة للعلاقة بين المرض العقلى وارتكاب الجرائم.

الأفراد ذوو صعوبات التعلم:

يتصف الأفراد العاجزون عن التعلم بأشكال ضعف فى الذكاء وفى الأداء الوظيفى الاجتماعى. وبينما لا توجد معايير أساسية لدرجة نسبة الذكاء بالنسبة للأفراد ذوى صعوبات التعلم، إلا أنه فى الممارسة الكلينيكية تعتبر نسبة الذكاء ٧٠ على أنها نسبة ذكاء حدية. عندما يضم هذا إلى المتوسط الأدنى للآراء الوظيفى الاجتماعى، فإنه يصير موافقًا للتشخيص بأن الفرد عاجز عن التعلم. ونسبة الذكاء الأقل من٥٠ تمثل مقدار جوهرى من العجز. ويمكن أن يوجد عدم القدرة على

التعلم منذ الولادة أو يمكن أن ينتج عن نقص الأكسجين عند الولادة، أو مرض خطير، أو تلف بالمخ.

من ٢ إلى ٢٫٥٪ من الأفراد فى المجتمع العام تكون نسبة ذكائهم أقل من ٧٠ (هولاند، ٢٠٠٤). غير أن هذا الرقم قد يكون منخفض بسبب المجرمين العاجزين عن التعلم الذين يتلقون أوامر المستشفى تحت قانون الصحة العقلية (النفسية) أو تم التعامل معهم فى المجتمع المحلى، وليسوا مسجونين، بحثت دراسات أخرى انتشار ارتكاب الجرائم بين الأفراد المعروفين بخدماتهم للأشخاص العاجزين عن التعلم، مرة أخرى، أبدى هؤلاء الأشخاص مستويات منخفضة من ارتكاب الجرائم، تتراوح من ٢٪ (ليال وآخرون، ١٩٩٥) إلى ٥٪ (مبيدنولتى، كيس ـ ديبورا وينوسم ـ دينيس، ١٩٩٥).

وعلى الرغم من هذه الأرقام، فإنه ليس واضحًا على الإطلاق كيفية ارتباط إعاقات التعلم وارتكاب الجرائم، إن المصطلح "عدم القدرة على التعلم" يغطى نطاق واسع من الأفراد الذين يمكن أن يختلفوا فى عدد من الخصائص، وكنتيجة لذلك لا يوجد تعريف واضح للمصطلح، خاصة فى المنطقة الحدية. تشير البحوث إلى أنه توجد مجموعتين من المجرمين العاجزين عن التعلم (وهولاند، ٢٠٠٤). أولًا، يوجد مجرمون من ذوى عجز التعلم المعتدل وهم غير معروفين لقطاعات الخدمات، ويأتون فى الغالب من أسر محرومة (اقتصاديًا ـ اجتماعيًا) التى يكون منها أفراد الأسرة الآخرين مجرمين ويتقاسمون الكثير من الخصائص مع المجرمين العمومين. ثانيًا، أنهم مجموعة غير متجانسة من المجرمين المعروفين لقطاعات خدمات عجز التعلم. ويعتقد أن هؤلاء المجرمين يرتكبون جرائم أقل، ولكن من الممكن أن تكون جرائم خطيرة.

بينما يرتكب الأشخاص العاجزون عن التعلم مجموعة منوعة من الجرائم إلا أنه يبدو أن عددًا غير متناسب منهم أدينوا بسبب جرائم جنسية (لو وآخرون، ٢٠٠٠)، غير أنه يبدو أن هناك فروق واضحة بين الجرائم الجنسية التى يرتكبها المجرمون

العاجزون عن التعلم وجماعة المجرمين الجنسيين العمومين، ومقارنة بجامعة البينما يرتكب الأشخاص العاجزون عن التعلم مجموعة منوعة من الجرائم إلا أنه يبدو أن عددًا غير متناسب منهم أدينوا بسبب جرائم جنسية (لو وآخرون، ٢٠٠٠)، غير أنه يبدو أن هناك فروق واضحة بين الجرائم الجنسية التى يرتكبها المجرمين غير القادرين على التعلم وجماعة المجرمين الجنسيين عمومًا، ومقارنة بالمجرمون الجنسيين عمومًا، فإن الجرائم الجنسية التى يرتكبها المجرمون العاجزون عن التعلم تشتمل على تخطيط أقل والضحية لا تعرف فى الغالب المجرم وقد أدى هذا إلى اقتراحات بأن الجرائم الجنسية التى يرتكبها الأشخاص العاجزون عن التعلم قد تمثل سلوكًا غير ملائم واندفاعى نحو الآخرين، وليست أفعالًا متعمدة للعدوان الجنسى. وقد يكون الشخص العاجز عن التعلم على غير معرفة بالقواعد الاجتماعية التى تحكم السلوكيات المقبولة فى مثل هذه المواقف ويفتقر إلى الكفاءة الاجتماعية للتعبير عن المشاعر والمهارات الاجتماعية المطلوبة للقيام بأساليب التقرب الجنسى المقبولة إلى الأشخاص (هودسون وآخرون، ١٩٩٩).

وقد اقترحت تفسيرات مماثلة فيما يتعلق بالمجرمين العاجزين عن التعلم الذين ارتكبوا جرائم عنيفة. هنا، قد يكون السلوك العنيف نتيجة للاندفاعية أو الإحباط، أو بسبب نقص للمهارات الاجتماعية فى التعامل مع المواقف الاستفزازية. وأثبتت البحوث أيضًا أن العدوان لدى عينات من العاجزين عن التعلم مرتبط بمفهوم التراث الضعيف (ياهودا وآخرون، ١٩٩٨).

الشخصية المضطربة: إن اضطراب الشخصية هو اضطراب عنيف يؤثر على الطريقة التى يرتبط بها الأفراد بأنفسهم وبالآخرين وبيئتهم، والذى يؤدى إلى مشكلات شديدة فى أدائهم الوظيفى الاجتماعى. ويوجد عشرة اضطرابات تصيب الشخصية، والتى صنفت فى ثلاث فئات فى الدليل التشخيصى والإحصائى للاضطرابات النفسة ـ الطبقة الرابعة (جمعية الطب النفسى الأمريكية، ١٩٩٤).

يرى وايزمان (١٩٩٣) أن حوالى ١٠٪ من الراشدين فى المجتمع العام بأمريكا الشمالية يعانى نوعًا ما من اضطراب الشخصية، مع كون هذا الرقم أعلى بكثير فى السباقات الشرعية القضائية. أثبتت البحوث أنه من ٥٠ إلى ٨٠٪ من الراشدين فى السجون تنطبق عليهم المعايير التشخيصية لاضطراب الشخصية المعادية للمجتمع، (هير، ١٩٨٣؛ روبفينر، تيب وبرزيبك، ١٩٩١)، وتوجد فى الغالب مستويات مرتفعة من الإصابة باضطرابات شخصية أخرى والمرض النفسى (العقلى).

تظهر البحوث أنه توجد علاقة ما بين اضطرابات الشخصية وارتكاب الجرائم، خاصة الجرائم العنيفة، بينما الطبيعة الصحيحة لهذه العلاقة لم تُفهم تماما، إلا أنه يوجد من سمات الشخصية تشيع فى الكثير من اضطرابات الشخصية التى ترتبط بارتكاب الجرائم (هارت، ٢٠٠١).

التصنيف الأول:
- برانويا
- انفصام
- ذهان

التصنيف الثانى: الاجتماعية
- اللااجتماعى (عدم التوافق)
- الأخرق
- الهيستريا

اضطرابات الخوف
التجنب
الاعتمادية
المنغلق

شكل ٢-٥ تصنيف اضطرابات الشخصية DSM-N

وهذه السمات تتضمن القلق، عدم الثبات الانفعالى، أشكال ارتباط غير آمنة،

انقباض النفس، العدائية، الاندفاعية والافتقار إلى المشاركة الوجدانية، فضلا عن ذلك، كون الشخص عدوانى وله تاريخ من السلوك المعادى للمجتمع فإن ذلك يعتبر من المعايير التشخيصية لاضطراب الشخصية المعادية للمجتمع (مكموران، ٢٠٠١). غير أنه يجب اتخاذ الحذر عند عزو سبب ارتكاب الجريمة إلى اضطراب الشخصية، لأنه قد يكون هناك عوامل بخلاف اضطراب الشخصية تزيد خطر ارتكاب الجرائم.

فى إنجلترا. ويلز، المجرمون الذين يعانون اضطرابات الشخصية يمكن أن يحكم عليهم بالسجن أو يوضعون تحت المراقبة، أو إذا اعتبروا قابلين للعلاج فإنه يمكن معاملتهم فى ظل قانون الصحة العقلية (النفسية) ١٩٨٣ ـ فى نطاق التشريع، يأتى اضطراب الشخصية تحت التصنيف القانونى للاضطراب السيكوباتى الذى تم تعريفه على أنه اضطراب عنيد أو عجز بالعقل... الذى يؤدى إلى عدائية غير سوية أو سلوك غير مسئول على نحو خطير ـ غير أن الاضطراب السيكوباتى ليس تشخيص كلينيكى، وكما نوقش أدناه، على الرغم من وجود تداخلات، فإن السيكوباتية واضطراب الشخصية ليسا نفس الشىء.

الحالة الخاصة للمجرم السيكوباتى

يشير المصطلح "المجرم السيكوباتى" إلى أولئك المجرمين المصنفين تحت قانون الصحة النفسية (العقلية) لعام ١٩٨٣ على أنهم مصابين "باضطراب سيكوباتى" الذى عُرِّف على أنه "اضطراب عنيد أو عجز بالعقل (سواء تضمن ضعف دال فى الذكاء أم لا) والذى يؤدى إلى عدوانية غير سوية أو سلوك غير مسئول على نحو خطير". أنه بناء على ذلك مصطلح قانونى، وليس تشخيص كلينيكى. ومن الوجهة الكلينيكية، يبدو أن المجرمين المحبوسين تحت مصطلح الاضطراب السيكوباتى يبدون سمات مماثلة لاضطراب الشخصية، تحديدًا اضطراب الشخصية المعادى للمجتمع. غير أن هذا التشخيص ليس بالضرورة ينطبق على كل المجرمين داخل هذا التصنيف.

كان هناك محاولات لوصف المجرمين السيكوباتيين، وتوضح معايير تشخيصية للسيكوباتى. إن بعض أكثر الأعمال أهمية فى هذا المجال هى أعمال كلينيكى (١٩٧٦) وهير (١٩٨٠). يلقى هذا العمل الضوء على عدد من الخصائص كمحددات للمرضى النفسيين (السيكوباتيين). وتتضمن هذه الخصائص عدم الشعور بالذنب وتأنيب الضمير، الاندفاعية، عدم الإحساس بالمسئولية، الكذب المرضى، التلاعب، وجدان ضحل، التمركز حول الذات، زلاقة لسان، سحر ظاهرى، الفشل فى التعلم من الخبرة.

استمر هير فى وضع أداة تقييم كلينيكية، وهى قائمة مراجعة المرضى النفسى ـ المنقحة (هير، ١٩٩١) التى تتألف من عشرين بندًا.

1.	Superficial charm
2.	Grandiose sense of self-worth
3.	Need for stimulation/easily bored
4.	Pathological lying
5.	Manipulative
6.	Lack of remorse or guilt
7.	No emotional depth
8.	Callous
9.	Parasitic lifestyle
10.	Poor behavioural control
11.	Promiscuous sexual behaviour
12.	Early behaviour problems
13.	Lack of long-term planning
14.	Impulsive
15.	Irresponsible
16.	Failure to accept responsibility for own actions
17.	Frequent marital failures
18.	Juvenile delinquency
19.	Poor record on probation or conditional release
20.	Criminal versatility

قائمة الشخصية السيكوباتية (PCL-R)

ولكى يصنف الشخص على أنه مريض نفسى على قائمة مراجعة المرض النفسى ـ المنقحة، تستخدم درجة حدية من ٣٠، على الرغم من أن الدرجة ٢٥ اقترحت على أنها ملائمة أكثر فى بعض الدوائر القضائية. تشير البحوث إلى أن هذه البنود تقيم ثلاثة جوانب مرتبطة بعلاقات متبادلة للمرض النفسى:

١ - أسلوب متعجرف وتلاعبى فى العلاقة بينه وبين الآخرين.

٢ - أشكال عجز انفعالى.

٣- أسلوب سلوكى اندفاعى وغير مسئول. (كوك وميتشى، ٢٠٠١).

تظهر مجموعة كبيرة من البحوث الموجودة أن المجرمين المصابين بالمرض النفسى (كما قيموا باستخدام قائمة مراجعة المرض النفسى ـ المعدلة) يكونون مجرمين مصريين على الإجرام وخطرين، خاصة مع وجود علاقة قوية بين المرض النفسى والعنف (للمراجعة، انظر هير، ٢٠٠٣). علمًا بأن ما هو معروف عن آليات هذه العلاقة قليل للغاية. وقدم هارت (١٩٩٨) ثلاثة اقتراحات ترتبط بالمعرفة، والوجدان، والسلوك هى: أولًا، يبدى المرضى النفسيين (السيكوباتيين) نمط معرفى يتضمن انحراف اتهامى عدائى، وأشكال خلل فى الانتباه، ومعتقدات تساند تعزيز طبيعة العنف. ثانيًا: أنهم يظهرون أشكال خلل انفعالى فى الشعور بالذنب، والمشاركة الوجدانية والخوف والتى يمكن أن تزيد من احتمالية ارتكاب الجرائم بصرف النظر عن العواقب بالنسبة لسلامة أنفسهم أو الآخرين. ثالثًا، يبدى المرضى النفسيين (السيكوباتيين) سلوكًا اندفاعيًا، ويتصرفون فى الغالب بدون تفكير.

يوجد عدد من المشكلات فيما يتصل بالمصطلح القانونى "الاضطراب السيكوباتى". أولًا، يوجد تحوير فى تشخيص "الاضطراب السيكوباتى" لأنه يقوم على أساس السلوك العنيف/ المعادى جدًا للمجتمع. لذلك، لم يتم التمييز بين حالة السيكوباتى الطبية النفسية والسلوك الذى يعادل أعراضه. بناء على ذلك، قد لا يكون من المدهش أن يرتبط السيكوباتى بالعنف. وربما يكون هناك أشخاصًا لديهم جرائم (أو لم يقبض عليهم) لم يلفتوا انتباه نظام العدل الجنائى، ثانيًا، أثبتت البحوث أن المرضى النفسيين الذين حددوا قانونيًا وأولئك الذين حددوا باستخدام قائمة مراجعة المرض النفسى ـ المنقحة ليسوا هم نفس الأفراد. فعلى سبيل المثال،

حدد بلاكبيرن (١٩٩٥) أن ربع المرضى النفسيين فقط فى بحثه يمكن أن يتم تصنيفهم على أنهم مرضى نفسيين من خلال قائمة مراجعة المرض النفسى ـ المنقحة. وبناء على ذلك، لا يمثل "الاضطراب النفسى" والمرض النفسى نفس التكوين. وقد أدت إلى اضطراب شديد فى الشخصية، أو أنه ليس اضطرابًا عقلى على الإطلاق ولكنه أسلوب حياة متطور. هو أسلوب حياة تكيفى لمواقف محددة (رايس، ١٩٩٧)، إذا كان الاقتراح الأخير هو المسألة، فإن المرضى النفسيين الذين يرتكبون أفعالًا عنيفة قد يفعلون ذلك كنتيجة لنفس العوامل مثل المجرمين العنيفين الآخرين.

المستخلصات

يمكننا أن نرى ـ عمومًا ـ أن علم النفس يستطيع أن يقوم بإسهام مهم فى فهمنا لسبب ارتكاب الأفراد للجرائم. غير أنه يظل هناك عددًا من القضايا التى لم نفهمها تماما بعد، والذى يقتضى إجراء المزيد من البحوث فى هذه المجالات. وأمثلة ذلك تتضمن علاقة الشخصية بارتكاب الجرائم، مثل: ارتكاب الجرائم الجنسية، وإشعال الحرائق المتعمد وإشعال الحرائق غير المتعمد، والطبيعة الحقيقية للربط بين الاضطراب العقلى وارتكاب الجرائم. وأهمية هذه المعرفة فى الكيفية التى يمكن ترجمتها إلى أسلوب ممارسة مع المجرمين، من حيث الاطلاع على التطورات المستقبلية للعمل مع المجرمين وذلك. لتقليل احتمالية ارتكابهم للجرائم.

ملخص

- تناول هذا الفصل بالدراسة الكيفية التى أسهمت بها النظرية السيكولوجية والبحوث فى فهمنا لارتكاب الجرائم.

- طبقت نظريات مثل نظرية أيزنك للشخصية، نظرية التعلم الاجتماعى، مداخل معالجة المعلومات الاجتماعية، بدرجات مختلفة من النجاح فى ارتكاب الجرائم.

- طبق علم النفس أيضًا على مجالات محددة من ارتكاب الجرائم العنيفة، وارتكاب الجرائم الجنسية وإشعال الحرائق المتعمد.

- يغطى المجرمين المضطربين عقليًا نطاق من الأفراد من ذوى المشكلات المختلفة. فحص هؤلاء المجرمين من ذوى أنواع من الاضطراب العقلى ساعد على فهم الروابط بين هذه الاضطرابات وارتكاب الجرائم.

- يقدم هذا البحث أيضًا بعض الإيضاح للسؤال عما إذا كان الاضطراب العقلى يسبب ارتكاب الجرائم أو إذا كان الارتباط يمكن أن يفسر بالإحالة إلى عوامل أخرى، بينما نجد أنه توجد رابطة، إلا أنه فى الغالب يكون من الصعب تفسير هذه العملية.

- أخيرًا، تم تعادل الحالة الخاصة للمجرم السيكوباتى بالدراسة وقد ألقى هذا الضوء على المشكلات المتعلقة بالتعريف القانونى للاضطراب السيكوباتى وعلاقته بمفهوم المرض النفسى كما حدده هي (١٩٩١).

REFERENCES

Akers, R.L. (1990). Rational choice, deterrence, and social learning theory in criminology: The path not taken. *Journal of Criminal Law and Criminology, 81*, 653–676.

Almond, L., Duggan, L., Shine, J., & Canter, D. (2005). Test of the arson action system model in an incarcerated population. *Psychology, Crime and Law, 11*, 1–15.

American Psychiatric Association (1994). *Diagnostic and statistical Manual of mental disorders* (4th edn). Washington, DC: APA.

Bandura, A. (1973). *Aggression: A social learning analysis*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.

Bandura, A. (1977). *Social learning theory*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.

Bandura, A. (1986). *Social foundations of thought and action: A social cognitive theory*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.

Bartol, C.R. (1999). *Criminal behavior: A psychosocial approach*. (5th edn). Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall.

Beech, A., Oliver, C., Fisher, D., & Beckett, R. (2005). *STEP 4: The sex offender treatment programme in prison: Addressing the offending behaviour of rapists and sexual murders*. University of Birmingham: Centre for Forensic and Family Psychology. Also available from www.hmprisonservice.gov.uk/assets/documents/100013DBStep_4_report_2005.pdf

Blackburn, R. (1995). Psychopaths: Are they bad or mad? In N.K. Clark & G.M. Stephenson (Eds), *Criminal behaviour: Perceptions, attributions, and rationality. Issues in Criminological and Legal Psychology, No. 22*. Leicester: The British Psychological Society.

Blair, R.J.R. (2001). Neuro-cognitive models of aggression, the antisocial personality disorders and psychopathy. *Journal of Neurology, Neurosurgery and Psychiatry, 71*, 1–4.

Brinded, P.M.J., Simpson, A.I.F., Laidlaw, T.M. *et al.* (2001). Prevalence of psychiatric disorders in New Zealand prisons: A national study. *Australian and New Zealand Journal of Psychiatry, 35*, 166–173.

Bumby, K. (1995). Assessing the cognitive distortions of child molesters and rapists: Development and validation of the RAPE and MOLEST scales. *Sexual Abuse: A Journal of Research and Treatment, 8*, 37–54.

Byrne, A. & Walsh, J.B. (1989). The epileptic arsonist. *British Journal of Psychiatry, 155*, 268–271.

Canter, D.V. & Fritzon, K. (1998). Differentiating arsonists: A model of firesetting actions and characteristics. *Legal and Criminological Psychology, 3*, 73–96.

Cleckley, H. (1976). *The mask of sanity* (5th edn). St. Louis, MO: Mosby.

Cohen, M.A.A., Aladjem, A.D., Bremin, D., & Ghazi, M. (1990). Firesetting by patients with the Acquired Immunodeficiency Syndrome (AIDS). *Annals of International Medicine, 122*, 386–387.

Cooke, D.J. & Michie, C. (1998). Predicting recidivism in a Scottish prison sample. *Psychology, Crime and Law*, *4*, 169–211.

Cooke, D.J. & Michie, C. (2001). Refining the construct of psychopathy: Towards a hierarchical model. *Psychological Assessment*, *13*, 171–188.

Crick, N.R. & Dodge, K.A. (1994). A review and reformulation of social information-processing mechanisms in children's social adjustment. *Psychological Bulletin*, *115*, 74–101.

Dadds, M.R. & Fraser, J.A. (2006). Fire interest, firesetting and psychopathology in Australian children: A normative study. *Australian and New Zealand Journal of Psychiatry*, *40*, 581–586.

Diaz, F.G. (1995). Traumatic brain injury and criminal behaviour. *Medicine and Law*, *14*, 131–140.

Dodge, K.A. & Newman, J.P. (1981). Biased decision-making processes in aggressive boys. *Journal of Abnormal Psychology*, *90*, 375–379.

Dodge, K.A., Pettit, G.S., & Bates, J.E. (1994). Socialisation mediators of the relation between socio-economic status and child conduct problems. *Child Development*, *65*, 649–665.

Dodge, K.A. & Somberg, D.R. (1987). Hostile attributional biases among aggressive boys are exacerbated under conditions of threat to the self. *Child Development*, *58*, 213–224.

Dodge, K.A. & Tomlin, A.M. (1987). Utilization of self-schemas as a mechanism of interpersonal bias in aggressive children. *Social Cognition*, *5*, 280–300.

Dutton, D.G. (1995). *The domestic assault of women: Psychological and criminal justice Perspectives*. Vancouver, Canada: UBC Press.

Eysenck, H.J. (1977). *Crime and personality*. (3rd edn). London: Routledge & Kegan Paul.

Eysenck, H.J. & Eysenck, S.B.G. (1968). A factorial study of psychoticism as a dimension of personality. *Multivariate Behavioural Research* (special issue), 15–31.

Eysenck, H.J. & Gudjonsson, G.H. (1989). *The causes and cures of criminality*. New York: Plenum Press.

Eysenck, S.B.G., Eysenck, H.J., & Barrett, P. (1985). A revised version of the psychoticism scale. *Personality and Individual Differences*, *6*, 21–29.

Eysenck, S.B.G., Rust, J., & Eysenck, H.J. (1977). Personality and the classification of adult offenders. *British Journal of Criminology*, *17*, 169–179.

Fazel, S. & Danesh, J. (2002). Serious mental disorder in 23,000 prisoners: A systematic review of 62 surveys. *Lancet*, *359*, 545–550.

Fineman, K.R. (1995). A model for the qualitative analysis of child and adult fire deviant behaviour. *American Journal of Forensic Psychology*, *13*, 31–60.

Finkelhor, D. (1984). *Child sexual abuse: New theory and research*. New York: Free Press.

Fisher, D., Beech, A.R., & Browne, K. (1999). Comparison of sex offenders to non-sex offenders on selected psychological measures. *International Journal of Offender Therapy and Comparative Criminology*, *43*, 473–491.

Fondacaro, M.R. & Heller, K. (1990). Attributional style in aggressive adolescent boys. *Journal of Abnormal Child Psychology*, *18*, 75–89.

Geffner, R., Barrett, J.J., & Rossman, B.B.R. (1995). Domestic violence and sexual abuse: Multiple systems perspectives. In R.H. Mikesell, D.-D. Lusterman, & S.H. McDaniel (Eds), *Integrating family therapy: Handbook of family psychology and systems theory* (pp. 501–517). Washington, DC: APA.

Geller, J.L. (1992). Arson in review. *Clinical Forensic Psychiatry*, *15*, 623–645.

Gouze, K.R. (1987). Attention and social problem solving as correlates of aggression in preschool males. *Journal of Abnormal Psychology, 15*, 181–197.

Gulbenkian Foundation (1995). *Children and violence*. London: Calouste Gulbenkian Foundation.

Hall, G.C.N. & Hirschmann, R. (1992). Sexual aggression against children: A conceptual perspective of etiology. *Criminal Justice and Behavior, 19*, 8–23.

Hanson, R.K. & Bussière, M.T. (1998). Predicting relapse: A meta-analysis of sexual offender recidivism studies. *Journal of Consulting and Clinical Psychology*, 66, 348–362.

Hanson, R.K. & Morton-Bourgon, K.E. (2005). The characteristics of persistent sexual offenders: A meta-analysis of recidivism studies. *Journal of Consulting and Clinical Psychology*, 73, 1154–1163.

Hare, R.D. (1980). A research scale for the assessment of psychopathy in criminal populations. *Personality and Individual Differences, 1*, 111–119.

Hare, R.D. (1983). Diagnosis of antisocial personality disorder in two prison populations. *American Journal of Psychiatry*, 140, 887–890.

Hare, R.D. (1991). *The Hare psychopathy checklist-revised*. Toronto, Ontario: Multi-Health Systems.

Hare, R.D. (2003). *Hare psychopathy checklist-revised (PCL-R)* (2nd edn). North Tonawanda, NY: Multi-Health Systems.

Harris, G.T. & Rice, M.E. (1984). Mentally disordered firesetters: Psychodynamics versus empirical approaches. *International Journal of Law and Psychiatry*, 7, 19–34.

Hart, C.H., Ladd, G.W., & Burleson, B.R. (1990). Children's expectations of the outcomes of social strategies: Relations with sociometric status and maternal disciplinary styles. *Child Development*, 61, 127–137.

Hart, S.D. (1998). Psychopathy and risk for violence. In D.J. Cooke, A.E. Forth, J. Newman, & R.D. Hare (Eds), *Psychopathy: Theory research and implications for society* (pp. 355–373). Netherlands: Kluwer Academic Publishers.

Hart, S.D. (2001). Forensic issues. In W.J. Livesley (Ed.), *Handbook of personality disorders: Theory, research, and treatment* (pp. 555–569). New York: The Guilford Press.

Hawkins, J.D., Herrenkohl, T., Farrington, D.P. *et al.* (1998). A review of predictors of youth violence. In R. Loeber & D.P. Farrington (Eds), *Serious and violent juvenile offenders*, (pp. 106–146). Thousand Oaks, CA: Sage Publications.

Holland, A.J. (2004). Criminal behaviour and developmental disability: An epidemiological perspective. In W.R. Lindsay, J.L. Taylor, & P. Sturmey (Eds), *Offenders with developmental disabilities* (pp. 23–34). Chichester: John Wiley & Sons.

Hollin, C.R. (1989). *Psychology and crime: An introduction to criminological psychology*. London: Routledge.

Hollin, C.R., Epps, K.J., & Swaffer, T.J. (2002). Adolescent firesetters: Findings from an analysis of 47 cases. *Pakistan Journal of Psychological Research*, 17, 1–16.

Home Office (2002). *Offender assessment system OASys: User manual, V2*. London: Home Office.

Howells, K. (1986). Social skills training and criminal and antisocial behaviour in adults. In C.R. Hollin & P. Trower (Eds), *Handbook of social skills training, Volume 1: Applications across the life span*. Oxford: Pergamon.

Hudson, A., Nankervis, K., Smith, D., & Phillips, A. (1999). *Identifying the risks: Prevention of sexual offending amongst adolescents with an intellectual disability*. Melbourne: Research Unit, DisAbility Services Division, Victorian Department of Human Services.

Hurley, W. & Monahan, T.M. (1969). Arson: The criminal and the crime. *British Journal of Criminology*, *9*, 145–155.

Jahoda, A., Pert, C., Squire, J., & Trower, P. (1998). Facing stress and conflict: A comparison of the predicted responses and self-concepts of aggressive and non-aggressive people with intellectual disability. *Journal of Intellectual Disability Research*, *42*, 360–369.

Jolliffe, D. & Farrington, D.P. (2003). Empathy and offending: A systematic review and meta-analysis. *Aggression and Violent Behavior*, *9*, 441–476.

Kendler, K.S., Karkowski, L.M., & Prescott, C.A. (1999). Causal relationship between stressful life events and the onset of major depression. *American Journal of Psychiatry*, *156*, 837–841.

Kessler, R.C. (1997). The effects of stressful life events on depression. *Annual Review of Psychology*, *48*, 191–214.

Kolko, D.J. (1985). Juvenile firesetting: A review and methodological critique. *Clinical Psychology Review*, *5*, 345–376.

Kolko, D.J. (2001). Firesetters. In C.R. Hollin (Ed.), *Handbook of offender assessment and treatment* (pp. 391–414). Chichester: John Wiley & Sons.

Kolko, D.J. & Kazdin, A.E. (1988). Prevalence of firesetting and related behaviours among child psychiatric patients. *Journal of Consulting and Clinical Psychology*, *56*, 628–630.

Kolko, D.J. & Kazdin, A.E. (1990). Matchplay and firesetting in children: Relationship to parent, marital and family dysfunction. *Journal of Clinical Child Psychology*, *19*, 229–238.

Kolko, D.J. & Kazdin, A.E. (1991). Motives of childhood firesetters: Firesetting characteristics and psychological correlates. *Journal of Child Psychology and Psychiatry*, *32*, 535–550.

Kulik, J.A., Stein, K.B., & Sarbin, T.R. (1968). Dimensions and patterns of adolescent antisocial behaviour. *Journal of Consulting and Clinical Psychology*, *32*, 375–382.

Law, J., Lindsay, W.R., Quinn, K., & Smith, A.H.W. (2000). Outcome evaluation of 161 people with mild intellectual disabilities who have offending or challenging behaviour. *Journal of Intellectual Disability Research*, *45*, 130–138.

Lemerise, E.A. & Arsenio, W.E. (2000). An integrated model of emotion processes and cognition in social information processing. *Child Development*, *71*, 107–118.

Lipsey, M.W. & Derzon, J.H. (1998). Predictors of violent or serious delinquency in adolescence and early adulthood: A synthesis of longitudinal research. In R. Loeber & D.P. Farrington (Eds), *Serious and violent juvenile offenders: Risk factors and successful interventions*, (pp. 86–105). Thousand Oaks, CA: Sage Publications.

Lochman, J.E., Wayland, K.K., & White, K.J. (1993). Social goals: Relationship to adolescent adjustment and to social problem solving. *Journal of Abnormal Child Psychology*, *21*, 135–151.

Lyall, I., Holland, A.J., Collins, S., & Styles, P. (1995). Incidence of persons with learning disability detained in police custody: A needs assessment for service development. *Medicine, Sciences and the Law*, *35*, 61–71.

Malamuth, N.M., Heavey, C.L., & Linz, D. (1993). Predicting men's antisocial behavior against women: The interaction model of sexual aggression. In G.C.N. Hall, R. Hirschman, J.R. Graham, & M.S. Zaragoza (Eds), *Sexual aggression: Issues in etiology, assessment and treatment* (pp. 63–97). Washington DC: Taylor & Francis.

Marshall, W.L. & Barbaree, H.E. (1990). An integrated theory of sexual offending. In W.L. Marshall, D.R. Laws, & H.E. Barbaree (Eds), *Handbook of sexual assault: Issues, theories and treatment of the offender* (pp. 257–275). New York: Plenum.

McCarty, C.A. & McMahon, R. (2005). Domains of risk in the developmental continuity of fire-setting. *Behavior Therapy, 36*, 185–195.

McGurk, B.J. & McDougall, C. (1981). A new approach to Eysenck's theory of criminality. *Personality and Individual Differences, 2*, 338–340.

McMurran, M. (2001). Offenders with personality disorders. In C.R. Hollin (Ed.), *Handbook of assessment and treatment* (pp. 467–479). Chichester: John Wiley & Sons.

McNeil, D.E. (1997). Correlates of violence in psychotic patients. *Psychiatric Annals, 27*, 683–690.

McNulty, C., Kissi-Deborah, R., & Newsom-Davies, I. (1995). Police involvement with clients having intellectual disabilities: A pilot study in South London. *Mental Handicap Research, 8*, 129–136.

Mueser, K.T., Drake, R.E., & Wallach, M.A. (1998). Dual diagnosis: A review of the etiological theories. *Addictive Behaviours, 23(6)*, 717–734.

Murphy, G.H. & Clare, I.C.H. (1996). Analysis of motivation in people with mild learning disabilities (mental handicap) who set fires. *Psychology, Crime and Law, 2*, 153–166.

Nietzel, M.T. (1979). *Crime and its modification: A social learning perspective*. Oxford: Pergamon.

Novaco, R.W. (1975). *Anger control: Development and evaluation of an experimental treatment*. Lexington, KT: D.C. Heath.

Novaco, R.W. & Welsh, W.N. (1989). Anger disturbances: Cognitive mediation and clinical prescriptions. In K. Howells & C.R. Hollin (Eds), *Clinical approaches to violence*, (pp. 39–60). Chichester: John Wiley & Sons.

Orobio de Castro, B., Veerman, J.W. *et al.* (2002). Hostile attribution of intent and aggressive behavior: A meta-analysis. *Child Development, 73*, 916–934.

O'Sullivan, G.H. & Kelleher, M.J. (1987). A study of firesetters in the south-west of Ireland. *British Journal of Psychiatry, 151*, 818–823.

Palmer, E.J. (2003a). An overview of the relationship between moral reasoning and offending. *Australian Psychologist, 38*, 165–174.

Palmer, E.J. (2003b). *Offending behaviour: Moral reasoning, criminal conduct and the rehabilitation of offenders*. Cullompton: Willan Publishing.

Polaschek, D.L.L. (2006). Violent offenders: Concept, theory, and practice. In C.R. Hollin & E.J. Palmer (Eds), *Offending behaviour programmes: Development, application, and controversies* (pp. 113–154). Chichester: John Wiley & Sons.

Powers, P.S. & Gunderman, R. (1978). Kleine-Levin syndrome associated with firesetting. *Pediatrics and Adolescent Medicine, 132*, 786–792.

Quiggle, N.L., Garber, J., Panak, W.F., & Dodge, K.A. (1992). Social information processing in aggressive and depressed children. *Child Development, 63*, 1305–1320.

Raine, A. (1993). *The psychopathology of crime*. San Diego, CA: Academic Press.

Raine, A. (2002a). Biosocial studies of antisocial and violent behavior in children and adults: A review. *Journal of Abnormal Child Psychology, 30*, 311–326.

Raine, A. (2002b). Annotation: The role of prefrontal deficits, low autonomic arousal, and early health factors in the development of antisocial and aggressive behavior in children. *Journal of Child Psychology and Psychiatry, 43*, 417–434.

Räsänen, P., Hirvenoja, R., Hakko, H., & Vaeisaenen, E. (1995). A portrait of the juvenile arsonist. *Forensic Science International, 73*, 41–47.

Repo, E. & Virkkunen, M. (1997). Young arsonists: History of conduct disorder, psychiatric diagnosis and criminal recidivism. *Journal of Forensic Psychiatry, 8*, 311–320.

Rice, M.E. (1997). Violent offender research and implications for the criminal justice system. *American Psychologist, 52*, 414–423.

Ritchie, E.C. & Huff, T.G. (1999). Psychiatric aspects of arsonists. *Journal of Forensic Science, 44*, 733–740.

Ritvo, E., Shanock, S., & Lewis, D. (1982). Firesetting and nonfiresetting delinquents: A comparison of neuropsychiatric, psychoeducational, experiential and behavioural characteristics. *Child Psychiatry and Human Development, 13*, 259–267.

Robins, L.N., Tripp, J., & Przybeck, T. (1991). Antisocial personality. In L.N. Robins & D. Regier (Eds), *Psychiatric disorders in American: The epidemiological catchment area study* (pp. 258–290). New York: Free Press.

Sakheim, G.A. & Osborn, E. (1986). A psychological profile of juvenile firesetting in residential treatment: A replication study. *Child Welfare, 45*, 495–503.

Santilla, P., Häkkänen, H., Alison, L., & Whyte, C. (2003). Juvenile firesetters: Crime scene actions and offender characteristics. *Legal and Criminological Psychology, 8*, 1–20.

Schoenfeld, C.G. (1971). A psychoanalytic theory of juvenile delinquency. *Crime and Delinquency, 17*, 469–480.

Shaw, J. (2001). *Prison healthcare*. NHS National Programme on Forensic Mental Health Research and Development. Department of Health.

Slaby, R.G. & Guerra, N.G. (1988). Cognitive mediators of aggression in adolescent offenders. 1 Assessment. *Developmental Psychology, 24*, 580–588.

Smith, A.D. & Taylor, P.J. (1999). Serious sex offending against women by men with schizophrenia. *British Journal of Psychiatry, 174*, 233–237.

Sorrels, M. (1977). Kids who kill. *Crime and Delinquency, 23*, 312–320.

Sorrels, M. (1980). What can be done about juvenile homicide? *Crime and Delinquency, 26*, 132–161.

Stewart, L., Hill, J., & Cripps, J. (2001). Treatment of family violence in correctional settings. In L.L. Motiuk & R.C. Serin (Eds), *Compendium 2000 on effective correctional programming*. Ottawa, Ontario: Ministry of Supply and Services.

Strasberg, P.A. (1978). *Violent delinquents: A report to Ford Foundation from the Vera Institute of Justice*. New York: Monarch/Simon & Schuster.

Strassberg, Z. & Dodge, K.A. (1987). *Focus of social attention among children varying in peer status*. Paper presented at the annual meeting of the Association for the Advancement of Behavior Therapy, Boston, MA.

Swaffer, T.J. (1994). Predicting the risk of reoffending in adolescent firesetters II: The key to success. In N.K. Clark & G.M. Stephenson (Eds), *Rights and risks: The application of forensic psychology* (pp. 64–67). Leicester: The British Psychological Society.

Taylor, P.J. (2001). *Mental illness and serious harm to others*. NHS National Programme on Forensic Mental Health Research and Development. Department of Health.

Vachss, A.H. & Backal, Y. (1979). *Life-style violent juvenile: The secure treatment approach*. Lexington, MA: Heath Lexington Books.

Walker, A., Kershaw, C., & Nicholas, S. (2006). *Crime in England and Wales 2005/06*. Home Office Statistical Bulletin, 12/06. London: Home Office.

Walsh, K.W. (1994). *Neuropsychology: A clinical approach*. Edinburgh: Churchill Livingstone.

Ward, T. & Beech, A.R. (2006). An integrated theory of sexual offending. *Aggression and Violent Behavior, 11*, 44–63.

Ward, T. & Siegert, R.J. (2002). Toward a comprehensive theory of child sexual abuse: A theory knitting perspective. *Psychology, Crime & Law, 8*, 319–351.

Weismann, M.M. (1993). The epidemiology of personality disorders: A 1990 update. *Journal of Personality Disorders, 7*, 44–62.

Widom, C.S. & Maxfield, M.G. (2001). *An update of the cycle of violence*. Washington, DC: National Institute of Violence. (Available online at: http://www.ojp.usdoj.gov/nij.)

Zumkley, H. (1994). The stability of aggressive behavior: A meta-analysis. *German Journal of Psychology, 18*, 273–281.